



إفاضة الأنوار / ١  
شرح المفارح في الأصول تأليف  
محمد علاء الدين بن علي



افاضة الأنوار على أصول المنار ، تأليف

علاء الدين الحصكفي ، محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ  
خط القرن الثالث عشر الهجري تقديراً .

٩٣ ق ٢٥ س ٢٢ × ١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ واضح

الاعلام ٧: ١٨٨ خلاصة الأثر ٤: ١٣

١ - أصول الفقه الاسلامي أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ .











قوله الاستحسان هو الاستحسان في الكلام لا الاستحسان في الفعل  
 وصف الفعل كما لا يخفى وهو خطاب الله تعالى بالعدل  
 لا الاصطلاح وهو خطاب الله تعالى بالعدل  
 بافعال المكلفين ولا المنطقى وغيره  
 ان النسب واقعه او غير واقعه  
 قوله اربعة اقسام اقسام اربعة اقسام اربعة اقسام  
 والجسم اقسام للنظم بالنسبة الى المعنى  
 كما في التلويح لا كما قال بعضهم من الثلاثة  
 الاول اقسام النظم والرابع اقسام

المكتوب في المصاحف خرج المنسوج ثلاثه  
 المنقول عنه نقلا مستورا خرج المنقول بالا  
 حد كقراءة ابي ابن كعب رضي الله عنه فقرة  
 من ايام اخر متبايعات بلا شبهة خرج  
 المنقول بالمشهور كقراءة ابن مسعود رضي الله  
 تعالى عنه فاقطعوا ايما نهما لانه احاد الاصل  
 وهو اي القرآن اسم للنظم اي اللفظ والمعنى  
 جميعا اجماعا لما ان الاصل ان الامام رجع الى قولهما  
 والظاهر ان المراد النظم الدال على المعنى المعنى  
 كافي التوضيح اي لا مجموع اللفظ والمعنى وانما  
 تعرف احكام الشرح الثابتة بالقرآن بمعرفة  
 اقسامها اي اقسام النظم والمعنى وذلك اي  
 المذكور واما اقسامها اربعة وكل قسم منها  
 اربعة ايضا الاول ووجوه النظم اي في  
 اعتبارات التكالم صيغة ولفظة اي هيئته  
 ومادة المفهوم من حروف ضرب نفس الضرب  
 ومن هيئته وقوع الفعل في زمن الماضي  
 وهي اربعة لان اللفظ ان وضع لمعنى واحد  
 فهو الخاص وان لاكثر فان شمل الكل في العام  
 والافان يخرج واحد بالرأى فالمشترك وترجم  
 فالموثر والثاني في وجوه البيان اي اعتبارات  
 المعنى بذلك النظم وهي اربعة ايضا لان للمعنى  
 اذا اختلف التأويل فان كان ظهور معناه  
 بمجرد الصيغة فهو الظاهر والا فلا انتهى و  
 ان لم يجتمعا فان قبل النسخ والمفسر والا

فالحكم

فالحكم وهذه الاربعة اربعة اخرى تقابلها  
 وهي ان المعنى خفي لغير الصيغة فهو الحق  
 او لنفسها فان امكن ادراكه بالشامل فالمشكك  
 والافان كان البيان مرجوا فالجمل والا  
 فالمشابه والثالث في وجوه استعماله  
 ذلك النظم وهو اربعة ايضا لانه ان استعمل  
 فيما وضع له فهو الحقيقة والافان المجاز وكل  
 منهما ان ظهر مراده فالصريح والافان  
 لكنايه والرابع في وجوه معرفة الوقوف  
 على المراد والمعاني اي في كيفية دلالة  
 اللفظ على المعنى وهي اربعة ايضا لان  
 مفهومه ان استفيد من النظم فان كان  
 مسوقا له فهو الاستدلال بعبارة النص  
 والافان شارحة او من المفهوم اللغوي  
 فبدل لانه او الشرعي فباقية ثمانية والاولى  
 التمسك بالاستقراء وبعد معرفة هذه الاقسام  
 الاربعة المنقسمة الى عشرين قسم خالص  
 يشتمل الكل وهو اربعة ايضا مطروقة سوا  
 اي ماخذ اشتقاق تلك الاقسام كالنا  
 صر ماخوذ من اختص بكذا او ترتيبها  
 فيعرف الرابع من المرجوح ومعانيها فيعرف  
 المفهوم واحكامها كالقطعي والظني  
 قبل فن التمانين واوصلها السراج الهندى  
 الى سبعائة وثمانية وستين قسم لان  
 الخلا الغالب يعنى قسم الاستعمال يكون

المعنى بالمقابل ان يكون مرادها البيان لان اقسام  
 الاقسام الاول يستلزم من قسم البيان لان اقسام  
 هو الاقسام وانما لا يستلزم من قسم البيان لان اقسام  
 لا يتناول ما يتناول في هذا المقام فليكن البيان  
 فما يتناول لا يلزم ان يكون اقسام النظم  
 منه اذ ذكرها هنا فليكن اقسام النظم  
 قوله والافان اي وان لم يستعمل في غير  
 استعمال في غير علاقة فهو دالة اللفظ على المعنى  
 يخرج للظاهر قوله في كيفية الدلالة اللفظ على المعنى  
 نصريح بان هذا القسم الرابع من اقسام المعنى فقط كما  
 باعتبار المعنى لان اقسام المعنى فقط كما  
 ذهب اليه بعضهم قوله والاولى لان المعنى  
 يقال انه تقسيم استغنى عن جملته على صورة  
 العقل لان ذلك ما يقع

منها



يكون في كل قسم من الاثنى عشر التي قبله  
فيكون ثمانية وأربعين شر الرابع فيها  
فتبلغ مائة واثنين وتسعين ثم الخامس  
فيها يكون ما ذكرنا أما الخاص فكل لفظ  
هو كالجنس وضع لمعنى خرج الحمل معلوم  
خرج الحمل على الانفراد خرج العام وهو  
اي الخاص اما ان يكون مخصوصا بالجنس  
ان كان اللفظ مشتق على كثيرين متفاو  
تين في احكام الشرع **وخصوص النوع** ان  
مشتق على كثيرين متفقين في الحكم **او**  
**خصوص العین** ان كان له معنى واحد  
حقيقة **كالتسان ورجل وزيد** تفرد  
بشر مرتب **وحكمه ان يتناول المخصوص**  
**قطعا** اي على وجه القطع ارادة الغير  
عنه **ولا يحتمل البيان** اي بيان التفسير  
عند الجمهور **لكونه مبينا في نفسه** واذا  
لم يحتمل البيان **فلا يجوز الخاق التعديل**  
كالطمانينة في الركوع الشاك بت بخبر الواحد  
وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا عزالي  
قم فصل فانك لم تصل بيانا **باب الركوع**  
**والسجود** وهو قوله تعالى اركعوا واسجدوا  
على سبيل الفرض كما قال ابو يوسف في  
الشافعي رحمهما الله تعالى لانه خاص  
معلوم معناه وهو الخيلان عن الاستواء  
 ووضع الجبهة على الارض لكن يلحق به

واجبا

واجبا نظرا الى دليله **وبطل شرط الولايات**  
يتابع في افعال الوضوء **والتسمية** وهما شرطان  
عند مالك رحمه الله تعالى **والترتيب والنية**  
وهما شرطان عند الشافعي رحمه الله تعالى  
لان قوله تعالى **في آية الوضوء** فاغسلوا و  
وامسحوا خاصات معناه معلوم وهو  
ان الاسالة والاصابة فاشتراط هذه  
الا شياء يكون زيادة على النص ونسختها  
**وبطل شرط الطهارة في آية الطواف** كما قال  
الشافعي رحمه الله تعالى لانه خاص معلوم  
معناه وهو الدوران بالبيت واجماله  
بالنسبة الى الاشواط لاينا في عدم اجماله  
بوجه آخر **والتاويل** اي بطل تاويل  
الشافعي رحمه الله تعالى **القرن بالطهارة**  
**آية الترتيب** وهي المطلقات بترتيبها  
نفسهن ثلاثة قروء لان المشروع الطلاق  
في الطهر والثلاثة خاص لعدد معلوم  
وحمله على الاطهار يلزم الزيادة والتنقيص  
فيبطل موجب الخاص ولا تورد الزيادة عند  
الحمل على الحيض لثبوت الزيادة ضرورة  
عدم تجزئ الحيضة اجماعا بدليل عدة الامة  
اما الطهر فتجزئ اجماعا فافتراقا **ومحلية**  
**الزوج الثاني** اي جعله مشتا حلا جديدا  
مطلقا لا غاية للثلاث فقط كما قاله  
محمد وزفر والشافعي رحمهم الله تعالى



به الاستدلال بهذا الحديث ان احد الحديثين اوردوه ع جاف ما جاء في التوقيع الثاني وكان المواد بالمثل  
زوج الثاني وسماء صلا وهو المثلث المثلث الذي ثبتت اما ان يكون المثلث السابق او حلا جديا لا  
يصل الى الاول لا يستلزم تحصيل الماحل فتعين الثاني بالضرورة فيكون غير الاول والاو حل ناقص فكان  
جدي كاملا وهو ما يكون بالطلاق الثلاث فان قيل سلمنا ان المثلث هو المثلث للمحل وان يكون ذلك  
لا جدي الكنه يقتضي ان ذلك في المطلقة ثلاثا لا يمين احدهما ان محله هو شرط التحليل وذلك لا يكون الا  
مطلقة ثلاثا والثاني ان المثلث قبل ذلك ثابت مستدلين بان كلمة حتى خاص معناها الغاية  
فلا يتراد عليه قلنا محللية انما ثبتت فلا يتراد عليه قلنا محللية انما ثبتت  
بحديث العسيلة وهو قوله عليه الصلاة  
والسلام لامرأة رفاعة لا حتى تزويج  
عسيلة لا بقوله تعما حتى تنكح زوجا  
غيره كيلزم ما قالوا وحرر في تحرير ان  
حتى في الآية غاية لعدم المحل وفي الحديث  
لعدم العود فكان من قبيل ما سكنت عنه  
الكتاب واذا هدم الثالث فما دونها اول  
وتبطل العصمة عن المال المسروق جواب  
سؤال ايضا وهو ان الشافعي رحمه الله  
تعما قال الواجب بالنهر القطع وهو  
خاص معناه الا بانه فمن جعله مبطلا  
للمال بالرأى او خبر الواحد فقد اتى بما  
ابى والجواب ان البطلان باشارة قوله  
تعما جزاء والجزا اذا ذكر مطلقا يراد به ما  
يجب حقا لله تعما وكذا صار حراما لعينه  
فلم يبق المال معصوما لحق العبد فلا يجب  
الضمان اى قصناه بل يفتى به ديانة لا بقوله  
تعما فا قطعوا كيلزم ما قال ولذلك اى  
لكون الخاص قطعيا في معناه صح ايقاء  
الطلاق بعد الخلع وقال الشافعي رحمه الله  
تعما لا يصح ووجب المهر بنفس العقد  
لا الى وجود الوطئ كما قال الشافعي رحمه الله  
تعما في المفروضة وهي التي تزوجت بلا مهر

وكان

وكان المهر مقدرا شرا غير مضاف الى  
العبد والشافعي رحمه الله تعما فوضه الى رأى  
العاقدين محلا بقوله تعما شروع في الادلة  
فقوله تعما فان طلقها فلا تحل له متعلق  
بقوله صح فالفاء خاص وضع للموصل والتعقيب  
وقد دخلت على الطلاق فاذا صحت بعد  
الخلع وقوله ان تبتغوا باموالكم متعلق  
بقوله وجب فالابتغاء خاص وضع  
لطلب والطلب يقع بالعقد الصحيح  
فيجب المال عندة محلا بباء الاصاق وقوله  
قد علمنا ما فرضنا عليهم متعلق بقوله  
وكان فالفرض خاص معناه التقدير وكذا  
الكنائية في فرضنا خاص يراد به ذات  
المتكلم قد علمنا على انه مقدروا وتقديره  
للمشارع واصطلاح الزوجين على مقدرا عما  
يظهر ما كان مقدرا معلوما عنده تعما  
ومنه اى من الخاص الامر لانه وضع لمعنى  
خاص وهو طلب الفعل وهو قول القائل  
لغيره على سبيل الاستعلاء وان كان ادنى  
رتبة افعل اى ما يدل على طلب فعل ساكن  
الاخر يخرج بالقول الفعل والاشارة وبالا  
ستعلاء الدعاء والالتماس وبافعل قوله  
لين دونه اوجبيت عليك ان تفعل كذا  
ويختص مراده اى المراد من الامر وهو الوجوب

بالحق



**بصفة وهي فعل لازمة أي مختصة**  
بذلك المراد حتى لا يكون الفعل منه عليه الفاعل  
والسلام **موجبا خلافا لبعض اصحاب الشافعي**  
ومالك رحمهما الله تعالى فانهم قالوا  
ان فعله عليه الصلاة والسلام الذي ليس  
بسهو ولا طبع ولا مفصص به موجب واعلم  
ان المقصود من ان الوجوب يختص بالصيغة  
نفراستفادته من الفعل المذكور لا ان في مطلقا  
فجاز استفادته من غيرها حيث لم يكن فعلا  
تحتسب عليكم الصيام والله على الناس حج  
واحل الله البيع وحرم الربا ولذا كانت الموا  
ظبة من غير ترك مع الاقتران بوعيد لها دليل  
الوجوب كما افاده ابن الكمام في باب الاعتكاف  
واعتمد ابن النجيم **للمنع عن الوصال في الصيام**  
لما حصل عليه الصلاة والسلام وعن **خلع**  
**النعال في الصلاة** حين خلع نعليه صلى الله  
صلى الله عليه وسلم قد لا ان فعله ليس موجب  
والا لزم التناقض وفيه بحث اذ لا دليل  
المجزئ لا يثبت القاعدة الكلية وانما الد  
ليل ما من فهم الصيغة فقط عند الاطلاق  
**والوجوب استفيد من الامر بقوله عليه**  
**الصلاة والسلام لما شغل يوم الخندق**  
عن اربع صلوات فقضاها مرتبة وقال  
صلوا كما رايتهم في اصلي **لا بفعل** هذا  
جواب عن تحسكهم بالحدث لانه تنقيص

تنقيص

تنقيص على وجوب اتباعه في افعاله قلنا  
لو كان الفعل موجبا لما احتج الى الامر  
**وسمي الفعل به** اي بالامر في قوله تعالى وما  
امورهم برشيد اي فعله برشيد **لانه**  
اي الامر **سببه** اي الفعل فاطلق السبب  
على المسبب وهذا جواب عن تحسكهم بالاية  
**والامر المطلق موجب** بفتح الجيم اي  
حكمه ومقتضاه الوجوب اي اللزوم ليعم  
القطعي والظني **لا الندب ولا الاباحة**  
**ولا التوقف** ولا الاشتراك كما قال بكل  
قوم سواء كان بعد الخطر او قبله رد لما قاله  
بعضهم بعض الشافعية ان موجب غالبا  
قبل المنع الوجوب وبعبارة الاباحية نحو قوله  
فاذا نسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا الا باحدا نحو قوله  
لان الحامض الجزئ لا يصلح القاعدة الكلية  
كما في التلويح **لانتفاء الخيرة عن المأمور بالامر**  
هذا دليل ما عليه الجمهور بالنص وهو  
قوله تعالى وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا  
قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم  
الخيرة وتعامه في التلويح **واستحقاق الوعيد**  
**لتاركه** بقوله تعالى فليحذر الذين يخافون  
من امره اي امر الرسول ان يصيبهم  
فتنة اي في الدنيا او يصيبهم عذاب اليم  
اي في الآخرة بسبب مخالفتهم الامور لان



الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

الاسم الحقيقى

رويه لا باعتبار معنى العدد

...

المفهوم



لا بالامر وهذا جواب عن قال بتكرار الاداء  
 المعلقة والمقيدة وانما سال الاقرب بن  
 حابس لانه **المتن** اشتبه عليه ان الحج مما  
 يتكرر سببه فيكرر كالصوم ام لا وعند  
 الشافعي رحمه الله تعالى لما احتمل التكرار تحللك  
 في قوله طلق نفسك ان تطابق شنتين اذا  
 شوى الزوج ذلك وكذا اي كالا مر اسم الفاعل  
 فانه يدل على المصدر ولا يحتمل العدد حتى  
 قلنا لا يراد بآية السرقة الا سرقة واحدة  
 لانه لو اراد كل السرقات لم يقطع الا بعد ما  
 ولا يعرف الا بموته وهو منتق اجماعا فتعين  
 الفرد الحقيقي وبالفعل الواحد لا يقطع الا بعد  
 واحدة وهي **اليمين** اليمين بالسنة قولاً  
 وفعلاً فلم يتبق اليسرى مرادة فلا تقطع  
 ابداً **وحكم الامر نوعان** او الواجب بالامر فهو  
 تقسيم للحكم الشرعي او الامر بمعنى المأمور  
 به **نوعان** اداء وهو تسليم عين الواجب  
 الثابت بالامر وهو افعال الجوارح فان  
 لها حكم الجواهر ولو قال ابتداء فعل الواجب  
 لكان اولي لان التحريم فقط في الوقت  
 يكون اداء عندنا وبركعه عند الشافعي رحمه  
 الله كما نقل ابن نجيم عن التحريم وقضاء  
 وهو تسليم مثل الواجب به اي بالامر والاداء  
 والقضاء يستعمل احدهما مكان الاخر مجازاً  
 شرعياً يقال فلان ادى دينه اي قضاها و

مطلب  
 اسم الفاعل

الامور نوعان

وقال

وقال تعالى فاذا قضيتهم مناسكهم اي دينهم حتى يجوز  
 الاداء بنية القضاء وبالعكس في الصحاح كوجود  
 تسليم الواجب فيهما وجعل فخر الاسلام القضاء  
 حقيقة في معنى الاداء والقضاء يجب بما يجب  
 به الاداء وهو الامر الاول عند المحققين من  
 اصحابنا وبعض الشافعية خلافاً لبعض  
 العراقيين وعامة الشافعية فانهم قالوا  
 القضاء يجب بامر جدي لا حق وصحة  
 الاتفاني ونحوه فيمن نذر صوماً معيناً او  
 بهمه يجب قضاءه على المختار خلافاً لبعض  
 وفيما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان فصام  
 ولم يعتكف آثم واجب القضاء للاعتكاف  
 بصوم مقصود لعود شرطه من النقصان  
 الى الكمال الاصل وهو الاعتكاف بصوم  
 مقصود لزال المانع وهو رمضان لان  
 القضاء واجب بسبب آخر وهو التقويت  
 وهذا جواب يرد على المحققين تقديره لو  
 كان القضاء بالسبب الاول لمجاز قضاءه في  
 رمضان آخر **والجواب ان النذر** بالاعتكاف  
 نذر بالصوم لانه شرطه لكنه يسقط  
 بعارض شرف الوقت فاذا زال عاد الشرط  
 الى الكمال فلم يجز في رمضان آخر كمن اسلم  
 في الجزء الناقص لا يقض في مثل ذلك  
 ولا في واجب سوى قضاء رمضان الاول لانه  
 خلق عنه ذكره ابن نجيم والاداء انواع احدها

مطلب  
 الاداء انواع







قضاء بمثل غير معقول اذ لا مماثله بين  
الادعي والحال **قواعد القيمة** اي شايهما فيما  
اذا تزوج على عبد بغير عينة اي بما هو مجهول  
الوصف فقط فيخير ويجبر واما تسمية  
مجهول الجنس فباطلة وتغلبها صحاح  
من كل وجه فلا يجبر حتى يجبر على القول  
للقيمة **كالو انما** بالنسي اي بعد وسط  
فانها تجبر على قبوله فهو قضاء يشبه الاداء  
**وعن هذا** اي لا جلد ان المثل الكامل  
سابق على القاصر قال ابو حنيفة رحمه الله  
**تعا في القطع** اي قطع شخص يد غير  
القتل له عهد الموت فعلمها وهو الكامل  
او قتله بلا قطع وهو القاصر **وخالفه في**  
**الاول** فعينا القتل **وقال ايضا** لا يقضي  
المثل بالقيمة اذا انقطع المثل من الاسواق  
الا يوم المصروحة اي وقت القضاء خلافا  
لها **وقلنا** هذا متفرع على ان ضمان العبد  
وان يعتمد المماثلة الكاملة او القاصرة  
وليس مطلقا على قال ابو حنيفة رح  
المناقع **لو** لم كانت او عبد بان يستخذه  
او يركب دابته **لا تقضي** فيمحتها  
**الاتلاف** لان الضمان بالمثل ولا مما  
ثله بين العين والمنفعة قالوا الا  
في ثلاث منافع الوقف ومار اليتيم  
والعبد لا استغلال فتضمن **وقلنا**

القصاص

**القصاص** لوح وجب على رجل فقتله  
اجنبى لا يقضي بقتل القاتل لان ملك  
القصاص ليس بمال فلا يماثله المال **قسي**  
**قلنا** ملك الشكاح لا يقضي بالشهادة بالطلاق  
بعد الدخول اذ ارجع الشهود لان ملك  
النكاح ليس بمال متقوم وصنهم الشافعي  
رح **ولا بد** للمامور به من صفة هي الحسن  
صروحة ان الامر وهو الشارع **حليم** لا يامر  
بالفحشاء اعلم ان الحسن والقباح يطلق  
على ثلاثة معان على ملايم الطبع ومنافره  
كالفرج والغم وعلى صفة كمال وصفة نقصان  
كالعلم والجهل وعلى متعلق المدح والذم كالعبادة  
والمعصية ولا خلاف انهما بالحسين الاولين  
عقليان واما بالثالث فعند المعتزلة  
الحاكم بالحسن والقباح هو العقل وعندنا  
هو الله تعالى والعقل آلة للعلم بها وعند  
الا شعري لاحظ للعقل فيها وتحقيقه  
في المطولات **وهو** اي الحسن ثلاثة انواع  
**اما** ان يكون حسنا لعينه اي بدركه  
العقل بلا واسطة **وهو** نوعان **اما** ان لا  
يقبل السقوط اصلا ووصفا او وصفا فقط  
**او** يقبله اي السقوط المذكور **ولا** يكون  
حسنا لعينه ولا لغيره بل يكون ملحقا  
بمجرد القسم اي الحسن لعينه **لكنه** يحتاج  
لما حسن لعينه في غيره اي غير المامور به كما

الاجنبى لا يقضي بقتل القاتل لان ملك  
القصاص ليس بمال فلا يماثله المال  
قسي قلنا ملك الشكاح لا يقضي بالشهادة بالطلاق  
بعد الدخول اذ ارجع الشهود لان ملك  
النكاح ليس بمال متقوم وصنهم الشافعي  
رح ولا بد للمامور به من صفة هي الحسن  
صروحة ان الامر وهو الشارع حليم لا يامر  
بالفحشاء اعلم ان الحسن والقباح يطلق  
على ثلاثة معان على ملايم الطبع ومنافره  
كالفرج والغم وعلى صفة كمال وصفة نقصان  
كالعلم والجهل وعلى متعلق المدح والذم كالعبادة  
والمعصية ولا خلاف انهما بالحسين الاولين  
عقليان واما بالثالث فعند المعتزلة  
الحاكم بالحسن والقباح هو العقل وعندنا  
هو الله تعالى والعقل آلة للعلم بها وعند  
الا شعري لاحظ للعقل فيها وتحقيقه  
في المطولات وهو اي الحسن ثلاثة انواع  
اما ان يكون حسنا لعينه اي بدركه  
العقل بلا واسطة وهو نوعان اما ان لا  
يقبل السقوط اصلا ووصفا او وصفا فقط  
او يقبله اي السقوط المذكور ولا يكون  
حسنا لعينه ولا لغيره بل يكون ملحقا  
بمجرد القسم اي الحسن لعينه لكنه يحتاج  
لما حسن لعينه في غيره اي غير المامور به كما







قوله في قبوله جواب سؤال تقديمه اذا ثبتت الجواز وانقضت الفراهة هل ثبتت القبول  
ان في المأمور به فقال لا بد من ان يقال ان المأمور به رجل توصف وصلي الظاهر جازت صلاته والقبول  
لا بد من ان يقال ان المأمور به رجل توصف وصلي الظاهر جازت صلاته والقبول  
لا بد من ان يقال ان المأمور به رجل توصف وصلي الظاهر جازت صلاته والقبول

**القدرة وهذا يثبت صفة الجواز للمأمور**  
**للمأمور به** اذا اتى به أي بالمأمور به فقال  
**بمعنى المتكلمين لا تثبت** حتى يقتضت بالامر  
**دليل والصحيح عند الفقهاء انه تثبت صفة**  
**الجواز** لان مطلق الامر يقتضي حسن المأمور  
للمأمور به وذلك بعد جوازه **ويثبت انتفاء**  
**الكراهة** ليخرج قول الرزقي قد يتناول الامر  
المكروه كاداءه صريحه عند التغير قلنا المأمور  
به هو الصلاة ولا هو كراهة فيها بل في  
التشبه بعبده الشمس واما القبول فلا يدري  
هو المختار كما في الولوالجية وغيرها **واذا عدم**  
**صفة الوجوب** الثابت للمأمور به لا يتبع  
**صفة الجواز** للمأمور به عندنا خلافا للشافعية  
وشمرته في قوله عليه الصلاة والسلام من حلف  
على معين فرائ غيرها خيرا منها فليكفر  
عن يمينه ثم ليات بالذي هو خير فانه يدل  
على وجوب سبق الكفارة على الحنث وذلك  
منسوخ بالاجماع فيبقى جوازه عندنا **ولا عندنا**  
**والامر** اي المأمور به **نوعان** مطلق عن الوقت  
بحيث لا يفوت الاداء بفواته كالزكاة وكذا  
**صدق الفطر** على الصحيح وقضاء رمضان على  
الظاهر **وهو** اي الامر المطلق على التراخي عند  
الجمهور **خلافا للمرخي** فانه عنده على الفور  
من الاداء والقضاء والصحيح عنده او يفتر  
وتأنيبا باعتياد موثوقا به وهو الوقت والتراخي جواز تاخير  
قوله في الظاهر ان الضمير في فواته  
يأتي في الوقت فيقتضي حثيثا ان يكون المطلق وقت لا يفوت الاداء  
فواته وليس كذلك لان المطلق هو الذي لم يقيد بطلب اي فاعيد وقت  
في الامر اي بوقت لا يجوز قبله ويقتضي بقاءه وان كان واقعا في وقت لا  
ياله ولعله لو اسقط لفظة لا من قوله لا يفوت وجعل بحيث صفة الوقت لصح كلامه ويكون التقدير

الوجوب ثم نسخ الوجوب فهل يبقى  
الوجوب ثم نسخ الوجوب فهل يبقى  
الوجوب ثم نسخ الوجوب فهل يبقى  
الوجوب ثم نسخ الوجوب فهل يبقى  
الوجوب ثم نسخ الوجوب فهل يبقى  
الوجوب ثم نسخ الوجوب فهل يبقى  
الوجوب ثم نسخ الوجوب فهل يبقى  
الوجوب ثم نسخ الوجوب فهل يبقى

الامر نوعان مطلق  
عن الوقت  
ومقيد به

قوله في المأمور به فسر الامر بالمأمور به اشارة  
الى انه تقسيم ثان للمأمور به فانه قسمه  
اولا باعتبار احواله للمأمور به نفسه  
من الاداء والقضاء والصحيح عنده او يفتر  
وتأنيبا باعتياد موثوقا به وهو الوقت والتراخي جواز تاخير  
قوله في الظاهر ان الضمير في فواته  
يأتي في الوقت فيقتضي حثيثا ان يكون المطلق وقت لا يفوت الاداء  
فواته وليس كذلك لان المطلق هو الذي لم يقيد بطلب اي فاعيد وقت  
في الامر اي بوقت لا يجوز قبله ويقتضي بقاءه وان كان واقعا في وقت لا  
ياله ولعله لو اسقط لفظة لا من قوله لا يفوت وجعل بحيث صفة الوقت لصح كلامه ويكون التقدير

ظنه فواته **التيلا** يعود على موضوعه بالتفصيل  
دليل للجمهور فان افعل الساعة مقيد بالفور  
وافعل مطلق قلوا يقتضي الفور صار كالمقيد  
فلم يبق مطلقا فيعود ناقضا لما وضع له و  
هو الاطلاق أي الا ان يقوم الدليل على خلافه  
لان الصحيح المعتمد في الزكاة والجمع الفورية  
حتى ياشتر بالتأخير وترد شهادته كما حققه  
في فتح القدير في الموضوعين **ومقيد به** أي بوقت  
من العريفات الاداء بفواته وهو أي المقيد  
بالاستقراء اربعة امان ان يكون الوقت ظرقا  
**المؤدى** فيؤدى في بعضه وشرطا لا داو  
فيفوت الاداء بفواته **وسببا** للوجوب حتى  
يختلف الواجب باختلاف الوقت ان كان  
كاملا فكاملا او ناقصا فناقص **كوقت**  
**الصلاة** وهو أي هذا النوع امان يضاف  
الى الجزء الاول حتى يتصل السببية ان  
ادى فيه او تنقل السببية الى ما يلي الى  
الجزء الذي يليه اي يعقبه ابتداء الشروع  
اذا لم يؤد في الاول فيصير الثاني سببا  
وهكذا فابتداء فاعل يلي والمفصول محذوف  
كما قدرنا **او الى** الجزء الناقص عند ضميق  
الوقت يعني تنتقل السببية من جزء الى  
جزء الى اخر الوقت **او الى جملة الوقت** ان لم  
يؤد في الوقت لزوال الداعي الى الجزء والحاصل  
ان كل جزء سبب على طريق الترتيب والانتقال

قوله في المأمور به فسر الامر بالمأمور به اشارة  
الى انه تقسيم ثان للمأمور به فانه قسمه  
اولا باعتبار احواله للمأمور به نفسه  
من الاداء والقضاء والصحيح عنده او يفتر  
وتأنيبا باعتياد موثوقا به وهو الوقت والتراخي جواز تاخير  
قوله في الظاهر ان الضمير في فواته  
يأتي في الوقت فيقتضي حثيثا ان يكون المطلق وقت لا يفوت الاداء  
فواته وليس كذلك لان المطلق هو الذي لم يقيد بطلب اي فاعيد وقت  
في الامر اي بوقت لا يجوز قبله ويقتضي بقاءه وان كان واقعا في وقت لا  
ياله ولعله لو اسقط لفظة لا من قوله لا يفوت وجعل بحيث صفة الوقت لصح كلامه ويكون التقدير

تنتقل



قوله فلا دور جواب عما اورد من ان السببية متوقفة على الاداء والادى متوقف على الوجوب  
والوجوب متوقف على السببية اي يلزم توقف السببية على السبب وهو دور بيان وجه  
الانقضاء ان يتقدم السببية متوقف على اتصال الاداء ولا شك ان الوجوب ليس متوقفا على  
اتصال الاداء بقوله بل على السببية  
نفسها قوله لان الاستمرار عنه تعقل  
للمنفى لكن بشكل بالخير واجيب بان  
العصر يخرج الى ما هو وقت صلاة  
في الجملة بخلاف الفجر بيان في الطلوع  
دخول في الكهنة في الغروب  
خروجها عنها

قد راجع جوابه  
رد على صاحب  
النهر

لكن تقرير السببية موقوف على اتصال  
الاداء فلا دور **قال هذا لبيان عصره في**  
**الوقت الناقص** لان سببه كل الوقت وهو  
كامل فلا يتأدى بالناقص **بخلاف عصر يومه**  
لان سببه الجزء الاخير وهو ناقص ولا يلزم  
ولا يلزم فساد العصر لو شرع فيه قبل  
التغير فمده اليه لان الاجترار عنه مع  
الاقبال على الصلاة متعذر فجدد عفو كما  
صرحوا به فاطلة **ومن حكمه** اي هذا النوع  
**اشتراط نية التعيين** لتعدد المشروع  
**ولا يسقط التعيين بتعيين الوقت** لانه  
من العوارض فلا يحارض الاصل **ولا**  
**يتعين** بعض اجزاء الوقت **بالتعيين** لان  
وضع الاسباب ليس للعبد **الا بالاداء**  
فيتعين ضرورة الفعل **كالمانث** في اليقين  
يختار نوعا من الكفارة بالفعل ولو عينه  
بالقول لم يتعين **او يكون** معيارا الوقت  
معيارا مساويا له اي الوجوب **وسببا**  
**لوجوبه** كشمس رمضان فان اضافة الصوم  
الى الشهر دليل السببية والسبب مطلق  
شهود الشهر **فيصير غيره** منقضا لا مشروعا  
لحديث اذا اثنى شيخان فلا صوم الا  
بهما **والتشترط نية النية** التعيين  
لنعمه لتعينه **فيصير** بمطلق الاسم  
اي يقع صومه بمطلق النية **ويصح**

ايضا

ايضا مع الخطاء في الوصف كنية القضاء فيلغوا  
الوصف ويبقى اصل النية **الا في المسافر**  
ينوي واجبا اخر فانه يقع عما نوى عند ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى لسقوط الاداء عنه  
وقالا هو كالمقيم **بخلاف المريض** لتعلق  
رخصته بحقيقة العجز لكن الاصح التسوية  
بينهما كما نقله في التقرير عن عدة كتب  
معتبره **وفي نية المسافر** النقل عنه **روايتان**  
اصحهما يقع عن الفرض كما لو اطلق واما  
لو نوى الصالح المقيم النقل ففي التقرير  
يختص عليه الكفر قال ابن نجيم وكانه  
لكونه كالمتمكّن للفرضية **او يكون** الوقت  
معيارا له لا سببا كقضاء رمضان والكفارة  
**وتشترط فيه نية التعيين** من الليل لينقص  
من الاول اليوم عن القضاء **ولا يحل الفجر**  
لان وقته العصر **بخلاف الاولين** اي الصوم  
والصلوة لتعين وقتها **او يكون** الوقت  
فيه **مشكلا** اي ذاتيها **بشبه المعيار**  
**والظرف** كوقت الحج يشبه المعيار لانه  
لا يصلح في عام الا حجة واحد والظرف لان  
اركانه لا تسفرق اوقاته **وتتعيين اشهر**  
**الحج من العام الاول** عند ابي يوسف بخلاف  
الحج بيان لا شكاه بوجه اخر وهو ان  
الحج يجب عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
مضيها فاشبه المعيار وعند محمد رحمه



الحمد لله الذي جعل في دينه حكمة وفاء على كل شيء

الله موسعا فاشبهه وقت الصلاة فحصل  
الاشكال فلشبهه المقيار قالوا **بنا** **در** الحج  
**بمطلق البنية** لتعيينه بدلالة العرف ولشبهه  
الطرف قالوا **لا يصح بنية النقل** لان الصريح  
اقوى من الدلالة وقال الشافعي رحمه الله تعالى  
تلفوا نيته ويقع عن الفرض **والكفار** **مخا**  
**طوبون** **بالامر** **بالايمان** لقوله تعالى يا ايها النبا  
سما في رسول الله اليكم جميعا الى فاصنعوا **في**  
**وبالمشروع** **من العقوبات** كالحدود والقصاص  
**وبالمعاملات** كالبيع والاجارة **وبالشرايع**  
اي بالفروع كالصوم والصلاة لكن **في حكم المو**  
**المواخذة في الاخرة** فيعاقبون على ترك  
اعتقاد وجوبها **بلا خلاف** اي بين اهل  
العراقيين والبخاريين والا فقد خالف  
مشايخ سمرقند فقالوا لا يعاقبون على  
ترك اعتقاد الفروع **واحج** الجمهور في قوله  
تقاما سلككم في سقر قالوا لم نك من  
المصلين اي من المسلمين المعتقدين  
فرضيتها **واما في وجوب الاداء في احكام**  
**الدنيا فكذلك** يخاطبون فيعاقبون  
على ترك الاداء ايضا **زيادة** على عقوبة الكفر  
**عند البعض** وهم العراقيين من مشايخنا  
والشافعي رحمه الله تعالى **والصالح** عند  
المصنف ما قاله البخاريون **انهم لا يخا**  
**طبون** **باداء** ما يحتمل السقوط من العبا

**مطلب**  
**العقوبات**  
قوله كالحدود والقصاص مقام عليهم  
عند تقريرها بها كالسرقه والقتل  
لانها بطريق اقراء قوله فيعاقبون  
على ترك اعتقاد وجوبها المراد انهم  
يعاقبون على ترك الاعتقاد **زيادة**  
على عقوبة الكفر

**مطلب**  
**لا خلاف** في عدم وجوب القضاء بعد الاسلام  
والكفر ولا في عدم وجوب الفدية في الجاهلية  
واما نظيره فائدة الخلاف في الجاهلية  
فمن في الاخرة يترك العبادات **زيادة**  
على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك  
الاعتقاد

و ترتيب الدعوة في حديث معاذ رضي الله عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
له حين بعثته الى اليمن انك تأتي قوما اهل كتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله  
واني رسول الله فان هم اطاعوا ذلك فاعلمهم ان الله قد افترض عليهم خمس صلوات في  
كل يوم وليد فان هم اطاعوا  
ذلك فاعلمهم ان قد افترض عليهم  
في اموالهم تأخذ من غنمهم الخمس  
على فقراءهم **ولم ينقل** **الحج**  
اعلم ان المسئلة حيث لم تكن  
سقوله عن اصحابه الاكثر من الله  
فالواجب ما عليه الاكثر من الله  
العلماء على التكليف لموافقة

**العبادات** كالصلاة فيعاقبون على  
ترك الاعتقاد لا الاداء والمعتقد كما حره  
ابن نجيم ما عليه العراقيون انهم يعاقبون  
على تركها لان الظاهر التصريح بيشهد  
لهم وخلافه تاويل و ترتيب الدعوة  
في حديث معاذ لا يوجب توقف التكليف  
ولم ينقل عن ابو حنيفة رح واصحابه شئ  
يرجع اليه **ومنه انتهى** اي من الخاص  
**النهى** وهو قول القائل لغيره على سبيل  
الاستعلاء لا تفعل فانه يقتضي صفة القبح  
**للمنهى عنه** ضرورة حكمة الناهي وينهى  
عن الفحشاء والمنكر وما في الامور في هذا  
فهو عند الجمهور للتحريم عينا كما ان  
الامر للوجوب وفي غيره مجاز ويخالف  
الامر من جهة انه يقتضي الفور والتكرار  
اي الاستمرار بخلاف الامر **وهو اي النهي**  
**اما ان يكون قبيحا لعينه** يعني عين الفعل  
الذي اصنف المبهى النهي قبيح وان كان ذلك  
لغني زائد على ذاته **وذلك نوعان** **ومنهما**  
**وشرعا** منصوبان على التحيز او لغيره **وذلك**  
**نوعان** **وصفا** اي لا يقبل الانفكاك **ومجاورا**  
اي مصاحبا ومفارقا في الجملة **كالكفر قبيح**  
**لعينه** **ومنهما** **وببيع الحر** لعينه **شرعا**  
**صوم يوم النحر** لغيره **وصفا** لانه يوافي  
فة والبيع وقت النداء مجاورة ترك السعي

كل يوم وليد فان هم اطاعوا  
ذلك فاعلمهم ان قد افترض عليهم  
في اموالهم تأخذ من غنمهم الخمس  
على فقراءهم **ولم ينقل** **الحج**  
اعلم ان المسئلة حيث لم تكن  
سقوله عن اصحابه الاكثر من الله  
فالواجب ما عليه الاكثر من الله  
العلماء على التكليف لموافقة

**مطلب**  
**النهى**  
نظا هو المنصوص فليكن  
هذا هو المصنف  
قوله وهو عند الجمهور **مقتضى** عينا  
حقيقته ذلك دون الواجب والسا  
او الاشكال بينهما او الوقف  
وموجبه عند الجمهور عند الانتهاء  
مباشرة المنهى عنه لانه عند الاصو  
قوله الذي اضيق اليه انفراد هذا ان عيب  
الفعل الذي اضيق اليه المنهى قبيح  
وان كان لغني زائد على ذاته كالكفر  
والظلم والعيب فان كفرها باعتبار  
كفران النية ووضع الشيء في غير  
محلها وخلوه عن الفائدة



منه  
سر كتاب التوبة  
حرمان الشفاعة

قلت

قوله عن تصحيح المراد الخالف من القرينة  
المراد على ان النهي عنه قبيح لعينه  
ولغيره قوله وصفا عبرة المتقبح  
بقوله يقتضي القبح لغيره وهو اولى  
من عبارة المصنف لانه اعم من ان يكون  
وصفا ومجاورا

لان

قوله الا لعلك اي يدل على لونه قبيحا  
لعينه فلا يكون شروعا كالنهي  
من بيع المضامين وصلاة المحدث  
بانها افعال شرعية فثبت لعينها  
على فلا يعود على موضوعه بالنقض  
يانه ان الله تعالى على عباده ابتلاء فلا  
ان يكون النهي عنه مفسورا بالوجود  
حي يكون العبد مبتليا بين ان يفعل  
بما فيه او يتركه فيتاب ولو كان قبيحا  
سنة في الشرعيات يكون باطلا ولا يمكن  
ثبت النهي من ملته

للجمعة وكذا وطى الحائض والصلاة في الارض  
المقصوبة قبيح لمعنى مجاور ومثل الكفر الظلم  
والكذب والنواطة كما ذكره لاتقاني وهو صريح  
في ان النواطة قبيح عقلا كما هو قبيح شرعا  
وطبعيا فلهذا كان اقبح من الزنا لعدم  
قبحه طبعيا وحكم هذا النوع عدم الشرعية  
اصلا كذا افاده ابن نجيم وافاد ابن الملك و  
غيره ان مرتكب للكروه يستحق حرمان الشفا  
عة ولا يلزم ان يكون جزا ولا جزاء الاعلى  
فليحفظ وافاد ابن نجيم ان المراد بالحرمان  
حرمان شفاعته لغيره لا حرمان شفاعته

النبي صلى الله عليه وسلم فليست له **والنهي الخالي عن**  
**القبائح** عن الافعال الحسية اي التي تعرف  
حسابا لا توقف على الشرع كالقتل والزنا  
**يقع على الاول** اي ينصرف عند الاطلاق الى  
القبائح لعينه وعن **المقصود الامور الشرعية**  
اي التي تعرف شرعا كالصلاة **يقع على الذي**

**انصل القبح به** وصفا الالليل فان القبح  
بشبهت اقتضاه للنهي عنه فلا يتحقق القبح  
على وجه يبطل به اي بذلك الوجه القبحي  
بالكسر اما بالفتح فهو القبح وهو النهي لئلا  
يصود على موضوعه بالنقض ولهذا اي يكون  
النهي عن الفعل الشرعي واقعا على ما قبح  
لغيره كان الربا وسائر اي باقي البيوع  
**الفاسدة** كالبيع بالخمر وصوم يوم النحر

وجوده شروعا والنهي عن المستحيل ونحوه

في قوله لا بد من ان يكون النهي عن القبائح الخالي عن

**مشروعا باصله** لوجود الركن وهو الايجاب  
والقبول من اهله في محله ومشروعية الصور  
من حيث انه يوم ولهذا يملك بالقبض ولو نذر  
صومه فصامه صح **غير مشروع بوصفه** و  
هو الفضل بالربا والشرط في البيع والاعراض  
عن الضيافة وبهذا ظهر ان مرادهم بمشروعية  
الاصلا صحتهم وعدم مشروعية الوصف  
حرمته اعم من ان يكون فاسدا كالبيع بشرط  
او صحيحا كصوم يوم النحر **تعلق النهي بالو**  
**صف** المذكور لا بالاصل **والنهي عن بيع**  
**النحر والمضامين** هو ما في ظهوره الا بانه من المعنى  
**والملاقح** هو ما في ارحام الامهات من الجنين  
**ونكاح المحارم** جواب نقض على اصلنا بان  
هذه مما تصرفات شرعية فالنهي عنها  
يقتضي المشروعية والجواب ان النهي عنها  
**يجاز عن النهي** لان محل البيع والنكاح معد  
وم فكان النهي عنها **نسخا** اعدا ما فهو  
بيان لمعنى النهي فلا تطويل فيه كما ظن  
لعدم محله اي محل التصرف وقيل النهي  
وقال الشافعي ربح في البابين اي الحسية  
والشرعية **ينصرف** النهي المطلق الى القسم  
**الاول** وهو ما قبح لعينه قوله اي قائلا  
**بكمال القبح** والمطلق ينصرف الى الكامل  
كما قلنا في الحسن في الامر المطلق ينصرف  
لا الحسن لعينه لان النهي في اقتضاه القبح

وجوده شروعا والنهي عن المستحيل ونحوه



**حقيقة** لا يستحال نفيه كالأمر في اقتضاء  
 المحسن في التلويح ان الشافعي ربح لا يقول يا  
 قتنا ان النهر القبح انما يقول ان القبح ثابت  
 بالنهي ولولا هو لم يثبت ولان المنهي عنه  
 تعصية وفعله حرام فلا يكون مشروعا لان  
 المشروعية تقتضي عدم الحرمة لما بينهما من  
 التضاد قلنا لا تناقض لا خلا في الجملة فهو  
 مشروع باصله مخنوع بوصفه ولهذا اى  
 لكون المنهي عنه قبيحا لعينه قال الشافعي  
 رحمه الله تعالى لا تثبت حرمة المصاهرة  
 لزنا ولا يفيد الغضب الملك اذا هلك وقضى  
 بالهتمان ولا يكون سفرا تعصية كسفر الايق  
 سببا للرخصة ولا يملك الكافر مال المسلم  
 لا يستلوا الى دارهم والدليل للجانبين في  
 الطوالاات واما العام فما يتناول بالوضع  
 افراد اخرج الخاص متفقة الحدود خرج  
 المشترك على سبيل الشمول لا البديل فخرج  
 النكوة ومثاله مسلمون وانه يوجب الحكم فيما  
 يتناول من الواحد لو غر جمع والثلاث و  
 الاثنين لوجها قطعا كالحاص ما لم يقر وليل  
 خلافة وقالوا الجمع المنكر لا يفيد القطع اتفاقا  
 لانه اختلف في عمومه حتى يجوز نسخ الخاص  
 به تفريع على ايجابه قطعا كحديث العربيين  
 المفيد لطهارة بول ما يؤكل لحمه فهو خاص  
 نسخ بقوله عليه الصلاة والسلام لانه مثله

وهو ما دعى نسي بن مالك ان قوما  
 من عربيه اتوا المدينة فلم توافقهم  
 لا صفت جهم الوانم وانتفعت  
 بجلونهم فامرهم الرسول صلى الله عليه  
 ان يخرجوا الى ابد الصدقة ويشربوا  
 من ابرائها ولبانها ففعلوا فمضوا  
 ثم ارشدوا فقتلوا الرعاة واستاقوا  
 لا بد فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 بصرهم قوما فاخذوا فامر بقطع ايديهم وارجلهم وسحل اجنتهم حتى ماتوا في  
 هذا حديث خاص بن مالك

يبحث  
 العام

بسم الله الرحمن الرحيم

وهذه النسخة  
 من كتاب

عدم تساوي  
 لانه احط رتبة من الخاص

في القطعية وعند القائل بظنية لا يثبت  
 لعدم التساوي **استخرهوا البول** المفيد لجاسته  
 وهو عام واذا اوصى بالخاتم هو ثبته بالعام  
 لانسان شتم بالفص بفتح وكسر منه لاخران  
 المحلقه يسكون اللام **للاول والفص بينهما نصفان**  
 لان العام كالحاص في ايجاب الحكم فتساويا في  
 الوصية بالفص ولا يجوز عطف على حتى يجوز تخصيصه  
**قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه** ولا  
 تخصيه ومن دخله اى الحرم كان آمنا بالقياس  
 على الناسى وعلى الاطراف وخبر الواحد وهو قوله  
 عليه الصلاة والسلام المسلم يذبح على اسم الله  
 سمي اولم يسمي وقوله الحرم لا يعيد عاصيا ولا  
 فارادم لانحما اى لا تاكلا ومن دخله ليسا  
 مخصوصين فان الناسى ليس بخصوص بل ذاك  
 شرعا والاطراف سالكة مسلك الاموال والظني  
 لا يخصص القطعي فكان كمن التجأ بالبيت  
 فانه لا يقتل حتى منه اجماعا على ان الحديث  
 الاول حمل على النسيان والثاني على العقوبة  
 في الاخرة **فان لحقه** اى العام **خصوص** هو قصر  
 العام على بعض افراده بدليل مستقل لفظي مقارن  
 اى موصول بالعام في التخصيص الاول فان تراخي  
 كنهه فمناسخ واما المخصص الثاني فلا يشترط  
 لتخصيصه القرآن كما بسطه ابن خيم معلوم  
**او مجموعا** كالربا خص من احل الله الربا  
 البيع بقوله وحرم الربا وهو بعد بيان الرسول

قوله واذ اوصى الخ هنا عند مدحه وخالفه ابو سفيان فبطل

قوله

يخرج من

اعلم ان الخاتم ليس بعام حقيقة  
 بل الفص جزء ولا يصير النقط  
 باعتبار اخذ واحد عما لا كنه  
 شمس بالعام من حيث  
 حيث الفص يدخل في اسم  
 الخاتم بن ملك  
 قوله ولا الخ اصله ان يباع الام  
 بودة او زنا فقطع طريق او غير ذلك  
 اذا التجأ بالحرم لا يقتل فيه  
 عندنا ولا يؤذى ولا يذبح ولا يقطع  
 ولا يسقى ولا يجالس حتى يمشي  
 الى الخروج فيقتل خارجا



لأنه معلوم  
أنه لا بد من  
الاعتبار بالاعتبار  
في كل شيء

قوله كاية السرقه تمثيل لعدم معلوم

نظير للخصوص المعلوم وقيل للجهول لا يستحق  
قطعا على الصلح فيخص بالقياس وبالاجاد  
ومغاده انه دون خبر الواحد في الدرجة لكنه  
لا يسقط الاحتجاج به اى اذا كان مخصوصا  
بمعلوم وان مجهول فليس العام بحجة على الراجح  
كما حرره ابن نجيم كاية السرقه يحتاج بها مع  
خصوص ما دون النصاب وغير الخبز بالإجماع  
على شبه دليل خصوص الاستثناء من جهة  
الحكم فان كلا من المخصوص والمستثنى لا يدخل  
تحت الحكم والناسخ من جهة الصيغة فان  
كلا منهما مستقل بنفسه فهما التخصيص  
كما اى مثل ما اذا باع عبدين بالثمن على انه بالخيار  
فلا خيار في أحدهما بعينه وسمى ثمنه فانه  
يلزم البيع في الآخر فهو في الحكم كالا استثناء  
وفي السبب كالنسخ وقيل انه اى العام  
المخصوص يسقط الاحتجاج به فيتوقف  
الى البيان كالا استثناء اى عملا بشبهه الا  
استثناء المجهول لان كل واحد منهما اى  
من الاستثناء والخصوص لبيان انه لم  
يدخل تحت الجملة وهذا اذا كان مجهولا  
وان كان معلوما اشبهه الناسخ كما يعلم  
في التنقيح وهو ابن نجيم فصار دليل  
الخصوص على هذا القول كالبيع المطلق  
المضاف الى حرره بن نجيم وان كان  
باطل لعدم دخول الحر وقيل انه يبقى

كما

كما كان قبل اعتبارا بالناسخ اى ان كان  
مجهولا وان كان معلوما فكالا استثناء  
المعلوم كما يعلم من التنقيح وغيره لان  
كل واحد منهما مستقل بنفسه بخلاف الاستثناء  
فانه بمنزلة الوصف فصار كما اذا باع عبدين  
بثمن واحد وذلك احد هما قيل ان تسليم صم في  
الحق بخصته وانسخ في الآخر والعوم اما ان  
يكون بالصيغة والمعنى او بالمعنى لا غير كرجال  
وقوم لف ونشر ثم صيغة جمع المذكور والواو  
في نحو فعلوا هذا تشتمل النساء وضعا الاظهر  
لا الاقليبا وفي الفائق القوم خاص بالرجال  
ومن وما يحتملان العوم والمخصوص في الموصولة  
والموصوفة واما في الشرط والاستثناء فيلزم  
العوم والاصل الشايع فيهما العوم ومن  
وضع لان يستعمل في ذوات من يعقل  
فكرا او انثى ولو قال من يعلم لكان اولى  
لانها اطلقت على الله تعالى وهو متصف  
بالعلم لا بالعقل يعنى يطلق عليه تعالى انه  
عالم ولا يطلق عليه انه عالم  
في ذوات ما لا يعقل فاذا قال من يشاء من  
عبيدى العتق فهو حر فشا واعتقوا لكون  
من عامة ومن بيانية لا تبين فيه لا منافاة  
المشبه الى عام لا خاص واذا قال لا عتقه  
ان كان مافى بطنك غلاما فانت حرة فولدت  
غلاما وجارية لم يعتق تفريع على عموم ما  
لان الشرط كون جميع مافى بطنها غلاما

مبحث  
الفاظ العوم

مبحث  
مفادها

قوله اطلقت على الله تعالى كقوله تعالى  
ومن عنده علم الكتاب وهو متصف  
بالعلم لا بالعقل يعنى يطلق عليه تعالى انه  
عالم ولا يطلق عليه انه عالم



فما كان لها من انفسها من

وظاهره انها لو ولدت غلامين لم تقتق  
ومثل ما الذي واللام الموصولة وتفظ المخرج  
ان كان حملك غلاما بخلاف ان كان في بطنك  
غلاما وما نعى معنى من مجازا كقوله تعالى  
والسما وما بناها وكذا عكسه كقوله تعالى  
ومنهم من يحشي على بطنه الآية وتدخل  
ما في صفات من عقل ايضا يقال ما زيد  
فتقول الكريم وكل عامة بمعناها لانها  
للاحاطة ولكن على سبيل الافراد بكسر الهمزة  
اي الافراد في تناول كل فرد على الاصل وهي  
تفصيل الاسماء للزومها الاضافة فتعرب  
اي الاسماء فان دخلت كل على المتكرا اوجبت  
عموم افراده وان دخلت على العرف اوجبت  
عموم افراده لعدم افراده حتى في قوله  
قولهم كل رمان مؤكل وفي كل الرمان ما كور  
بالصنف في الاول لان كل افراده ما كور  
الذهب في الثاني اذ قشره غير ما كور هذا  
هو الاصل وفرعوا عليه ما لو قال انت طا  
لق كل تطبيقه تقع الثلاث ولو قال انت  
كل التطبيقه تقع واحد وما لو قال انت  
على كظها رمي كل يوم لا يقر بها ليل ولا نهار  
حتى يكفر واذا كفر مرة بطل الظهار ولو  
قال في كل يوم له ان يقر بها ليل ويكون  
مظهارا مظاهرا كل يوم بظاهره يذكرة  
فان كان وغيره واذا وصلت كل بمصدره

اوجبت

قوله ان كان في بطنك غلاما هكذا في  
غالب النسخ بنصب غلاما

قوله على متكررا اوجبت عموم افراده  
سواء كان مفردا او مشي او مجموعا  
وكذا ذلك اذا دخلت على المعرف المجموع  
قوله على المعرف وهذا ليس على اطلاقه  
وانما هو في المفرد قوله وما لو قال انت على كظها رمي الخ  
كون هذا مفعلا على الاصل المذكور غير  
ظاهرا فان لفظ كل في المصدرين مضافة  
الى تكرة والظاهرا انه مفعول على حذف  
في الترفيد واشباهها كما ياتي في البحث  
فيها

بمعنى

اوجبت عموم الافعال لانها تضاف اليها  
حيث ويكون المصدر بمعنى الوقت فمعنى  
كلما تزوجت امرأة فهي طالق كل وقت يقع  
من التزوج فتطلق في كل تزوج ولو بعد تزوج  
آخر ويثبت عموم الاسماء فيه اي كلما ضمنا  
كهوم الافعال في كل فانه يثبت ضمنا ضرو  
رة عموم الاسماء قصدا ومن العام كلمة الجميع  
وهي توجب عموم الاجتماع اي احاطة الافراد  
على سبيل الاجتماع دون الافراد بخلاف  
كل حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن  
اولا فله من النقل بفتحين ما يزداد للغازي  
كذا فدخل عشرة معا فان لهم نقلا واحدا  
بينهم جميعا بالشركة ولو دخلوه فرادى  
فالنقل لا دور فقط وفي كلمة كل بان قال  
كل من دخل الخ يجب لكل رجل منهم النقل  
لا اعتبار كل بانفراده وهو اول في حق  
من تخلف وفي كلمة من بان قال من دخل  
الى اخره يمتل النقل لان الاول اسم لفرد  
سابق فلما قرنه بمن سقط عموم من  
فلم يجب النقل الا لواحدة تقدم ولم يوجد  
والنكرة في موضع النفي نعم وجوبا ان تضمن  
من الاستفوا فيه نحو لا دخل في الدار  
والا فجواز لا يحول لا بيع فيه ولا خلة فيمن  
فرا بالرفع وقد لا نعم كما ربيت رجلا بل  
رجلين وفي الاشياء تخص لعموم موجب

من

مصلح  
من العام مجموع

النام

ما يحسن  
النكرة في الاشياء  
تخص في النفي نعم



قوله وعند الشافعي ثم ظاهرة وجود الخلاف الحقيقي وليس كذلك لأن القائلين بالعموم لا يرون شمول الحكم لكل فرد والمخالفون إثبات الشافعي للعموم بمعنى العموم البدلي لا الشمولي ونفي الخنفية له بمعنى العموم الشمولي والتراجع في نسبته عاما والظاهر ما ذهبنا إليه لأن العموم الشمولي ولا شمول في النكوة

**العموم لكنها أي النكوة المثبتة مطلقه على فرد غير معين وعند الشافعي ثم حتى قال بعموم الرقبة المذكورة في الظاهر قوله تعالى فتحرير رقبة وقد خص منها الرزمة اجماعا والخصوص دليل العموم فتخصي الكافوه قياسا قلنا لا خصوص أصلا لأن الرقبة اسم البنية كما خلقها الله تعالى كذا في الصحاح على أن المطلق ينصرف إلى الكامل وإذا وصفت النكوة في الأثبات بصفة عامة ثم ضرورة عموم وصفها كقوله والله لا أكلم أحدًا إلا رجلا كوفيًا فله أن يكلم جميع رجال الكوفة والله لا أقر بكما إلا يوما أقر بكما فيه لم يصير موليا لأنه يمكنه القربان في كل يوم ولهذا أي لكون النكوة ثم بالصفة العامة إذا قال أي عبيد من هنالك فهو حر فخرجوا معا أو متفرقي أنهم يعتقون عليه لأن أيا وصف بالضرر وهو عام والنكوة صفة في هذا الاصطلاح ما قبله ابهام وكذا أي الوضو أي كالوضوء العام إذا دخلت لأم التعريف فيما لا يحتمل التعريف بمعنى العهد بان لم يكن في جنس تلك النكوة معهود أو جبت العموم للجنس نحو أن الإنسان لفي خسر حتى يسقط اعتباره الجمعية إذا دخلت للام على الجمع لأنها في الأصل للعهد فإذا تقرر حمل على الجنس عملا بالدليلين أي الجمعيه والفردية فثبتت بتجريد خروج امرأة إذا حلق لا يزوج**

مطلب وإذا وصفت النكوة بصفة عامة

قيل

النساء

فعله الذي ذكره في قوله الله لا يزوجكم الله منكم حتى تكونوا حرة

مطلب النكوة والمعروفة إذا أعيدت نكوة أو مفرقة

**النساء لصبر وربها للجنس والنكوة إذا أعيدت مفرقة كانت الثانية عين الأولى لدلالة العهد قال الله تعالى فتخصي رقبة أو فرعون الرسول أي الذي ذكر وإذا أعيدت نكوة كانت الثانية نية غير الأولى لأنها لو انصرفت إلى الأولى لم تنعيت من وجه والفرق خلافه والمعروفة إذا أعيدت مفرقة كانت الثانية عين الأولى لدلالة العهد قال الله تعالى فان مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا قال ابن عباس رضي الله عنهما لن يغلب عسر يسرين وأعيدت نكوة كانت الثانية غير الأولى عامر وهذا عند عدم القرنية والحاصل أنه لا اعتبار للأول وإن الثاني إن كان نكوة فهو غير الأول مطلقا وإن كان معرفة فهو عين الأول مطلقا كما في التحرير فلو أقر بالف مقيد بملك مرتين يجب الأول وأقر به منكر يجب الثاني عند الإمام إلا أن يتحد المجلس وما أي المقدار الذي ينتهي إليه الخصوص نوعان أحدهما الواحد فيما هو فرد بهيئته أو لحقه عطف على فرد مما هو جنس مثالهما كالمرأة والنساء والثاني الثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومع كرجالا ومعنى كقوله لا أدنى الجمع ثلاثة باجماع أهل اللغة فيجوز تخصيصه إليها عند المصنف تبعا لاسن فيخرج الإسلام والمختاران منتهى الجمع التخصيص**

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا أصحبا به ذوات يمين فزحوا من بين يمينهم وهو يقبل

ما يجب من النكوة



قوله وعنه  
شور  
ونفي  
لان الم

واحد مطلقا وعليه الجمهور كما في الكشف وقوله  
عليه الصلاة والسلام الاثنان فما فوقهما جماعة  
محمول على الموارد يثبت والوجه انما هو على ستة تقدم  
الامام فانه يتقدم على الاثنين كالثالث وانما  
حمل عليه لانه عليه الصلاة والسلام بعث لتعليم  
الاحكام لا لبيان اللغات **واما المشترك** لم يقل  
المشترك فيه لانه علم على هذا القسم فلا يراى فيه المعنى  
**فما تناول افراد** كالفرد بعينه القاف وفتحها  
الموضوع للحديث والظهر وحكمه التوافق فيه  
لكن بشرط التامد ليرتفع بعض وجوه العمل  
به كما تامل علما وانا القدر فوجدوه دالا على  
الجمع والانتقال وكلاهما في الحديث لانه يجمع  
في الرحم وينتقل ولا يحرم لم لك لا يستعمل  
المشترك في اكثر من معنى واحد خلافا للشافعي  
**واما المأول** فما ترجع من المشترك السابق بعض  
وجوهه اي معانيه بغالب الرأي اي بما يوجب  
الظن رايا كان اخبر واحد وحكمه وجوب  
العمل به على احتمال الفلظ والسهو لمن وجد  
ما فظن ظهارته او اخبره واحد لزمه للتوضي  
به فلو تبين بخا يستد اعاد **واما الظاهر** فاسم  
**لكل مظهر** اي اتضح المراد به السماع اذا كان  
من اهل اللسان بوضوحه اي بمجرد سماعها  
بلا تامل وسبب مثاله **وحكمه وجوب العمل** بالذي  
**ظهوره** على سبيل القطع عند عامة المتأخرين  
حتى يثبت **بالمشهور** والكفارات وينبغي ان  
يكون

مختلفة الحدود خارج  
العام على سبيل البدل  
لا الشمول

مطلب  
لأول

مبحث  
الظاهر

قوله ظاهر اي اتضح المراد بتعريف الاصطلاح  
باللفظ خلافا لزم تعريف الشيء بنفسه  
ولا الدور

يكون محل الاختلاف الظاهر العام اما الخاص  
فلا خلاف في قطعيتها بمعنى عدم الاحتمال الناشئ  
عن الدليل **واما النص** فما اورد ووضوحه على الظاهر  
بمعنى من المتكلم سببا قاصيا قاه وهو اخر الكلام  
**لا في نفس السبق** وليس في اللفظ ما يدل عليه  
وضوحا كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من الية  
فهم منه ١٤ ابا حنيفة النكاح وبيان العدد والكلام سبق  
للثاني بدليل السياق وهو ان ختم ان لا تعدلوا  
فواحدة فالآية ظاهرة في الا با حنيفة نص في بيان العدد  
**وحكمه وجوب العمل بها** وضع بصريح القطع  
على احتمال اي وان كان فيه احتمال **ثاويل هو**  
**اورد** ووضوحا على النص على وجه لا يبقى بعد  
**احتمال التاويل** بمعنى في النص بان كان محملا  
فبين اوفى غيره بان كان عاما فاحقه ما سد باب  
التخصيص والاول يسمى ببيان التفسير والثاني  
بيان التقرير **وحكمه وجوب العمل به** قطعا  
لكنه على احتمال النسخ من حيث هو مفسر يخرج  
الحكم **واما الحكم** فما احكم المراد به واستمع عن  
**احتمال النسخ والتبديل** بمعنى في ذاته كايان وجود  
الصانع تعالى او بانقطاع الوحي بحوث الرسول  
صلى الله عليه وسلم والاول يسمى محمدا محكما لعينه  
والثاني لغيره **وحكمه وجوب العمل به** من غير  
**احتمال** ثم لما بين هذه الاقسام بين امثلتها فقال  
**كقوله تعالى واحد الله البيع وحرم الربا** مثال  
للظاهر والنص فانه ظاهر في التحليل والتفريق

واما السياق اوله

اي ذلك التاويل في حيز البيان  
فلا يخفى عن القطع  
للمفسر

مبحث  
النص

مبحث  
النص

مبحث  
المراد

مبحث  
الاحتمال



قوله واستثنى ابلوس الخ  
جواب عما يراد على المصنف من ان الآية لا  
تصلح مثالا للفسر لانه قد استثنى  
ابليس فيكون مستثناه لا يخصه  
ان الاستثناء منقطع لانه جنى وانما  
يفيد التخصيص لو كان متصلا

ان

فما يصح

قوله استثنى استثنى ساقى عبارة  
المصنف من الاستثناء  
قوله في حق الطوارق والنباش  
اشق منه سمي بطوارق لانه اشق  
الشوب وهو الاخذ بالمال من خصوص  
من الظاهر طاروا وهم يفتشون حاضرا  
قاصده لفظه يفتشون غفلة منه  
والنباش هو سارق اللقن بعد  
الدفن

نص في التفرقة بين البيع والربا **ففسد الملاذ**  
**كلم اجمعون** مثال للمفسر فلاملاذ عامة وكلم  
يقطع احتمال التخصيص فصا رنصا واجمعون  
التفرقة فصا ر مفسرا واستثناء ابلوس منقطع  
لانه جنى **ان الله بكل بشا عليم** مثال للحكم **ويظهر**  
اي كل واحد من هذه الاربع موجب للحكم قطعا لكن  
**يظهر التفاوت عند التعارض ليسير الادنى**  
**متو كالا على** فيخرج النص على الظاهر والمفسر  
عليهما والحكم على الكل **حتى قلنا اذا تروى امرأة**  
**الى شهر** لا نكاح لان قوله تروى جئت نص  
في النكاح ويحتمل المنعة والى شهر مفسر في المنعة  
لا يحتمل النكاح ثم ذكر اصنواد هذه الاربعة  
فقال **ولما المني** اي لفظ **حتى مراده** اي معناه  
**بسبب عارض في غير الصيغة** تاكيد للعارض  
**بان لئلا** ذلك المراد **الا بالطلب** تاكيد للخفا  
وعبارة التنقيح اخصى واحسن وهي فان خفي لعارض  
سمي خفيا وخفي لفتنه فان ادرك عقلا فمشك اولاً  
بل عقلا فمجرد اولاً بل اصلا فمتشابه **وحكمه**  
**النظر فيه** لعلم ان خفاوه **لمزية الرخصة او**  
**نقصان** فيقطع المراد كاية السرقه ظاهرة  
في ايجاب القطع وكل سارق خفية **في حق**  
**الطوارق والنباش** جارح فيهما وهو اختصا  
صحا باسم آخر وتغاير الاسامي دليل على  
تغاير المعاني فطلبنا فوجدنا معنى السرقه  
كاملا في الطوارق فيقطعنا فقصا في النباش

فلا

فلا ولو القبر في بيت مقفل في الامم **والا المشكل**  
**فكلام الداخل في اشكاله** بفتح الهزه اي  
امثاله بحيث لا يعرف الا بدليل يتميز به **وحكمه**  
**اعتقاد الحقيه فيما هو المراد به** ثم الاقبال  
**على الطلب والتأمل فيه** يعني التأمل في نظيره  
من كلام العرب لان نفس الصيغة اذ الخفي كذلك  
**الى ان يتبين المراد** كقوله تعا فاشوا حرثكم اني  
شيتم اشتبه انه بمعنى من اين او كيف فيبعد  
الطلب والتأمل ظهر بمعنى كيف بقرينة الحرث  
اذ لا يرمو موضع الفرث **فاما المحل مما اذروحت**  
**فيه المعاني** اي تواردت على اللفظ بلا مرجحان  
لا حدها متساوية كانت كالمشترك اولاً كإيهام  
متكلم لوضعه لغير ما عرف كالا سماء الشرعية و  
يكفي از دحام معنيين **واشتبه المراد اشتباها**  
**لا بد ان يفسر العبارة** كالمبالغة بالرجوع الى الاستفسار  
من المحل فلا يدرك المشتباه لانه لا يدرك بالرجوع  
الى الاستفسار **ثم الطلب** ثم التأمل ان احتج  
اليهما **وجها** **اعتقاد الحقيه فيما هو المراد** والتو  
**قف فيه** الى ان يتبين المراد ببيان المحل كبيان  
الرسول صلى الله عليه والى في الاشياء الستة  
من غير قصوره عليها فيبقى فيما وراءها محملا  
فيطلب المراد في الحديث انه لاى معنى حرم  
الربا فوجد انه القدر والجنس **كالصلاة و**  
**الزكاة** وضعا للدعاء والنما وهما غير مرادين  
فتفسرا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم

ن  
يرد

معه  
الاشكال

فلا يكون معنى من اين لا ففصلاها  
هذا الاستدلال في الدرب

معه  
المحل



التشابه

قوله خلافا للحنفية حيث قالوا لا يربطون ولا يركبون  
في الدنيا أصلا والتحقق أن هذا مذهب عامة  
عامة الصحابة والتابعين وأصحابنا وأصحابنا  
أجل السنة من أصحابنا وأصحابنا  
ألا أن قضي الإسلام وحسنه لا يربط ولا يركب  
الشيء صلى الله عليه وسلم قد علمنا أن المشابهة  
وتفادله دون غيره

المقابلة

واما المشابهة فهو اسم لما انقطع رجا معرفة  
المراد منه فحقنا دون الرسول صلى الله عليه  
وسلم وحكم اعتقاد الحقيقة قبل الاسماء اي قبل يوم  
القيمة اذ لا يتلا في الاخرة وهذا لا ينقطع لمقدمات  
في اول السور مثدا لم فتؤمن بها ولا تقول خلافا  
لاكثر المتأخرين وكالصفات في نحو اليد والعين و  
والافعال كالنزول وفي الغريب لاكثر على امكان دركه  
خلافا للحنفية وفي التفتيح فكما ابتلي من له ضرب جمل  
بالامعان في السير ابتلى الراسخ في العلم بالتوقف  
وهذا اعظمها بلوى واعلمها جدوى واما الحقيقة  
فاسم لكل لفظ كالجنس اريد به ما يستعمل فيما  
وضع له خرج المجهول وما وضع ولم يستعمل واللفظ  
والجواز ثم لفظ الحقيقة مشترك على ذات الشيء  
وعلى اللفظ المستعمل في ما وضع له فاطلاق الحقيقة  
على اللفظ المذكور حقيقة لغوية ايضا وهو الامع  
لان الحقيقة اسم للذات لفة كذا في الكشف والتو  
ضيح واطلاق بعض الناس الحقيقة والجواز على  
المعنى الواحد اما مجازا ومن خطا الهوام وتعبه  
في التلويح بتعيين بتعيين انه مجاز وحمله على  
خطا الهوام من خطا القواص وحكمه وجود  
ما وضع له اي ثبوت حكمه قطعيا خاصا كان او  
عاما امرا ونهيا كقوله تعالى يا ايها الذين اركعوا  
وقوله لا تقربوا الزنا خاص في المأمورية والمنهي  
عنه عام في المأمور والمنهي واما الجواز فاسم  
اي لكل لفظ اريد به غير ما وضع له المناسبة

بينهما

قوله خلافا للمأمورية والمنهي عنه  
والزنا عام في المأمور والمنهي وهو الواو  
او كقوله لا تقربوا الزنا لانها للمعصية

بينهما اي بين ما وضع له اللفظ وبين غيره الذي  
اريد به خرج مالا مناسبة بينهما كما تستعمل  
الارض في السماء غلطا وخرج العلم المنقول  
كفضل لعدم المناسبة المشهورة بينهما  
حكم وجود ما استعير اي ثبوت الحكم  
المعنى المستعار له خاصا كان كقوله تعالى  
اولا مستم النساء المراد به الجماع وهو خاص  
او عاما اذا اقترنت به ما يفيد العموم كالصاع  
في الحديث الاني ثم لا خلاف انه لا يعم جميع  
ما يصلح له اللفظ من انواع الجواز بل يعم جميع  
افراد ذلك المعنى على الصحيح لما مر من ان  
الصفة للعموم من غير تفرقة بين كونها  
مستعملة في المعاني الحقيقة او المجازية وقال  
الشافعي لا اي بعض اصحابه لا عموم للجواز  
لانه ضروري والثابت بالضرورة يتقدر  
بقدرها والاصح في المذهب القول بعمومه  
وانا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن لكونها  
حقيقة والا لما وجد حقيقة الا وهي عامة  
بل لا بد للاحاطة على ذلك وهي ادوات الهوام  
ككونها نكرة في موضع النفي فكذا المجاز وكقول  
يقال الله ضروري وقد كثر في كتاب الله تعالى  
والله منزه عن ذلك ضرورة ولهذا ايجريان  
العموم في المجاز جعلنا لفظ الصاع في حديث  
ابن عمر رضي الله عنهما لا تبصوا درهمين  
ادرهمين ولا الصاع بالصاعين عاما فنيما

قوله ضروري في ثابت على خلاف الأصل للمجاز

اسم ان الاصوليين يطلقون الاصول  
الاستعارة على كل مجاز بخلاف  
المبانيين فان المجاز عندهم  
ينقسم الى الاستعارة والمجاز

قوله والاصح في المذهب اي في  
مذهب الشافعي في القول بعمومه  
فذهبنا في التلويح ان القول بعمومه  
المجوز عدم عموم المجاز محال بخلافه  
في كتب الشافعية



**يجله** من المعلوم المظنوم وغيره باطلاق اسم  
 المحل على الحال مجازا لانه حقيقة الصاع غير  
 مرادة اجماعا ومن علامات **المقيدة** انها لا  
 تسقط **عن المسمى** اي لا يصح نفيها عنه بخلاف  
 المجاز فالاب لا ينفي عن الوالد والمجد ينفي يا  
 وينفي عنه **ومنى** **امكن العمل بها** اي بالمقيدة  
**سقط المجاز** لان الخلق لا يعارض الاصل  
**فيكون العقد** في قوله تعا ولكن **ليس** يؤخذكم  
 بما عقدتم الايمان فكفارته **لا ينقص** لى لا ير  
 تبط فيختص في المقيدة لكونها ربط القسم  
 بالمقسم عليه او الجزاء بالشرط **دون القسم**  
 اي القصد القلب كما قال الشافعي رحمه الله  
 تعا حتى تكفر في النفوس ايضا وما قلنا او لم نقرب  
 الى الحقيقة بدرجة لان اصل العقد عقد الحمل  
 ثم استعمل لربط الالفاظ ثم استعمل لغزم القلب  
**ويكون الكلام** في قوله تعا ولا تنكحوا ما نكح  
 اباؤكم **الوطى** عندنا **دون العقد** كما قال الشا  
 فعي رحمه الله تعا لانه للوطى حقيقة وللعقد مجازا  
 استدله بالآية على حرمة من زنى بها الاب على  
 الابن فيبقى من عقد عليها الاب تثبت حرمتها  
 بالاجماع او بارادة الاجماع المجاز مع الحقيقة  
 في مقام النفي قاله البهمنسي في شرح الملتقى  
**وسيقيل اجتماعها** اي الحقيقة والمجاز  
**مراد** اي مقصودين بالحكم **بلفظ واحد**  
 كفولك لا تقتل واسدا وتريد اسدا ورجلا  
 شجاعا

مظهر  
 الحقيقة لا يستقل  
 عن المسمى

15

مظهر  
 الحقيقة لا يستقل  
 عن المسمى

شجاعا وجوزره الشافعي رح بدليل قوله تعا  
 اهبطوا لا دم وحوا قلنا اللفظ للمعنى كالشوب  
 للشخص والمجاز من الحقيقة كالعارية من الملك  
 فاستحال اجتماعهما **كما استحال ان يكون الثوب**  
**الواحد على الملا ليس ملكا وعارية في زمن واحد**  
 الآية من باب التقليل فيكون فيها مجازا  
 فقط باعتبارها كما افاده الهند في شرح للفني  
 قيد بكونها موادين لانه لا نزاع في جواز استعمال  
 اللفظ في مجازي يكون المعنى الحقيقي من افراده  
 وهو المعبر عنه بمعوم المجاز كما سيجي قريبا من  
 الفروع الغربية المتفرعة على امتناع الجمع مافي  
 الظهير لوقال لزوجته وامته اعتقتكما ونود  
 طلاق زوجته وعنتى امته عتقت امته ولا  
 تطلق زوجته وهو دال على عدم جواز الجمع في  
 المشي كالمفرد ثم ذكر الاربع المسائل المتفرعة  
 على منع الجمع فقال **حتى ان الوصية للمولى لا تستل**  
**ولمولى المولى** واذا كان له معتق فتعني التا واحد  
**يستحق النصف** اي نصف الموصى به سواء كان  
 الموصى به الثلث او اقل او اكثر عند الاجازة او عدم  
 وارث ذكره ابن نجيم لانه لمعتقه حقيقة ولمولى  
 المولى مجاز **ولا يلحقه غير المولى** كما قال الشافعي  
 رح حتى حد بالقليل من بقية الا شربه المسكرة  
 لان المهر حقيقة للمنى من ماء العنب اذا غلى ولفيه  
 مجاز للمنى مرة **ولا يراد** بنوا بنيه بالوصية لانه  
 ابناؤا فلان لانه للمصلي حقيقة ولفيه مجاز وهو

معنى

قوله  
 النصفين  
 والباقي للمولى

اي يكون استعمال العارية ادم وجوزره على  
 السلام باعتبار التقليل مجازا فقط  
 لا مجاز حقيقة  
 قوله كما سيجي اي  
 لا يصح قدمه



وهذا عند الامام ولا يراد المس باليد في قوله  
 تعافوا ولا تستم النساء خلافا للشافعي لان  
 الحقيقة فيما سوى الاخير وهي الموالى والمولى والصلي  
 والمجاز وهو الجوع فيه اى في الاخير مراد بالاجماع  
 حتى اخلوا المجنب التيم بهذا النص مع استدلالهم  
 به على ان المس باليد ناقص فلم يبق الاخير وهو  
 المجاز في الثلاثة والحقيقة في الاخير مراد بالثلاث  
 يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وقيل ان الاستيحا  
 من الكفار على الابناء والموالى يدخل القروع فيلزم  
 حكم الجمع جوابه انما دخلوا لان ظاهر الاسم اى  
 اسم الابناء والموالى صار يشبهه في حقن الدم من  
 ان يسفك والامان يثبت بادي تشبهه ثم  
 اشار الى ما يرد على الجواب فقال بخلافه  
 ستران على الاباء والانهات حيث لا يدخل  
 الاجداد والمجدات اى لم تعتبر هذه التشبهة لان  
 هذا تناول معتبر بطريق التبعية لا مطلقا  
 فيلحق بالقروع دون الاصول فلا يكونون تبعا  
 واما حرمة نكاح الجدات فتبوتها بالاجماع لا با  
 الكتاب وانما يقع الخلاف على الملك والادارة  
 فيما اذا حلف لا يدخل دار فلان وعلى الدخول  
 حافيا وشعلا فيما اذا حلف لا يضع قدمه  
 في دار فلان ولا نية له لا للجمع بين الحقيقة والمجاز  
 بل انما يقع في الثاني باعتبار عموم المجاز وهو  
 كما مر استعمال اللفظ في معنى مجازى يكون المعنى  
 الحقيقي من افرادة فصا والمفوظ وهو وضع

القدم

القدم مجاز عن شئ وذلك الشئ عام وهو  
 الدخول فذكر السبب واراد السبب وفي  
 الاول باعتبار تسمية السكنى اذا دار لادتها  
 دى وانما يحتث اذا قدم ليد او نهالا فقولهم  
 عبده حرم يوم يقدم فلان مع ان اليوم للنهار  
 حقيقة والليل مجاز لا للجمع بينهما بل باعتبار  
 عموم المجاز لان المراد باليوم الوقت مجازا  
 وهو عام شامل الليل والنهار وضابطه ان  
 مظهر في اليوم متى كان غير محدد كالقدم  
 يكون قرينة المجاز والمراد بالمتد ما يصح تقد  
 يره بمدة وبغيره مالا يصح وفيه اشارة الى  
 ان المعتبر في الامتداد وعدمه هو الفعل الذي  
 تعلق به اليوم لا الفصل الذي اضيف اليه  
 اليوم وكلام المحيط مشعر بان اليوم مشترك  
 بين مطلق الوقت وبين اثنى النهار والاربع  
 الاول لان المجاز خير من الاشتراك قاله ابن  
 حزم وانما اراد التذرع واليمين اذا قال الله على  
 صوم رجب وتوعد به اليمين مع ان الكلام للتذرع  
 حقيقة واليمين مجاز لتوقفه على النية لا للجمع  
 بينهما بل لانه تذر بصيغته لكونها موضوعا  
 لذلك يمين بوجبه بفتح اليمين لان على اللام  
 واجبات المباح يصلح يميننا كتحريمه فاذا لم يصح  
 يجب القضاة بالتذرع والكفارة باليمين  
 وهو كشره القريب نزلك به يفتقر تحريم  
 بوجبه وهو الملك لا يستحل له كونه الشراء

قوله الوقت كما في قوله تعالى ومن يومئذ  
 يومئذ وبره قوله والمراد بالمتد  
 ما يصح تقديره بمدة مثل بستر  
 المشرب يومين وركبت الفرس يومين  
 بخلاف قدمت يومين وذهبت  
 فانه لا يصح

قوله يمين بوجبه اختلفت في معنى المجرى  
 فقيل الملام المتأخر لان النذر واجب  
 للمباح الذي هو صوم رجب واجبا  
 للمباح بوجبه بفتح اليمين هذه احدى  
 اصناف كون الصوم واجب للمباح  
 سباح كون الصوم واجب للمباح  
 لقوله تعالى فمما نكحتموه من النساء ما احل الله لكم فكلوا  
 ان قال قد فرغ من الله فكلوا  
 ايما نكحتم وقبل سناه ان هذا الكلام  
 يمين بوجبه بفتح اليمين  
 الثاني ان بوجبه النذر نذر  
 المحذور الذي هو جائز المتروك  
 لا النذر في الواجب فصار  
 النذر محررا للمباح



مشبها للملك مزيلا له فسمى الشراء اعتاقا  
بواسطة حكمه لا بصيغة **وطريق الاستعارة**  
اي المجاز اذا لاستعارة في اصطلاح الفقهاء  
ترادف المجاز ومجاز خاص عند علماء البيان  
فان عندهم المجاز نوعان مجاز مرسل وهو  
ان يكون علاقته غير المشابهة واستعارة  
وهو ان يكون علاقته المشابهة **الاتصال بين**  
**الشيئين** وقد حصصه العلماء بالاعتقادات في خمسة  
وعشرين نوعا **اطلاق السبب على**  
**السبب** وعكسه واسم الظاهر على البعض وعكسه  
واسم الملتزم على اللازم وعكسه واسم المطلق على  
المقيد وعكسه واسم العام على الخاص وعكسه  
واسم الحال على المحل وعكسه **وجفف المصناف**  
**واقامة المصناف اليه مقامه** وعكسه وتسمية  
الشيء باسم مجاوره وتسمية باسم ما يورثه  
وتسمية باعتبار مكان عليه واسم الاشياء  
عليه واسم الشيء على دله **والفكرة في الاشياء**  
**للمعوم والمعرف باللام** وارادوا حد منكر واسم  
احد الطرفين على الآخر والحذف والزيادة  
كذا في التقرير وغيره وضبط ذلك المصنف تبعا لغير  
الاسلام وهما الاتصال بصورة **ومعنى** اي وصفا  
خاصا لازما مشهورا **كما في تسمية السحاب**  
**اسما** بينهما اتصال معنى وهي التسمية  
**والمطر اسما** بينهما اتصال صورة فان السماء  
اسم لكل ما علاك والسحاب عال والمطر منه

غير شربت الا م حتى خل عظمي سمي الغرائز لانه  
سبب عنه  
مخوفون اذا حاربوا شد وما زرعهم ووزن انشاء  
ولو بانث باطنها راي اعتزلوا من النساء  
مخواريت مشفر زيدا المشفر شفة  
البحر

وترك اطلاق اسم التشبيه  
به على التشبيه  
في شئين

هذا

هذا في الحسنيات وفي الشرعيات **الاتصال من**  
**حيث السببية والتعليل** اي اتصال السبب با  
لمسبب والعللة بالمعلول **نظير الصورة في المحسوس**  
فالمشابهة في ذلك من حيث المجاورة صورة و  
**الاتصال** اي اتصال عقد مشروط بمقد مشروط  
**في المعنى المشروط** حال كونه مقولا فيه **كيف** شرع اي  
لاي معنى شرع ذلك العقد المشروط **نظير المعنى** كالهبه  
والصدقة فان كلا منهما تحليل بلا قوض فيستعار  
احدهما للآخر حتى يرجع بصدقته على الغني لا بهيئة  
للفقير **والاول** اي ما هو نظير الصورة على نوعين  
احدهما اتصال الحكم بالعللة كاتصال الملك بالشراء  
لف ونشر مشروط وانما اي هذا الاتصال يوجب  
اي يثبت الاستعارة من الطرفين وذلك بان  
مطلق العلة ويولد بها الحكم وبالعكس بين العلة  
والمعلول حتى اذا قال ان اشترى عبد فمضى  
فاشترى نصف عبد فباعه ثم اشترى النصف  
الاخر شراء صحيحا ونوى به الملك اي قال بعنت  
بالشراء الملك عتق هذا النصف او قال ان ملكك  
عبد فمضى فملك نصف عبد فباعه ثم ملك  
النصف الباقي ونوى به اي بالملك الشراء لا يعنى  
اي هذا النصف مالم يجتمع الكل في ملكه وانما  
يصدق فيهما **ديانة** لانه استعار العلة للحكم  
في الاول والحكم للعلة في الثاني وفيه يصدق قطعا  
ايضا لان فيه تشديدا والثاني من نوعي الاول  
اتصال السبب بالمسبب كاتصال نوى بالملك

المجاورة  
قوله ان اشترى عبد فمضى  
في المشكوك لانه لو عرفنا الفصلين يصدق  
النصف فيهما  
قوله عتق هذا النصف  
وصواب ما بعده عتق

بلوغه

المجاورة  
قوله ان اشترى عبد فمضى  
في المشكوك لانه لو عرفنا الفصلين يصدق  
النصف فيهما  
قوله عتق هذا النصف  
وصواب ما بعده عتق

قوله ان فيه تشديدا عليه وذلك لان العبد  
لا يفتق في قوله ان ملكك وبعينه قوله ان  
اشترى فان قال بعنت بالملك اشترى  
بطريق اطلاق اسم المسبب على سبب  
صدق ديانة وقضاء لانه عنى ما هو  
عليه بخلاف قوله ان اشترى وعنى  
قضاء

قوله ان فيه تشديدا عليه وذلك لان العبد  
لا يفتق في قوله ان ملكك وبعينه قوله ان  
اشترى فان قال بعنت بالملك اشترى  
بطريق اطلاق اسم المسبب على سبب  
صدق ديانة وقضاء لانه عنى ما هو  
عليه بخلاف قوله ان اشترى وعنى  
قضاء



التفة بامته بالفاظ زوال ملك الرقيب فقول انت  
 حرة سبب مفضى لزوال ملك المتعة بواسطة  
 زوال ملك الرقيب وفي هذا النوع انما يجوز الاستعارة  
 من احد الطرفين **فيصير الاستعارة السببية للحكم**  
 اى للمسيب كاستعارة الفاظ العتق للطلاق  
**دون عكسه** لاستغناء السبب عن الحكم لجواز  
 تخلفه لكن الثبوتى بحوسبة ملك الرقيب لا  
 المتعة ففقد الاتصاف فاستغنت استعارة  
 الحكم خلافا للشافعى **رج اذا كانت الحقيقة**  
**متعذرة** تحصل بمشقة او محصورة عند الناس  
**فيجوز المجاز بالاجماع** لعدم النجس المزاخمة كما اذا  
**حلف لا ياكل من هذه النخلة** مثال للمتعة  
 والمجاز ان لا ياكل شمرها ولا يصنع قدمه في دار  
 فلان مثال للمحسورة والمجاز ان لا يدخل  
 المحسورة شرعا كما محصورة بمادة حتى ينفرد  
 التوكيد بالخصوصية فانها محصورة شرعا  
 لقوله تعالى ولا تنازعوا في صلاب المجاز وهو  
**الجواب مطلقا** اى بنهم ولا حتى لو اقر على موكله  
 لزمه خلافا لزمه والشافعى رحمه الله تعالى  
 واذا حلف لا ياكل من هذه النخلة **هذا الصبي لا يتقيد**  
**خلفه بنوعان** صبياه فيحتمل مطلقا لان  
 ترك كلامه لترك الترحم حرام لمحدث ليس منا  
 من لم يرحم صغيرنا فكان المراد الذات **واذا**  
**كانت الحقيقة مستعملة** اى بخير محصورة شرعا  
 وعادة **والمجاز متعافا** اى غالبا في التعامد عند

بعض

انما كانت الحقيقة  
 مستعملة والمجاز متعافا

انما كانت الحقيقة  
 مستعملة والمجاز متعافا

بعض المشايخ وفي التفاهم عند البعض فهي  
 اول عند ابي حنيفة **رج خلافا للمجاز** والله  
 تعالى فعندهما المجاز اولى كما اذا حلف لا ياكل  
 من هذه النخلة **اولا يشرب من الفرات** ولا  
 نية له فعنده يحتمل باكل عينها والكرع منه  
 لا باكل الخبز والشرب من الاواني خلافا لهما  
**وهذا الاختلاف بناء على اصل اخر وهو**  
**ان الخلفية** اى كون المجاز خلفا عن الحقيقة  
**في التكلم** دون الحكم عنده فيكفي صحة الكلام  
 من حيث العربية فقط ككونه مبتدأ وخبر سواء  
 صح معناه او لا ثم يثبت الحكم بناء على صحة  
 التكلم بطريق الابتداء خلافا عن حكم الحقيقة  
**وعندهما هو خلف عن الحقيقة في الحكم فلا**  
 بد لثبوت المجاز من امكن المعنى فان امتنع  
 الحقيقة امتنع المجاز **ويظهر الخلاف في قوله**  
**لعبدته** وهو اى العبد اكبر سنا منه هذا بنى  
 فعنده يعتق لصحة التكلم لا عندها  
 لا امتناع الحقيقة وقد يعتذر الحقيقة والمجاز  
**بما كما اذا كان الحكم مستعافا فيبطل الكلام**  
**كما في قوله لامرأته هذه بنتي** وهي معروفة النسب  
**ونولدت له** او اكبر سنا منه حتى لا تقع الحرمة  
 به بذلك ابدا سواء اصر او كذب نفسه لكن  
 صرا لا يفرق الا بهذا بل بمنع الجماع والمحقق انه  
 لا تفريق بينهما كما في البرازية وغيرها  
 وهل يعتبر اقاربها بان ابنها رضاعا

قوله لا ياكل من هذه النخلة  
 او المجاز يقع ما نوى

ان الخلفية  
 مستعملة

وقد يعتذر  
 الحقيقة

قوله لا ياكل من هذه النخلة  
 انما كانت الحقيقة  
 مستعملة والمجاز متعافا



الفتى به لا مطلقا لان المحرمة ليست اليها  
 والحقيقة **تحرر** بخسمة اشيا اذ لا بد للمجاز  
 من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي **بدلالة**  
 العادة على تركها كالنذر بالصلاة والحج فان  
 حقيقتها لغة الدعاء والقصد **وبدلالة** المظهر  
 في نفسه كما اذا حلق لا ياكل لحمه لم يحنت بل  
 السمك لانه تحصيل بدلالة اشتقاق اللفظ  
 الدال على القوة وسمى لحم به لقوته فيه باعتبار  
 تولده من الدم ولا دم للسمك وبعضهم يملكه بالعرف  
 وعليه فلا يحنت بلحم الادى والخزير قال في  
 الكافي وعليه الفتوى **وكقوله** كل سرك له حر  
 لم يتناول المكاتب لكونه كالمحرر **وعكسه**  
 اي عكس ما ذكر من ترك الحقيقة في السكتين  
 باعتبار النقصان ما تركت الحقيقة باعتبار  
 الكمال مثل **الحلف** بالكل الفاكهة لانها من  
 التفكه وهو التمتع زيادة على ما به قوام البدن  
 فلا يحنت بالرياح والرطب والعنب عند الا  
 مام لانه يتعلق بها القوام **وبدلالة** سياق  
**النظم** اي سوف الكلام يعني تترك الحقيقة  
 بقرينة لفظية التحقت به سابقة او متأخرة  
**كقوله** طلق امرأتي لا يكون توكيلا لان المراد  
 اطلاقها بحرية بقرينة ان كانت رجلا فيكون  
 للنويج مجازا **وبدلالة** معنى يرجع الى حال  
 المتكلم اي من قبله لا غير **كما في** بيان القوم  
 اي السرعة وهي المودة لفظا الموقفة معنى  
 كقوله

كقوله لا مراة حين قامت لتحنج ان خرجت  
 لا تطلق وكقوله والله لا اتقدي جوابا لمن دعاه  
 الى الفداء **وبدلالة** في محل الكلام وهو الخبر عند  
 فاذا لم يكن قابلا لما اخبر عنه تركت حقيقة  
 الكلام وصير الى المجاز **كقوله** عليه السلام والقلابة  
**الحال** بالاشياء ورفع عن التي الخطا والنسيان  
 فان ظاهره انه لا يوجد عمل بدون نية ولا يو  
 جد خطأ ونسيان وهو ممنوع فيحمل على المجاز  
 فيراد به حكم الاعمال وحكم الخطا وهو مشترك  
 فحمل الشافعي رج على الصحة وحمله سبينا ابو حنيفة  
 رج على الثواب لا يستلزام الصحة وارا انه  
 بالاجماع **والنحو** المضاف الى الامور كالحرام  
 في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الآية **والنحو**  
 في حديث حرمت الخمر لهنين **حقيقة** عندنا  
 كالنحو المضاف الى الفعل **خلافا** لبعض من  
 اصحابنا قالوا المراد منه تحريم الفعل اي نكاح  
 امهاتكم وشرب الخمر فان الخبر عنه بالمحرمة هو  
 الهين وهي لا تحتماها لان المحرمة من صفات  
 الفعل والهيئ ليست بفعل وافاد المصنف في  
 شرحه ان المراد بقولنا فعل حرام اي منع عنا  
 تحصيله واكتسابه او عين حرام اي منع عنا نظرها  
 فيه **ويتصل** بما ذكرنا اي بالحقيقة والمجاز **وهو**  
 اي كلمات المعاني لانقسامها اليها والاستعارة  
 التسمية تجري في الحروف كما تجري في المشتقات  
 فان الاستعارة تقع اولها في متعلق معنى الحروف

فانت طالق فانه يقع على  
 تلك الخبر حتى اذا رجعت  
 ثم خرجت صح

المتكلم  
 الى الوجود

المتكلم

المراد بالمتكلم  
 المتكلم في الكلام  
 في الكلام



قوله لدوا للموت بعض بيت قبله اخروها قليل عمرنا في دار الدنيا وسرجعتا الى بيت التراب له مثل بنادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب

قوله فاما تطلق الى الفاء ليست من المتن ثم فيه كاللام مثلا فيستعار اول التعليل للتعقيب وانما خادها الشايع لزيادة اما ثم بواسطتها يستعار اللام له نحو لدوا للموت في قصد الكلام

وتحاصر في التلويح فالواو لمطلق العطف الى الجمع من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب عندنا واما في قوله ان شرطه ان دخلت الدار فانت طالق وطالق فانما تطلق واحدة عند ابن حنيفة رحمه الله وتلا ثاها عند هرا لا باعتبار الواو بل لان موجب

هذا الكلام وهو ذكر المطلق الطلقات متعاقبة على وجه يتصل الاول بالشرط ثم الثاني ثم الثالث

الا فتراق عنده لان الطلاق الثاني يتعلق بالشرط بواسطة الاول والثالث بواسطتين لان

وطالق جملة ناقصة مفتقرة الى الكاملة فاذا تعلقت بهذا الترتيب ينزل كذلك فاذا نزل

الاول لم يبق لهما محل لعدم العدة فلا يتغير هذا الترتيب بالواو لانه لا يتعرض للمقران وتوقف صدر

الكلام على ما بعده عند وجود المغير ولم يوجد وقال موجبه الاجتماع اى الا اشتراك بين المطلق والمعطوف عليه متعلقين بالشرط بلا واسطة

فيقمن جملة فلا يتغير الاجتماع بالواو ولو اخر الشرط وقع الثلاث اتفاقا وجمع في الاسرار قولها

وحاصله ان الترتيب في التكلم لا في صيرورته طلاقا وانما قال لغیر الموطوءة انت طالق وطالق

وطالق بلا شرط انما صيررتين بواحدة فقط لان الطلاق الاول وقع قبل الفروع عن التكلم

بالثاني فسقط ولا يثبت لفوات محل التصرف لانها

وطالق قوله لا باعتبار الواو الى حاصل الجواب ان الواو لمطلق العطف عند اصحابنا جميعا وانما الاختلاف في هذه المسئلة بناء على كيفية تعلق الثاني والثالث بالشرط لا انها اوجبت المقارنة او الترتيب

قوله واذا قال لغیر الموطوءة الى انشائه الى الجواب عما يوم انما للترتيب عندنا

قوله فاما انشائه اي انشائه الى الجواب عما يوم انما للترتيب عندنا

لانها غير موطوءة فلها الثاني والثالث لا للواو واذا زوج فوضوهم قضوي امين من رجل بعقد

او عقدين بغير اذن مولاهما وبغير اذن الزوج و قبل عنه فضولي اخر لان الفضولي لا يتولى طرفي

النكاح عند هرا خلافا لابي يوسف راج سواء تكلم بكلامين او بكلام واحد وهو الحق تبعا للفتح خلافا

للهنايه ثم قال المولى هذه حرة وهذه حرة متصلا بواو العطف انما يبطل نكاح الثانية لا للواو بل

لان عتق الاولى يبطل محلية الوقف في حق الثانية حتى لا تلحقه الاحازة لانه لا حل للامة بمقابله

الحرة فيبطل النكاح الثاني قبل التكلم بمقتضاها واذا بطل التوقف لم يصح التدارك لفوات

المحل واذا زوج رجلا اختين في عقدين بغير اذن الزوج قبله فقال احزنت نكاح هذه وهذه

يبطل كما اذا احزنت اياها معا وان اجازها متفرقا يبطل الثاني هذا يوم انها للمقارنة و

الجواب انما بطل لان صدر الكلام يتوقف على اخروا اذا كان في اخر كلامه ما يغير اوله كما

يتوقف في الشرط والاستثناء وجواز النكاح الثاني بنا في الاول للجمع بين الاختين وانما صح

الاول في التفريق لان التوقف المذكور مشروط بالوصل وقد تكون الواو للحال مجازا محصيا

الجمع بين الحال وصاحبه ولو اخر عن عطف الجملة لكان اولي لانه حقيقة فيه واما في الحال فجاز كما في التحريم وغيره كقوله لعبد اد الى الفاء

الواحد

لانها



فيكون حصوله مقصورا على حصوله في العالم  
 على حصوله في العالم مقصورا على حصوله في العالم  
 على حصوله في العالم مقصورا على حصوله في العالم

وانت حر لغير العطف بتفاني المحل  
 حتى لا يعتق الا بالاداء لان الحال توصف  
 يسبق الموصوف فتتأخر الحرية عن الاداء  
 وقد يكون الواو لعطف الجملة فلا يجب عليه  
 الشاركة في الخبر كقوله هذه طالق ثلاثا وهذه  
 طالق فتطلق الثانية واحدة لان الشراكة في  
 الخبر انما كانت لافتقار المصطوف اليه فاذا كانت  
 تامة فقد ذهب دليل الشراكة ونافي قولها  
 له صلتني وللا في لعطف الجملة عند الامام رحمه الله  
 حتى اذا اطلقها لا يجب شي لانها للعطف  
 حقيقة والمعاوضة في الطلاق زائد اذ الكرام  
 تاتي العوض بخلاف احمله ولك درهم فانها  
 للحال اتفاق للنزوم المعاوضة في الاصح جارة وقالا  
 انها للحال بدلالة حال المعاوضة اذ الفلح عقد  
 معاوضة في غير وجوب الاول عليها شرط  
 وبذلك تعذر العطف بالانفصال نقصان النزوم  
 عطف الاسمية على الفعلية ولهم المعاوضة  
 فتجب الا لاني لان الاحوال بشرط والفا  
 للفضل والتعقيب باتفاقهم فيعني بزمان  
 وان لطف اي قل فاذا قال ان دخلت الدار  
 فهذه الدار فانت طالق فالشرط ان تدخل  
 الثانية بعد الاولى بدو الخرج فلو دخلتها بترخ  
 لم تطلق وتسقط الفاء في احكام العلق مجازا  
 لترتيب الاحكام على المصل بالذات فصحت  
 الاستمارة لوجود الترتيب فلا ينافيه ان  
 العلة مقارنة للمطلوع على الصحيح كافي

قوله فتتأخر الحرية الى اخره ظاهره ان الموصوف هو الاداء وانما خبير بان  
 الاداء وصف للموصوف والحرية ايضا فلا يلزم ان تكون متأخرة عن الاداء  
 بل هي الموصوف والاحسن ما في التلويح من ان الاداء لا ينفك عن الحرية  
 مقارنا حصوله في العالم وهو تارة واحدة وهو معنى كون الفلح قيد للمعامل  
 على حصوله مقصورا على حصوله في العالم مقصورا على حصوله في العالم

قوله فتتأخر الحرية الى اخره ظاهره ان الموصوف هو الاداء وانما خبير بان  
 الاداء وصف للموصوف والحرية ايضا فلا يلزم ان تكون متأخرة عن الاداء  
 بل هي الموصوف والاحسن ما في التلويح من ان الاداء لا ينفك عن الحرية  
 مقارنا حصوله في العالم وهو تارة واحدة وهو معنى كون الفلح قيد للمعامل  
 على حصوله مقصورا على حصوله في العالم مقصورا على حصوله في العالم

ان يكون حصوله مقصورا على حصوله في العالم  
 على حصوله في العالم مقصورا على حصوله في العالم  
 على حصوله في العالم مقصورا على حصوله في العالم

فاذا قال لاخرية ه سئل هذا العبد بكذا وقال  
 الاخر فموصو حوانه قبول البيع ويعتق لانه ذكر  
 الحرية بالفاء عقب الايجاب كانه قال قبلت  
 فهو حوانا الاعتاق لا يترتب على الايجاب الا  
 بعد ثبوت القبول فيثبت اقتضاء وتدخل  
 الفاء على العلق لا مطلقا بل اذا كانت العلة مما  
 تدوم اي تبقى ليحصل الترتيب فلا تلغو الفاء  
 كقوله انا في الفاء فانت حر اي اذ الى الفاء لانك  
 حر فيصنف للحال وان لم يؤد لان وصف  
 الحرية محتمل فاشبه الترتيب وفي التحرير وقد  
 خل العلق كثيرا لدوامها فتتأخر في البقاء او باعتبار  
 انها معلولة في الخارج للمطلوع ومن الاول لا ان  
 في اشرف فقد اتاك الفوت ومنه ادق انت حر  
 وانزل فانت اكن ومن الشاخي زملوهم بدائي  
 فانهم يبعثون ويستعار الفاء بعلى العلق  
 مجازا كما في قوله له على درهم درهم اذ الترتيب  
 والتعقيب لا يتحقق في الاعيان بل في الافعال  
 فصرف الترتيب عن الواجب الى الوجوب  
 فكانه قال وجب درهم وبعده اخرجني درهم  
 درهمان وخلافا للشاخي وشم للتراخي وهو  
 ان يكون بينهما مهلة فعند الامام رج  
 يظهر التراخي في التكلم والحكم جميعا بمنزلة  
 ما لو سكنت على المصطوف عليه شرا ستائق  
 بالمصطوف رعاية كمال الحال التراخي وعند  
 التراخي في الحكم مع الوصل في التكلم رعاية للمطلوع

الاصل ان تدخل على الاحكام تراخي عن  
 العلق وقد تدخل على العلق بغير ان  
 يكون لها دوام

قوله ومن الاول اي وهو لها على  
 العلة المتأخرة لا الشاخي اي وهو  
 على المعلول في الخارج

فانه ليس كلم يكلم في سبيل الا  
 يا تحبوم القيام لونه لون الو  
 ورجحه رج المساء فان الاتيان  
 على هذه الكيفية يوم القيمة علة  
 ترتيبهم وهو معلول الترتيب  
 في الخارج

قوله لا ينافي مع الانفعال

او يصرف لان هذا وجه اخوله خول الغاء على الاعيان كانه قال  
 وجب له درهم او لا وبعده وجب له اخر



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة

حتى اذا قال لغير المولودة انت طالق ثم طالق  
طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعنده يقع  
الاول في الحال ويلغوا ما بعده كما لو سكت  
على الاول حقيقة ولو قدم الشرط فقال ان دخلت  
قانت كذا الخ تعلق الاول بالشرط ووقع الثاني  
لبقاء المحل ولغا الثالث لعدم العدة **وقال**  
**يتعلق جميعا في المسئلة للمعطين وينزل**  
**على الترتيب** اذا وجد الشرط للتراخي فان سلك  
سنة طلقت ثلاثا والا واحدة ولغا الباقي  
**وقوله** صلى الله عليه وسلم فليكفر ثم ليأت  
بالذي هو خير فانه يفيد جواز التكفير قبل  
الحنث كما قال به الشافعي رح قلنا **استصير**  
ثم لمعنى العاد عملا بالرواية الاخرى وهي فليأت  
بالذي هو خير ثم ليكفر والالتناقض اجراء  
الامر وهو ليكفر على حقيقته اذا الكفارة واجبة  
في جوابها مقترنة بلا لاشية بعد الحنث بالاجماع **وبل** لا تنس ما بعده  
والاحد من عما قبله منضا كان او مثبتا على  
سبيل التدارك للمفاد بشرط ان يكون  
يختل المصدر الرجوع الا فمضى المصطف  
فتعلق ثلاثا اذا قال لامرته المولودة انت  
طالق واحدة بل تنس لان لا يملك ابطال  
الاول فهو واحدة فيقعان اي التشتان  
ايضا بخلاف قوله له على الف درهم بل القان  
فانه يلزمه الفان استصحا استحصانا لان  
الطلاق انشاء لا يحتمل التدارك والاقرار

اخبار

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا إلى النجاة

اخبار يحتمله ولكن لا يستدل به الى التدارك لازلة  
الوفم الناشئ من الكلام السابق بهذا المعنى خاصة  
اذا عطن مفتحا مفردا اما جملة على جملة فبعدها  
كبل غير ان المصطفى به اي بهذا الطريق **انما يصح**  
**عند اتساق الكلام** اي ارتباط ما بعده بما  
قبله اما باتصال او نفي واثبات **ولا** ان  
لم يثبت الاتساق فهو مستأنف مثاله كالامة  
اذا تزوجت بغير اذن مولاه بمائة درهم فقال  
المولى لا يجير النكاح بمائة ولكن اجيره بمائة وخمسين  
قالوا ان هذا فسخ للنكاح ويكون باطلا  
حصل لكن مستد الى لا بداء النكاح لان  
هذا نفي فعل وهو الاجازة واثباته بغيره  
فيكونان متضادين ولا جبر للتضاد من  
حيث الحال لانه تبع فيضير لكن بمائة  
وخمسين مستأنفا اجازة لنكاح اخر محرم  
ما به وخمسون **واو** لاخذ المذكورين اسمين  
او فعلين او اكثر **فقوله** هذا حرا **وقوله** هذا كقوله  
احد كما حر **وهذا** الكلام انشاء الحرية شرعا  
اذ لو كان خبرا لكان كذا فيجب ان يجعل  
الحرية ثابتة قبيل هذا الكلام بطريق الاقضاء هو ما يقدر تصحيح الكلام  
تصحح له لوله اللغوي **يحتمل** الخبر عملا  
باللغة **فاوجب** كلمة او التخصيص على احتمال  
انه اي اختيار المولى ببيان لما في الواقع وجعل  
البيان انشاء من وجه حتى لا يملك المولى تقييد  
الحيث **واظهارا** من وجه حتى يجبر على البيان

والحاصل ان كذا في عطف  
الجملة نظيرة بل بخلافها في عطف  
المفردات وان كان فيه تاقضت لا  
يكونا جملتين في خبر واحد  
هذا معنى الانشاء شرعا  
او



قوله اربع هذا او هذا يشير الى انه لا فرق بين دخول او على الوكيل او الوكيل به  
 قوله او عشرة او بعشرين يشير الى انه لا فرق بين دخولها على المبيع او الثمن  
 ومثله في الاجارة

لو كانا حيين بخلاف الاخبارات كما اذا اقر  
 بالمجهول حيث يجبر على البيان **واذا دخلت او**  
**في الوكالة** كوكلت هذا او هذا اربع هذا او هذا  
**بهم** استحسانا لان او في موضع الانشاء للتخير  
 والتوكيل انشاء بخلاف البيع كبعتك هذا او هذا  
 او عشرة او بعشرين **والاجارة** كاجرت هذا  
 كان جائزا في ثلاثة اشهر ايام او هذا او بدرهم او بدرهمين فان العقد فاسد  
 الحق محل الخيار به ولم يجوز ان كان لجهة المفقود عليه **او به الا ان يكون من الخيار**  
 المبيع اكثر من ثلاثة اعتبارا للمحل **او يكون معلوما ويكون في اثنين**  
**او ثلاثة** فقط من المبيع او المستأجر اختيارا  
 محل الخيار بزمانه **فبصحة** استحسانا خلافا  
 لزمروا الشافعي رحمه الله تعالى وفي المهر يوجب  
 التخير كذلك عندنا ان **صاح التخير** بان  
 كان مفيدا كزوجت علي الف درهم او مائة دينار  
 فيعطى ايهما اشاء **وقال النقاد** اي اذا لم يفد  
 التخير بان اتحد الجنس لا يجوز بل **يجب الاقل**  
 المتيقن كالاقرار والوصية والتخلع والعقود  
 النقدي مثال لا قيد **وعنده يجب** وهو المثل  
 لانه الموجب الاصل **وفي الكفارات** كفارة  
 اليمين في قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة  
 مساكين **الاية** يجب احد الاشياء لا بعينه  
 عنه **تأخلاقا** للتفريق من العواقبين والمقتلة  
 فانهم اوجبوا الكل على سبيل البدل فلو ادى  
 الكل او ترك الكل يحصل ثواب الكل واشتم الكل  
 وعندنا ثواب الاعلى واشتم الادنى لسقوط الله

الفرض به

الفرض به **واو في قوله** نعم ان يقتلوا او يمسوا  
**الاية** للتخير عند مالك فيخير الامام في العقوبة  
 وعندنا انها للترتيب على حسب اجزئتهم فتكون  
 بمعنى بل كما في فهي كالحجارة او انشد قسوة اي  
 بل يمسوا اذا اتفقت المجازية يقتل النفس  
 واخذ المال بل يقطع ايدهم وارجلهم من خلاف  
 اذا اخذوا المال فقط ولم يقتلوا بل ينفوس  
 الارض اي يحبسوا حتى يتوبوا اذا خوفوا الطريق  
 والاصل ان الجملة اذا قولت بالجملة ينقسم البعض  
 على البعض وقد بين كذا في حديث خذ اصحاب  
 اي بزره **وقال النقاد** لا يكون لاحد المذكورين اذا قال  
 لعبد ودايته هذا خيرا وهذا انما بالكل لانه لم لاحد  
 هرا غير معين وذلك اي احدهما غير محل صالح للعقود  
 فلا يصحق الا بالنسبة **وعنده هو اسم** لاحدهما  
 كذلك لكن على احتمال التبيين حتى لو التبيين  
 في مسألة العبد اي لو كانا عبيدين ولو لم يجمل  
 لما جبر عليه والعمل بالمجمل اولى من الاهداء المجمل  
 ما وضع الحقيقة وهو احد هرا غير معين مجازا  
 عما يجهله وهو احد هرا على التبيين وان استحال  
 حقيقة وهما يتكرران الاستعانة عند استعانة  
 الحكم لما مر ان المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم  
 عندها وفي التكلم عنده فكانه قاله هذا امر وكنت  
 ولغت الزيادة **وتستعار** او المصوم بقربيه فتصير  
 بمعنى واو العلق لا عينه اي فيراد كل واحد  
 منهما لكن بانفرادده **وذلك** اي استعارتها

وهو ما روي ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 وادع ابا برة على ان لا يجهنم ولا يعذب  
 عليه فجاؤا انا من بيدي وانا من الايمان  
 فقطع عليهم السلام بالحد فيهم  
 جبريل عليه السلام بالحد فيهم  
 ان من قتل واخذ المال قتل ومن اخذ  
 قتل ولم ياخذ المال قتل ومن اخذ  
 المال ولم يقتل قطع يده وسلكه  
 من خلاف ومن جاء مسلما هدم  
 الاسلام ما كان عليه منه الشراء  
 ومن اخاف الطريق ولم ياخذ  
 المال ولم يقتل نفى



الواو  
م

قوله وعند ضرب الغاية بعد الاولى  
واحتل ضرب الغاية ليقتل الماضي  
لانه عطف على فسد

ولم ينفذ  
كما اذا علم اني اواني



بر لا نهها بمعنى الفاء فان اتيانه لا يصلح سببا  
 لفعله ولا فعله جزاء ولا تيانا لنفسه لان المكافي  
 غير المكافي وليس لهذا الاخير في كلام العرب نظير  
**ومنها** اي من حروف المعاني **حروف الجر** **قال**  
**الاصاق** وهو تعليق الشيء بالشيء وايضا له به  
 ويقتضي طرفين فمدخولها الملتصق به والاخر  
 ملصق **وتنصب** الوسايل فتكون الباء للاداء  
 مستفانة مثل **الاثمان** فان الثمن تبع حتى لا يشترط  
 وجوده بخلاف المبيع **حتى لو قال اشتريت منك**  
**العبد بخرصة جيدة يكون الكرخما يثبت**  
 في الذمة **فيصح** الاستبدال به قبل القبض ولو كان  
 مبيعا لما صلح بخلاف ما لو اختلف العقد الى الكرخما  
 اشتريت الكرخما العبد فيكون سلما فترعى شرا  
**ولو قال ان اخبرني بقدم فلاق فصدق**  
**حريق على الحق حتى لو اخبره كاذبا لم يصدق**  
 لان مفعول الخبر محذوف دل عليه الباء تقديره  
 ان اصح اخبرني خبرا ملصقا بقدم فلان و  
 القدم اسم لفعل موجود بخلاف قوله ان  
**اخبرني ان فلانا قدم** فانه يتناول الكذب ايضا  
 لعدم بقاء الاصاق **ولو قال ان خرجت من الدار**  
**الا بادي فانت طالق** بشرط تكرار الادي لكل  
 خروج لا لقنائه الاخر وجا ملصقا باذني وهو  
 استثناء مفرغ فيجب ان يقدر له يستثنى  
 عام مناسبا له في جنسه وصفته فتكون

قوله فيصح الاستبدال به قبل القبض  
 اي من عليه الدين لما في الدروجان  
 انصرف في الثمن بهبة او بيع او غيره  
 لو عيننا اي اشار اليه ولو بيافا انصرف  
 فيه قليل من عليه الدين ولو بغير  
 ولا يجوز من غيره  
 قوله فيكون سلما لانه اضاف الشراء  
 الى كرخما معين دينا والمبيع الدين  
 يكون سلما

المعنى

المعنى لا يخرج من خروج الاخر وجا باذني فيفيد  
 الصبر بخلاف قوله **الا ان آذن لك** فانه على الاذن  
 مرة لتقدر حقيقة الاستثناء فصار مجازا عن  
 الغاية للمناسبة بينهما اي الا ان آذن لك  
**وفي قوله انت طالق** بمشبهة الله بباء الاصاق  
 بمعنى الشرط كقوله ان شاد الله **وقال الثاني**  
**رجع الباء في قوله تعالى فاسحوا برؤوسكم للقبض**  
**وقال مالك رجع اليها هذبة** لان الفعل يتعدى  
 الى مجرورها بنفسه وليس كذلك في الاصاق  
 باصل الومض وعليه اقتصر جزمه بسبويه  
 واكثر المحققين النجاة لكسها اذا دخلت في  
 آلة المسح كان الفعل متعديا الى محله وهو المسح  
 فتتناول كله كسمحت الحارط بيدي واذا دخلت  
 في محل المسح كما في الآية على الفعل متعديا الى الالة تقديره  
 واسحوا ايديكم برؤوسكم **فقد يقتضي استنباط**  
 الداس بالمسح لعدم الاضافة اليه وانما يقتضي  
 الاصاق الالة بالحل وذلك لا يستوجب التكرار  
 لتعذر الصاق ما بين الاصابع فصار راد انثر  
 اليد والاصد فيهما الاصابع والتلات الثلاث  
 اكثرها فصار التبعين مراد بهذا الطريق لا بالباء  
 على ان البيان ما كان ضروريا اذ بمسح كل الرأس  
 يحصل المقصود وهو الرجوع بخلاف ما لو كان على  
 العكس او كان مجزئا متعذرا كما في واه وا  
 زكاة اموالكم ولم يبين ربيع العشر كذا افادة شيخ  
 والدنا من محمد البغدادي **وعلى اللازم** فقول الله

قوله انت طالق بمشبهة الله بباء الاصاق  
 المعنى والبيان لا تنهاه كما ان الاستثناء  
 قصر المستثنى منه وبيان لا تنهاه حكمه

اي الشرط



قوله الثانية من معنى الخ تفسير المحض  
ودله كالبيع والشك والاجارة بخلاف  
الطلاق

القول في معنى يكون دينا لان على الاستعلاء حسا  
او معنى فتفيد الوجوب حقيقة الا ان يصل  
به الوديعة فيحمل على وجوب الحفظ فان دخلت  
في المعاوضات المحضة الخالية عن معنى الاسقا  
ط كالبيع كانت بمعنى الباء مجازا كبعتك على الف  
درهم وكذا الاستعارة في الطلاق كطلقني ثلاثا  
على الف فطلقها واحدة كانت بمعنى الباعنة  
عندها فيجب ثلثها لانه معاوضه من جانبها  
وعند اي حنيفة رج المشرط والطلاق مما يقبله  
اجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء المشرط فلم  
يجب شئ فيقع رجعا ومن للتبقيض فاذا قل  
من تنقبت من عبيد عنقه فاعتقه له اي للمخاطب  
ان يعتقه الا واحدا منهم عند اي حنيفة رج علا  
بكلمتي العموم وهي من والتبقيض وهو من و  
قال له عنق الكل محلا لمن على البيان والاشهر  
لانتهاء الغاية اي المسافة فان كانت المسافة  
قائمة موجودة مستقلة مستقلة بنفسها  
قبل التكلم بقوله من هذا الى هذا الى هذا  
لا تدخل الغيتان اي الحائطان الاله ليل كقرات  
الكتاب من اوله الى اخره حان لم تكن قائمة  
بنفسها فان كان اصل الكلام اي صدره متناولا  
للاية كان ذكرها الى الغاية لا يخرجها  
فقد خلا الغاية كما في وايدكم الى المرافقة اذ اليد  
تتناول الى الابط وان لم تنالها او كان فيه  
اي في تناوله شك ذكرها لم الحكم اليها فلا  
تناول

قوله كلمتي العموم ومن التبقيض  
لا يخفى ما فيه من الركاه وحق  
التبقيض عملا بكلمتي العموم  
والتبقيض وهما من ومن

قوله فان كانت المسافة المراد فان كان  
ساو ولا يميز في الغاية وذلك ليس  
هو المسافة فكانت هي التبقيض بدال  
المسافة في الغاية وعلى فليكون فكلما  
المصنف استخدام لانه اعاد الضمير  
على الغاية بمعنى غير المراد ولا  
قوله لا يخرجها ما وراءها ذهب عنهم  
الحان الغاية هنا لا سقاط وذكرها  
هذا الكلام تفسر بين احدها ان  
الصدر اذا كان متناولا لا الغاية  
ولما بعد ها كان ذكرها لا سقاط  
ما وراءها عن حكم الفصل نحو اليد لان الامتداد حاصل  
في الشاخي انه غاية لا سقاط ومتعلق به كانه قيل افسلوا ايديكم سقاطين  
اي المرافقة فتخرج عن الاسقاط وتبقى داخلية تحت الفصل

القول في معنى يكون دينا لان على الاستعلاء حسا

ابا اصله من كذا

تدخل كما في اخو الصيام الى الليل ونحو  
لا اكلمه الى رمضان على المذهب للشك وفي  
الظروف اتفاقا لكنهم اختلفوا في حذفه اي  
في اثباته في ظروف الزمان كانت طالق  
خدا او في حذفه قالها سواء و فرق ابو حنيفة  
رج بينهما فيما اذا استوى اخو النهار حيث يصدق  
في الثاني ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة  
كلامه بخلاف الاول لان تخصيص العام مجاز  
فلا يصدق قضاء حيث فيه تخفيف لجعله  
الظرف جزاء بينهما واليوم الشهر ووقت  
العصر كالف فيهما ومن فروعهما ما في البوايع  
ان صحت الدهر او في الدهر فالاول على  
الابد والثاني على ساعة واذا اضيف الطلاق  
الى مكان كانت طالق في الدار يقع في الحال لعدم  
اختصاص الطلاق بالمكان الا ان يفهم الفعل  
بان اراد بدخولك الدار فيصير بمعنى الشرط يعني  
وقت دخولك الدار على وضع المصدر موضع  
الزمان ومع المقارنة فيقع ثنتان في انت طالق  
واحدة مع واحدة وقبل للمقدم فنطلق الحال  
لو قال وقت الضحوة انت طالق غروب  
الشمس بخلاف ما لو قال فيل غروبها فانها  
لا تطلق الا قريب الغروب ذكره الهندي  
وبعد للتاخير اي لزمان متأخر عما اضيف اليه  
في كنهها في الطلاق ضد حكم قيل فقوله لغير  
الموطوءة انت طالق واحدة قبل واحدة تطلق واحدة

لان في صورة حذفه يصير الظرف منزلة  
الفعول لانه حيث انشأ بالالف  
فيعتبر في الاستعلاء كالف  
وتعلم لفظه عند ما منع كونه نكرة  
في الاثبات لتعريف الاجزاء منزلة  
الافراد وكان كلفهم ان يقال انه  
خلاف الظاهر وفيه تخفيف  
على نفسه  
فقد يعني الشرط فيه اشارة الى انه لا يصح  
شرطا محضا حتى يقع الطلاق بعده بل  
يقع معه ويظهر الاثر فيما لم ينفذ  
انت طالق في كنهها بخلاف  
كما لو قال في كنهها بخلاف  
ما لو قال ان تغرب غيبك بخلاف  
قيل  
سواء دخلت الدار او لم تدخل  
بجاءت  
جاءت

تطلق واحدة



قوله والاصل ان كان قلت حاجتي زيد قبله عمرو اقتضى سبق عمرو  
وان قلت حاجتي زيد قبله عمرو اقتضى سبق زيد

۴۱۱

حتى لمكان المحض  
 وقيلها واحدة ثنتين وقوله بعد واحدة  
 ثنتين وبعد ما واحدة واحدة وتلفوا الثا  
 نية لعدم العدة والأصل ان الظرف اذا قيد  
 بالثانية اى الضمير كان صفة لما بعده لانها  
 خبر ان عنه واذا لم يقيد كان صفة مضمونة  
 لا نحوية لما قبله وان الابقاع فى الماضى ايقاع  
 فى الحال وعند المحضه فاذا قال فلان عنده  
 الف درهم كان وديعة لان المحضه تدل على  
 المفظه وهذا المفظه فى الوجود ولكن لا ينافيه  
 حتى لو قال دينا يثبت وقيل يستعمل صفة  
 الثنية وتستعمل الثنتين وتقول على درهم

الفرق بين كونه صفة واستثناء  
انه لو قال جاءني رجل غني زيد لم يكن  
فيه ان زيدا جاء او لم يجيء بل كان خبرا  
ان غني جاء ولو ساء انعم غني  
زيد كان الفضل دالا ان زيدا لم  
يجيء والفرق الثاني ان استعمال  
صفة يحتمل بالنكرة واستعمال  
لها يستلزم ان النكرة بالذات

والشرط تعليق مضمون جملة بحصول  
مضمون جملة اخرى من غير اعتبار  
ظرفية وبخبرها  
قوله على خطا الوجود احتراز به عن  
المستحيل وقوله ليس بكائن  
احتراز به عن المقتضى خاصة

وقبلها واحدة ثنتين وقوله بعد واحدة  
ثنتين وبعد ها واحدة واحدة وتلفوا الثا  
نية لعدم العدة والأصل ان الظروف اذا قيدت  
بالكفاية اى التضمير فان صفة لما بعده لانهما  
خير ان عنه واذا لم يقيد كان صفة معنوية  
لا تخويه لما قبله وان الابقاع في الماضي ايقاع  
في الحال ومحمد المحضرة فاذا قال فلان عندك  
الف درهم كان وديعة لان المحضرة تدل على  
المحضرة ووجه النزوع في الدية ولكن لا ينافيه  
حتى لو قال دينا يثبت وقدر يستعمل في صفة  
المتكررة ويستعمل في الاستثناء فتقوله على درهم  
غير دانيق بالرفع قلزم درهم تاء لانه صفة  
للد درهم اى درهم مغاير للدانيق ولو قال يا  
فلان كان استثناء فيلزم درهم تمام الا  
والفاء وهو سدس درهم وهو في صفة في  
كونه صفة واستثناء وفيها حذف في الشرط  
اى كلماته وان اصل فيها لانها مخذعة  
به وانما اصل ان على امر مقدم على فعل الوجود  
ليس كما في ذلك بحالة فلا يقال ان جاء القدر  
مكذا لانه مما سيكون التبعة فاذا خالف ان لم  
يطاعك فاستطاع ان خلا لم يطلو حتى يطلع  
موت احدهما لان الشرط وهو عدم  
التطبيق لا يتحقق الا بقرب موت احد  
هما ويكون فارا فترث وهو لا يرثها  
وانما اصل لفظ الكوفة بهما الموقوف اى

فمنزلة العلم لا ينزله الا الله  
فمنزلة العلم لا ينزله الا الله  
فمنزلة العلم لا ينزله الا الله

الحبيس الخلط ومنه سمى الحبيس  
وهو قمر خلط بسمن واقط

للظرفية والشرط على السواء فيجاء في بهما  
 تستعمل للشرط مرة كقوله واذا انصلك  
 خصاصة فتجد فادخل الفاء في جوارها  
 فكانت للشرط جائزة للفعليين وقد لا يجا  
 زى بهما اخرى كقوله واذا يحاسن العيس يدعى  
 جذب و اذا جاوزى بهما يسقط الوقت  
 عنها كانها حرف شرط فصارت بمعنى ان  
 وهو قول ابن حنيفة ربح وعند نخاة البصرة  
 هي موضوعة للوقت وقد تستعمل للشرط  
 محاز من غير سقوط الوقت عنها مثل متى  
 فانها موضوعة للوقت لا يسقط عنها ذلك  
 بحال وهو قولهما ونظير الخلاف فيهما  
 فيما اذا قال لامرأته اذا لم اطلقك فانت  
 طالق لا يقع الطلاق عنده ما لم يمت احدهما  
 مثل ان لم اطلقك وقال يقع كذا فربح عن كلامه  
 قتل مني لم اطلقك وهذا اذا لم ينوي فان  
 نوى الوقت او الشرط فكما نوى اتفاقا  
 وروي عنهما اذا قال انت طالق لو دخلت  
 الدار انه بمنزلة ان دخلت الدار ولا نص  
 عن الامام وكفى سوال عن الحال قال استقام  
 فيها والا بطل العبارة الصحيحة فان لم  
 يستقم حمل على الحال والا بطل قاله ابن نجيم  
 ولذلك اى بطلان كفى قال ابو حنيفة  
 ربح في قوله انت حر كفى شئت ايقاع  
 اذ ليس للعنق بعد وقوعه كيفية تقبل

بر عليه السلام الجمع  
بين الحقيقة والمجاز

تاریخ



قوله بالرفع يعني بالعطف على المفضل قيد والظاهر انه بالجر عطف على الوصف لان الواعد ايضا  
قد روي لا يصح اسناد البقاء القدر بل الباقي وهو الشك ان هو ما فضل على القدر والواقع  
اولا

قوله في الثلاث قبل عليه الباقي ليس  
الثلاث بل الاثنين لان الاول وقع  
قبل المشيئة فالباقي ما عداه  
قوله ان كانت موطوءة اي بقاء الحمل  
بعد الطلاق فيصح التفويض في  
المجلس بخلاف غيرهما لانها كانت  
لا الى عدة فلا مشيئة لها  
قوله بخلافه ووصفه بمنزلة اصله قيد  
في العبارة قلب والظاهر ان يقول  
فاصله بمنزلة حاله ووصفه لان  
الوصف مفعول ايها اتفاقا وانما  
الخلاف في تفويض الاصل

التفويض في **الطلاق** كانت طالق كيف  
نشئت **تقع الواحدة** قبل المشيئة لان كلمة  
كيف انما تدل على تفويض الاحوال والصفاء  
ت دون الاصل ويبقى **المفضل في الوصف** اي  
الزائد على اصل الطلاق من كونه بائنا  
**والقدر** بالرفع اي الثلاث **مفعول ايها** ان  
كانت موطوءة **شرط بنية الزوج** فان توافقا  
فذاك والانساقط وبقي **الزوجي** وقال **مالا**  
**يقبل الاشارة** من الامور الشرعية بان لا  
تكون من قبيل المحسوسات كالطلاق  
**والعناق** فحالة **ووصفه** عطف تفسير **بغيره**  
**اصله** لا فتقار الوصف الى الاصل فاستوي  
**فستعلق الاصل بتعليقه** اي الوصف وبالفرد  
ففي الحق لا يفتق بل لا مشيئة في المجلس  
**وفي الطلاق** لا يقع شيء ما لم تشأ فاذا  
شئت فالتفريع عما قال **ولم لا عدد الواقع**  
بمعنى الشرط مجازا فاذا قال طالق لم تشئت  
**لم تطلق** ما لم تشأ شيئا من العدد بشرط  
المجلس ونية الزوج **وحديث** **واين** اسماء  
**للمكان** **الموسم** **المبهم** بمعنى ان مجازا فاذا  
قال **انت طالق** حيث شئت او اين شئت  
ان لا يقع ما لم تشأ وتبقى **ففي** **شئت** **شئت**  
**على المجلس** بخلاف اذا شئت **ومنى** **شئت**  
حيث تشاء في المجلس وبعده لا انفصال  
**الطلاق** بالزمان دون المكان **المجمع** المذكور

قوله بمعنى ان مجازا اي متعدد  
العمل بالظرفية في المثال المذكور  
لان الطلاق لا يعلق له بالمكان  
فيلغى ويبقى ذكر مطلق المشيئة  
نفاذ بمنزلة ان تشاء كتبها  
في الابهام

في قوله  
الطلاق  
بالزمان  
دون المكان  
المجمع المذكور

بعبارة الذكور عندنا يتناول الذكور والاناث  
عند الاختلاف تغلبا على وجه الحقيقة لانه  
صح للمذكر والمؤنث كما للمذكر فقط والاصل  
الحقيقة وقال الاكثر انه مجاز لانه خير من الاشتراك  
ورد بان خير من الاشتراك الدفلي وليس كذلك  
والخامس مشترك مصنوي اي الامة لداخر  
في عقلاء المذكورين منفردين او مع الاناث  
فان استدل بعدم دخولهن في الجمعة والجهاد  
وغيرها فقد يقال انه لدليل خارجي قاله ابن  
نجيم **ولا يتناول الاناث المنفردات** اي لا يكون  
لهن خاصة اتفاقا وان ذكر بعبارة **الثانث**  
**يتناول الاناث خاصة** حتى قال محمد في **الدين الكبير**  
اذا قال **المستامن آمنون** على بني ولم يكون  
بنات ان الامان يتناول الغريقين ولو قال  
امنوني على بنات لا يتناول الذكور من اولاده  
ولو قال على بني وليس له سوى البنات لا يشمت  
بهن الامان وكذا الوصية لبني فلان واما **الصريح**  
فما ظهر به المراد ظهورا بينا تاما حقيقة لفظ  
او اصطلاحا كان **الصريح** او مجازا كقوله لا اكل  
من هذه النخلة فانه مجاز مشهور لغير الحقيقة  
اتفاقا وكقوله **انت خرو انت طالق** فانها  
في ازالة الرق والنكاح حقيقتان شرعيتان  
مجاز مجازان لغويان صريحان في ذلك بواسطة  
كثرة الاستعمال **وحكمه** **تعلق الحكم الشرعي** وان  
لم يقصده **بمعنى الكلام** حتى لو قال طلق

وهذا الاجماع والسنة  
قوله بنى اصله بنوي

قوله فانما مجازا لان الرق والنكاح  
يعني ان كلاما من المثالين يصلح  
يكون مثالا للحقيقة والبيان  
باعتبارين فانها حقيقتان  
شرعيتان في ازالة الرق والنكاح  
مجازان لغويان فيها لان  
بجواز ان لغويان ليس كذلك  
ومعنىهما في اللغة ليس كذلك  
وقيل ان معناها اتفاق على اهل  
اللفظ والاصطلاح بخلاف الحلالة  
والجمع



قوله الدليل وهو قوله عليه السلام ثلاث جد ههنا جد وهو لحن جد النكاح والطلاق والرجعة

قوله بالاسم استعمال تقييد للاستعمال بناء على ما تقدم من اشتراط الاستعمال وليس تفسيره للمصنفين المحمدين نية قضاة فقط والا شكل بعث واشترت اذ لا يثبت حكمها في الواقع مع العزل وغ نحو الطلاق والعتاق لمخصوصية الدليل كذا في التحرير وقيامه مقام معناه حتى يستغنى عن

الفرجة اي النية لغاية وضوحه والكنيانية هنا استمر المراد به اي استمر بالاستعمال ولا يفهم الا بقرينة حقه حقيقة كان او مجازا مثل الفاظ التفسير كقولهم فانه لا يتميز بين اسم واسم الابدالة اخرى وعلمها ان لا يجب العمل بها الا بالنية او دلالة الحال وكنايات الطلاق كباثني وحرام سميت بالكنايات مجازا لانها كناية عن البيوت عن وصلة حتى كانت بواثن وعند الشافعي رج راجع الا اعتدى واستبرأ وحك وانته واحدة فراجع لاقتضاءها وقوع الطلاق سابقا والواقع بالصرح رجعي والاصل في الصريح وفي الكناية فصور لتوقفها على النية وظهر هذا التفاوت بينهما فيما يدور بالتشبهات فيجد القاذف بزييت فلا نية لا بما مضى منها وما الاستدلال بكون الدلالة كون الشيء متى فهم فهم غيره فان كان التلازم بكونه الوضع فوضعية او العقل ففقلبية ومنها الطبيعية وتامة في التحرير واللفظة عبارة واثارة ودلالة واقتضاء

الدلالة الوضعية تسمى لفظية غير لفظية فقولها هنا واللفظة معطوف وباعتباره ينقسم اللفظ الى دال بعبارة على غير اللفظية الواقع في كلام التحرير النقص اي اللفظ لا ينقص قسم الظاهر فالمراد

بعبارة

بعبارة

بعبارة

بعبارة النص عنه فالامانة من قبيل جميع النقوم وكل الدرام كما في التقرير وهو العمل من المجهود بظا ههنا سبق الكلام له بلانام والمراد بالسوف هنا مجرد التكلم به لا فائدة معناه سواء كان سوقا اصليا ولا كما في التحرير وحاصله ان العبارة دلالة اللفظ على المعنى والامانة لا يستدل بها بامانة النص فهو العمل بما ثبتت به ظاهرا اي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان لكنه اي ما ثبتت غير مقصود بالقصد الاول ولا سبق له النص وهو ليس بظا ههنا من كل وجه بل يحتاج لتأمل وهذا يسمى في علم اخر بدلالة النظمين كان السامع لا قبالة على سبق الكلام له غفلا عما في ضمنه فهو يشير اليه وهذا كقولهم تعا وعلى المولود انه ينطقه سبق الكلام لاثبات الحقيقة على الوالد فثبت بعبارة النص وفيه اي ذكر المولود له دون الوالد اشكال لان النسب الى الوالد لانه نسب الولد اليه بلام التملك ههنا فيكون مخصوصا به وهما سواء في

ايجاز الحكم اي اثباته الا ان القسم الاول اي العبارة اعني عند المعارض لا اختصاصه بالسوف كدلت تقعد احدا ههنا في بيتهما شطر عمرها لا تضلي سبق لنقصان ذينهم وفيه اشارة الى ان اكثر المعنى خمسة عشر يوما كما قاله الشافعي رج وهو معارض بحديث اقل من ثلاثة واكثره مائة وعشرة وهو عبارة فتخرج

بعبارة

بعبارة

بعبارة

بعبارة النص عنه فالامانة من قبيل جميع النقوم وكل الدرام كما في التقرير وهو العمل من المجهود بظا ههنا سبق الكلام له بلانام والمراد بالسوف هنا مجرد التكلم به لا فائدة معناه سواء كان سوقا اصليا ولا كما في التحرير وحاصله ان العبارة دلالة اللفظ على المعنى والامانة لا يستدل بها بامانة النص فهو العمل بما ثبتت به ظاهرا اي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان لكنه اي ما ثبتت غير مقصود بالقصد الاول ولا سبق له النص وهو ليس بظا ههنا من كل وجه بل يحتاج لتأمل وهذا يسمى في علم اخر بدلالة النظمين كان السامع لا قبالة على سبق الكلام له غفلا عما في ضمنه فهو يشير اليه وهذا كقولهم تعا وعلى المولود انه ينطقه سبق الكلام لاثبات الحقيقة على الوالد فثبت بعبارة النص وفيه اي ذكر المولود له دون الوالد اشكال لان النسب الى الوالد لانه نسب الولد اليه بلام التملك ههنا فيكون مخصوصا به وهما سواء في

ايجاز الحكم اي اثباته الا ان القسم الاول اي العبارة اعني عند المعارض لا اختصاصه بالسوف كدلت تقعد احدا ههنا في بيتهما شطر عمرها لا تضلي سبق لنقصان ذينهم وفيه اشارة الى ان اكثر المعنى خمسة عشر يوما كما قاله الشافعي رج وهو معارض بحديث اقل من ثلاثة واكثره مائة وعشرة وهو عبارة فتخرج

بعبارة

بعبارة



قال لا اخلت على اللغة من الشرح وهو لا يصلح لبيان المعنى على النحويين  
من قوله بمعنى النص وقد غير الشارح اعرابه وخرج باليعريف  
العبارة والاشارة لشيوتها بالنظم وخرج الاقتضاء لانه لا يثبت  
ثابت شرط واحد ولا يثبت ثابت عقلا

على الاشارة والاشارة عموم كما العبارة فتعبد  
التخصيص واما الثابت بدلالة النص فما ثبت  
بمعنى في النص من حيث اللغة بحيث يعرف  
كل لغوي بلا تأمل لا اجتهاد اى دون معناه  
الشرعي المستخرج بالاستنباط فهو تأكيد  
لقوله لغة كما في الاية عن التاميم لاجل القياس  
الاذى يوقف به على حرية سائر انواع الاذى  
كالضرب وغيره بمجرد السماع بدون اللغة  
اجتهاد والرأى والثابت به كالثابت بالاشارة  
الا انه عند التعارض دون الاشارة لاختصاص  
صحتها بالنظم ولهذا اى لكون الثابت به كالثابت  
بها بالاشارة مع اثبات الحدود والكفارات  
لانه ما عجز بل لانه زنى وهو محصن واجاب  
الكفارة على الاعراب لا لكونه اعرابيا بل  
لجنايته على الصوم فيثبت الحكم في غير  
هما بالدلالة دون القياس المذكور بالرأى  
كما قال الشافعي رح لانه فيه شبهة وهذه  
تذكرى بها والثابت به لا يخلو التخصيص  
لانه لا عموم له اذ العموم من اوصاف اللفظ  
ولا لفظ في الدلالة واما الثابت باقتضاء

الثابت بدلالة النص  
قوله والثابت به المعنى كونه قطعيا  
مستند الى النظم لا شارة الى المعنى  
المفهوم من النظم لغة واحدة  
ودلالة النص تقدم على القياس

قوله فيثبت الحكم في غيرهما اى ثبت  
الحد والكفارة في غير ما عجز سمي  
وهو محصن وغير الاعراب من اعراب  
وهو صام للشاركة في العلة  
كونه اى محصنا وكونه افسد  
وهو ثابت بدلالة النص

الثابت  
قوله اى تقدم ذلك الحكم على النص  
ان يقول اى تقدم ذلك الشرط على  
النص وذلك لا الشرط عند مقتضى  
كالبيع الاذى وهو سبب الحكم  
اعنى الملك فالذى تقدم على النص  
انما هو مقتضى وجب اسطة صار الحكم مضافا الى النص

للحكمة

لصحة ما يتناول النص فصا من هذا اى الثابت  
وهو حكم مقتضى مضافا الى النص بواسطة  
المقتضى بالفتح وهو ذلك الشرط فكان حكم  
المقتضى كالثابت بالنص وهو مقتضى  
بالكسر سمي بذلك لانه امر اقتضاه النص  
وعلامته اى مقتضى ان يصلح به المذكور وهو  
المقتضى ولا يلغى عند ظهوره اى ظهور مقتضى  
بل يبقى على حاله خلاف المحذوف فان اثباته  
بغير المنطوق نحو واسئل القرية اى اهل  
القرية فتحول السؤال عنها اليه ونقل المقول  
منه اليه فكان ثابتا لغة فكان كاللفظ  
فجوز فيه العموم والخصوص بخلاف  
المقتضى واعلم ان العامة جعلوا ما افهم  
لتصحيح المنطوق ثلثة ما اضم ضرورة  
الصدق كرفع عن امي الخطا وما اضم  
لصحة عقلا كاسئل القرية وشرعا كاعتق  
عبد لارى وسموا الملك مقتضى بالفتح فهو  
ما استند عاه الصدق او الصحة وقالوا بجواز  
عمومه ما خلا الدجى بوسى كاسطة ابن  
نحيم ومثاله المشهور الامور بالتحريم والتكفير  
كاعتق عبدك عنى بالف فانه مقتضى الملك  
بالبيع لتوقف صحة العتق عليه ولم يرد  
فيراد البيع نصيبا للكل كما قال بعض  
واعتقه بالوكالة عنى فيثبت البيع بقدر  
الضرورة والثابت به اى باقتضاء النص

هذا لما طافوا بين الحذف والمقتضى  
على ما ذهب اليه بعضهم

قوله رخصت امي  
الخطا والنسيان  
كما هو المتداول بين الفقهاء والرواية  
رفع الله عن امي الخطا والنسيان  
وما استكروا عليه

الحكم اذ كانه وشوائفه الضرورية التي لا تسقط بحال ولا يشترط القبول ولا  
يشترط خيار الرويد والعيب ثم يقتصر في الامور اهلية الاعتناق حتى لو كانت  
صبيا عاقلا دون له المولى في النص فثبت له البيع بهذا الكلام



كالثابت بدلالة النص فتقدم علم القياس  
 الا عند التخاصص فالدلالة الاولى لا تكون  
 اي المقتضى عندنا خلافا للشافعي راجح لان ثبوت  
 ضرورة وهو تدفع باثبات فرد اذا كان له افراد  
 فلا دلالة على اثبات ما وراده كما بسطه ابن  
 نجيم حتى اذا قال ان اكلت فعدت بحرم وتوفى  
 طعاما دون طعام لا يصدر في عندنا الا  
 لان طعاما ثابت اقتضاه وجوب لم خلاف  
 ان اكلت طعاما فان طعاما نكرة في سياق  
 النفي فتعم فيجوز تخصيصها بالنية وحرم ابن  
 نجيم ان ان اكلت لا يصح ان يكون مقتضى  
 وانما هو من المذوق وهو يقيد العموم  
 لا التخصيص فالحكم مسلم وانما النزاع في كونه  
 من هذا القبيل وكذا اذا قال ان اكلت طاعة الا ان اكلت  
 وتوفى الثلاث لا يقع نية لان المصدر الذي  
 ثبت من التكلم انشاء امر شرعي لا لقوى  
 فيكون ثابتا اقتضاها بخلاف قوله في طاعة الله  
 وانت بان فان جميع نية الثلاث فيهما اتقا  
 فاعلى الخلاف التخصيص اما عند الشافعي راجح  
 فتقدم به عموم المقتضى واما عندنا ففي الاول  
 المصدر ثابت لغة لان معناه افعلى فعل  
 الطلاق فاجمل الكل والا قل في الثاني البين  
 ثم على نوعين فتصح نية احدهما  
 التخصيص على الشافعي باسم العلم اي الدال  
 على الذات ولها اسم جنسي يدل على الحكم  
 الثاني

قوله اقتضاء اي لا لغة لانه من  
 حيث اللغة يدل على تصاق المرأة  
 بالطلاق لكن لا يدل على ثبوت  
 الطلاق بطريق الانشائين  
 المسك بهذا اللفظ وانما ذلك  
 ذلك امر شرعي لا ثابت لغة

الثاني

نقل الشيخ جلال الدين في حاشية  
 الهداية ان تخصيص الشيء بالذكر  
 لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطا  
 بات الشارع واما في متفاه الناس  
 وعرفهم وفي المعاملات والعقليات  
 يدل  
 اي نفي الحكم عما عداه عند البعض كالشافعي  
 راجح والدقائق وبعض الحنابلة ويقال لم يفهم  
 المخالفة كقول عليه السلام الماء من الماء اي  
 الفصل من المني فمن للسببية ومعناه استعمال  
 الماء واجب بسبب انزال المني فمما انصار  
 عدم وجوب الاعتسال بالاكسال اي الجماع  
 بلا انزال لعدم الماء فلو لم يدل على الخصوص  
 لما فهموا ذلك وعندنا لا يدل عليه سواء  
 كان مقرونا بالصدا او لم يكن لان النص  
 لم يتناول اي ما تناول غير المنصوص فليكن  
 يوجب نفي او اثباتا للحكم ولهذا زاد المشافعي  
 في الفتاوى والعقود عن القصاص والنذر  
 على حديث ثلاث جد هنت جد وهنهن  
 جد النكاح والطلاق واليمين والاستدلال  
 اي الانصار ليس بدلالة التخصيص على التخصيص  
 بل بحرف الاستفراق وهو اللام الموجبة للا  
 تحصار وعندنا هو كذلك فان الاستفراق  
 ثابت فيما اي في وجوب الفصل الذي يتعلق  
 به من الماء اي المني غير ان الماء ثابت في الاكسال  
 فقدرنا لان الماء يثبت مرة عينا بالكر المعينة  
 يعني بالانزال وسورة دلالة بالالتقاء اذا ادخل  
 دليل الانزال وافاد ابن نجيم ان الانصار رجحوا  
 القول المهاجرون لما اخبرتهم عائشة رضي الله  
 عنها انها حدثت اذا اتقى الحتانان وغابت  
 الحشفة وجب الفصل انزل او لم ينزل وعليه

في قوله راجح دليل للنعمان بقوله سواء  
 فعله راجح دليل للنعمان بقوله سواء  
 كان النسخ راجح دليل للنعمان بقوله سواء  
 والعقود والنذر كما لم يكن  
 الاستحاط والنذر كما لم يكن

لا مطلقا للاجماع على وجوبه  
 بالحيض والنفاس  
 وهو امر خفي فيدور الحكم  
 مع دليله كما تدور ارضه  
 مع دليل المشقة



قوله حول المحصنات الطاهرات ما في اصول فخر الاسلام ومن التمتع من قوله نحو  
فما ذكره المصنف اذ هو محل النزاع واما ما ذكره الشارح فلا يفهم له اتفاقا لانه خرج من  
القبائل كما في تفسير الجلالين اذكر للنسب كما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم النساء  
كما في شرح المحمدي

الاجماع فكان حديث عائشة الماء من الماء  
منسوخا وحمله بخصم على الاحتلام والعلم بجواز  
النكاح اذا اشيق الى صبي موصوف بوصف  
خاص نحو المحصنات المحصنات المؤمنات  
او علق الحكم بشرط خاص نحو من لم يستطع منكم  
طولا الآية كان كل من الاضافة والتعليق  
على نفسه اي الحكم عند عدم الوصف او الشرط  
عند الشافعي فنفى الحكم بانتفاء الشرط حتى ان  
الشافعي لم يجوز نكاح الامة عند قول المرأة لا  
نكاح لامة الكتابية لقول الشرط في الامة  
الوصف في الكتابية المذكورين في المتن المذكور  
وحاصل ما في الشافعي المحقق الوصف الشرط  
فنفى الحكم بانتفاء احدهما فالنفي حكم شرعي عنده  
وعدم اصلي عندنا فلا يجوز تعدية الاهدوم عند  
الشرط عندنا ويجوز عنده واختار التعليق  
بالشرط عاملا في منع الحكم كذلك الطلاق  
لا دون منع السبب كانت طالق حتى اقبل  
تعليق الطلاق للاجنبي كان تزوجتك  
فانت طالق والعراق كان الشير انتك  
فانت حرة لان السبب لم يتقرر بالطلاق  
التعليق وجوز السبب التكفير لليمين بالله  
قبل الحنث لوجود سببه وعندنا الحكم بالطلاق  
بالشرط لا ينقض سببا للحال بل عند وجود  
الشرط لا لا لاجاب كان طالق لا يوطئ  
الا على يركب وهو ضدور من اهله واليمين

الشافعي  
الشافعي

الاجماع

قوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح يعني عدمه وتحصل الجواب ان الحديث محمول  
على نفي التخيير اي لا طلاق منجرا قبل النكاح بدليل ما نقل عن الزهري في سنا خطبة له  
ذلك انه قال كانت المرأة تفرض على رجل في الحيا الجاهلية فاذا لم تعجبه قال طالق ثلاثا  
فبلغ ذلك النبي عليه السلام  
فقال له لا طلاق قبل النكاح  
ردا عليهم وتماشا في التقرير

الا في محل وهو الملك وههنا اي في تعليق  
الطلاق والعراق بالملك الشرط حال بينه  
اي الاجاب وبين المحل ففي الاجاب غير مقيد  
الى المحل وبدون الاصل اي اتصال الاجاب  
بالمحل لا ينقض الاجاب سببا في الحال فكان  
تأثير التعليق في تأخير السبب للحكم الى وجود  
الشرط فاغتر بالملك عنده ففهم تعليقهما  
بالملك و قوله عليه السلام لا طلاق بعد  
قبل النكاح محمول على نفي التخيير صريح به في  
الهداية وبطلان تجريد التكفير لان سببه الحنث  
ولم يوجد وجب نكاح الامة لان مجموع الشرط  
والجزاء كلام واحد عندنا فلم يكن الشرط محققا  
تخصيصا والمطلق ما يدل على الحقيقة بلا قيد  
والمقيد مع القيد يحمل على المقيد وان كان في حاد  
او حادثة عند الشافعي رج مثله كقراءة القتل  
خطا فانها مقيدة بمؤمنة وسائر الكفارات  
غير مقيدة فيحمل عليها لان قيد الايمان زيادة  
وصف يجري بحري الشرط فيوجب النفي للحكم  
عند عدمه اي الوصف في المنصوص يعني ان التقيد  
بوصف الايمان فيها ينفي الاجزاء عند عدمه  
بناء على اعتبار مفهوم الوصف كهموم الشرط  
وفي نظيره من الكفارات لانها جنس واحد تحريم  
لتكفير والطعام الثابت في كفارة اليمين لم  
يشترط في كفارة القتل مع انها جنس واحد  
لان التفاوت بينهما ثابت باسم العلم وهو

قوله على نفي التخيير سوابه  
التخيير فحمل التكفير على اجاب  
قوله فحمل التكفير على اجاب  
قول الشافعي رحمه الله تعالى بجواز  
التكفير بالمال قبل الحنث

مطلوب  
على ان يحدد  
يكون له احد

شد الظهار واليمين

قوله والصيام الخ جواب سؤال من عارضه  
وهو ان الطعام اية سمى بشيء في كفارة القتل  
جملا على كفارة اليمين والكل جنس واحد



فذكر في حادثة واضحة الخ مقيد في الحكم المبتدئ  
قوله بقرائة ابن مسعود الخ وهي نصيبان  
ثلاثة أيام متتابعات وهي مشهورة  
فجوز العمل بها عندنا

قوله يجوز فيه دها كاطلك فانه يكون بالبيع  
والهبة وغيرهما

فوليه وقد تكون غلته الى  
مد يد من اقامه الدليل على التثاناع فيه  
معنى الشرط

والنفي كان بمعنى الشرط فلا نسلم انه يجب  
النفي للحكم عنده عدمه لان الاثبات لا يجب  
تقيا اصلا صحيح  
والكفاية على عدم اجزاء  
بالنفي ففي عدم اجزاء الكفاية على عدم

[illegible]

في الشهود فلم يوجب النبي يلزم حمل المطلق  
على المقيد لكن السنة المصروفة في حديث ابطا  
ل الزكاة عن العوامل والعلوفة اوجب نسخ  
الاطلاق لحديث في خمس من الابل شاة لانه  
قيد بحديث في خمس من الابل السائمة زكاة و  
الامر بالتثنية اي بالتوقف في بناء القاسق  
ان جاءكم فاستقبنوا فتيبنوا اوجب نسخ الاطلاق  
في واستشهدوا شهيدتين من رجالكم لانه  
قيد باستشهدوا وذوي عدل منكم فلم يلزم الحمل  
مع ان الاول في السب والثاني في العادة و  
قبل ان القرآن في النظم اي الجمع بين الكلامين  
بحرف الواو يوجب القوان اي المساوات  
في الحكم فلا تجب الزكاة على الصبي لا قترانها  
في الآية بالصلاة تحقيقا للمساوات و  
اعتبروا اي قاسوا الحملة الثامنة بالحملة  
الناقصة واشتروا الشركه وقلنا ان عطلوا  
الحملة على الحملة لا يوجب الشركه الشركه  
في الحكم ولا ينكح ما قلنا بالحملة الناقصة  
لان الشركه اسمها وجبت في الحملة الناقصة  
لافتقارها الى ما تتم به وهو النحر فاذا  
تم المصطوف بنفسه لم تجب الشركه الا  
فيما يقتضيه كان دخلت الدار قالت  
صالح وعدي حرم تتعلق الحرية مع  
ان تام ابقاها المقصوده بتعلقا لعدم  
امكان حصرها بنحر واحد بخلاف و

ونقول انما لم نجيب الزكاة على الصبي لانها  
 عبادة مخفية والصبي ليس من اهلها لعدم  
 العقل على ما سياتي بيانه في فصل الوجوب عليه  
 لان القرآن يقتضي عدم الوجوب عليه  
 لان القائل بالوجوب فانه قد استدل بان الخطاب  
 بصلاته والزكاة يتناول الصبيان لانهم  
 هم من اهلها ومن وجوب الزكاة لانهم اهلها  
 لا قبل التباين بخلاف الزكاة لانهم اهلها  
 لا قبل التباين بخلاف الزكاة لانهم اهلها  
 لا قبل التباين بخلاف الزكاة لانهم اهلها

ونقول انما لم نجيب الزكاة على الصبي لانها  
عبادة محقة والصبي ليس من اهلها بعد  
العقل على ما سبق بيانه في فصل الوجوب عليه  
الا ان القرآن يقتضي عدم الوجوب عليه  
ما قاله بالوجوب فانه قد استدل بان الخطاب  
بصلوة والزكاة يتناول الصبيان كما في  
نصوص اعقلا من وجوب الزكاة لاسكان ادراك العقل  
لاقبل التباين بخلاف الزكاة على ان اتفاق  
مولى العبد والى فيه تنبيه على ان اتفاق  
على التامة بوجوب المشاركة في الجملة لا في  
الجزء



وهذا طالق لا مكان الجمع فيتميز كما مر في  
بحث الواو **والعام** الوارد على سبب خاص  
اذا خرج **مخرج الجزاء** نحو سجد فيماروي ان  
الرسول سجد فيسجد او خرج **مخرج الجواب** ولم  
يزن عليه اي على قدر الجواب كمن دعي الى الفدا  
فقال ان تغديت فعندي خرافة يختص بذلك  
العداء او خرج **مخرج جواب لم يستقل** بالفائدة  
بنفسه كقول الآخر ليس لي عليك الف فيقول  
بلى او نعم **يختص العام** بسببه ولا يتعداه الى غيره  
انتفاقا اما اور فلانه المتقدم سبب وجوب  
والحكم يختص بالسبب واما الثاني فلان ما ذكر  
في السؤال كالعاد في الجواب فيختص بذلك  
واما الثالث فلانه لما لم يقد بدون ما قبله  
فصار كعظم الكلام فجعل اقرارا وان خرج  
جوابا مستقلا لكنه زاد على قدر الجواب كقول  
في جواب الداعي الى الفداء ان تغديت اليوم  
فقد خرج **لا يختص بالسبب ويصير**  
**مستندا** كلاما اخر اى زيادة اليوم فيختص  
بتقديمه ذلك اليوم في اي وقت كان حتى لا  
يلغى الزيادة وهو ذكر اليوم خلافا لبعض  
كفر والشافعي وجها لله تعالى وقيل  
قائله بعض الشافعية **الكلام المذكور** للبدع  
كان الا برار يعني نعم او للذم كالذين يكثر  
الذهب والفضة لا رسوم له وان كان اللفظ  
عاما فلا زكاة في العلى **وعندنا هذا** فاسد لعدم

العام اذا خرج مخرج الجواب

قوله اقرار بالالف بناء على العرف والاعلى  
ذكره المحققون فلا يكون جوابا مستقلا  
الكلام بنفسه اقرارا قال في التلويح نعم  
لما سبق من كلام سبب او نعم اشع  
او غير الا ان مقتضى الحكم اشع  
هو العرف  
قوله لا يختص بالسبب في هذا المعنى ما اشعر  
ان العدة اليوم اللفظ لا يختص بالسبب  
وذلك كما في الشهور انزلت في قوله امرة  
ومن بين الصلوات وغيره

الكلام المذموم والذم

قوله لا يختص بالسبب في هذا المعنى ما اشعر  
ان العدة اليوم اللفظ لا يختص بالسبب  
وذلك كما في الشهور انزلت في قوله امرة  
ومن بين الصلوات وغيره

المتن

مع المتن في المتن

مع المتن في المتن

المتن في فلا يختص العام عندنا بفرض  
المتكلم وقيل قائله زفر الجمع المتضاف الى  
جماعة حلية حقيقة الجماعه في حق كل فرد  
وعندنا يقتضي مقابلة الاحاد بالاحاد للوف  
اذ يفهم من ركب القوم دو ايه ان كل واحد  
ركب دابته حتى اذا قال لامرأته ان ولد  
ثما ولدين فانتم طالقان فلو لم تلد واحدة  
منهما ولدا طلقنا ولا يشترط ولادة كل  
ولدين خلافا لزر وقيل قائله الجصاص  
الامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده  
او اضاده ثم منهم من عجم في الايجاب والندب  
فهما نهيا تحريم وكراهة في الضد ومنهم من  
خصص امر الوجوب والنهي عن الشئ يكون  
امرا بضمه اطلق في الامر فشمل امر الايجاب  
والندب ومواده غير امر الفور لتخصيصه  
على تحريم الضد المفوت وعلى هذا ينبغي ان  
يكون يقيد الضد بالمفوت والنهي عن  
الشئ يشمل نهى التحريم يقتضي ان يكون  
ضده في معنى سنة واجبة اى مؤكدة كما  
لواجب في القوة وفائدة هذا الاصل اى  
اقتضاها الامر بالشئ كراهة ضده ان التحريم  
الثابت في ضد المأمور به اذا اى لما  
لم يكن مقصودا بالامر لثبوت ضرورية  
لم يثبت مقصودا للعبادة الامن حيث  
يقوت الامر اى المأمور به فاذا لم يقوته

مع المتن في المتن  
قوله لا يختص بالسبب في هذا المعنى ما اشعر  
ان العدة اليوم اللفظ لا يختص بالسبب  
وذلك كما في الشهور انزلت في قوله امرة  
ومن بين الصلوات وغيره

قوله لا يختص بالسبب في هذا المعنى ما اشعر  
ان العدة اليوم اللفظ لا يختص بالسبب  
وذلك كما في الشهور انزلت في قوله امرة  
ومن بين الصلوات وغيره

قوله لا يختص بالسبب في هذا المعنى ما اشعر  
ان العدة اليوم اللفظ لا يختص بالسبب  
وذلك كما في الشهور انزلت في قوله امرة  
ومن بين الصلوات وغيره



في الحديث هو عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه ان رجلا سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يبليس المحرم من الشياء فقال لا يبليس القميص ولا النخاع ولا البرانس ولا الخفاف الا احدا لا يجدهم متغلبين فلبس الخفين وليقطرها اسفل العقبين

لم يكن مفسدا بل كان مكروها كالا من القيام الى الركعة الثانية ليس ينهي عن القعود قصد حتى اذا قصد ثم قام لم تقصد صلاة بنفس القعود لانه لم ينهت يفت بهذا الضد ما هو الواجب بالامر وهو القيام لكنه يكره اي القعود لتأخير الواجب ولهذا اي لانه يقتضي سنية الضد قلنا ان المحرم لما نهى في الحديث عن لبس الخنيط صار مأمورا بلبس غيره فكانت من السنة ليس الا زار و الرداء لانها ادنى ما تقع به الكفاية وبهذا اي لانه يوجب كراهة ضده اذا لم يفوته قال ابو يوسف راج ان من سجد على مكان نجس لم يفسد صلاته لانه اي السجود عليه غير مقصود بالنهي وانما المأمور به فصل السجود على مكان ظاهر والسجود على مكان نجس لا يوجب فوات المأمور به فاذا اعادها على مكان طاهر جاز عنده ويكره وقال الامام جدد على النجس بمنزلة الجاهل له اي للنجس والتطهير من جنس النجاسة فرض دائم في كل اجزاء الصلاة فيقتضيه ضده وهو السجود على النجس بقوله للفرض فتفسد صلاته كما في الصوم فانه يفسد بالاكل في جزء من وقته فصل في المشروعات للعباد على نوعين عزيمية وهي لغة القصد المؤكدة وشرعا اسم لما هو احد منها اي من المشروعات

فصل في المشروعات على نوعين

غير

غير متعلق بالموارد بيان لاصالتها والمراد به ما يثبت ابتداء باثبات الشارع حقاله وهي اربعة انواع فريضة وهي ما لا يحتمل زيادة ولا نقصانا لانها مقدرة شرعا ثبت بدلت قطعي لا شبهة فيه كالايان والاركان الابعة وهي الصلاة والزكاة والصوم والحج والفرض الخمسة اللزوم على اي حصول العلم القطعي بثبوته وتصديق القلب اي وجوب اعتقاد حقيقته وعمل بالبدن حتى يكفر بضم فسكون اي ينسب الى الكفر جاحذه لوجوب التصديق وينسب تاركه لوجوب العمل بلا عذر الكراه ولا يستحقاق وواجب وهو ما ثبت بدليل قطعي فيه شبهة اطلقه فتشمل خبر الواحد والمشهور والكتاب المأول كصدقة الفطر والاصحبه وتعيين الفاظه ثبتوا بخبر الواحد وحكم اللزوم عملا كالفرض لا على اليقين للشبهة في دليله حتى لا يكفر جاحذه وينسب تاركه تهاونا اذا استخف باخبار الامام بان لا يبرء العمل بها واجبا فاما لو ترك متاولا فلا لان التأويل سيرتهم عند المعارض وسنة وهي الطريقة المسلموكة في الدين من سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم او الراشدين او بعضهم كذا في التحدير وحكمها ان يطالب المرء بافائها خرج النفل من غير القرائن و

الواجب لم يكن ثابتا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لان خبر الواحد الذي يقوم به قطعي ليس بقطعي في حق من سمعه من في النبي صلى الله عليه وسلم وقطعي الثبوت قطعي الدلالة كالاية المأولة كان اصحابه يرفعون في بيان معنى الآية من المحاملة الى النبي صلى الله عليه وسلم والتأويل عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذاته يظهر حقيقة الواجب



ولا وجوب الا ان السنة عند الاطلاق  
قد تنفع على سنة الرسول عليه الصلاة  
والسلام وغيره من الصحابة لحديث عليكم  
بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي  
وقال الشافعي رح مطلقها طريقه الرسول  
عليه السلام حملا على الحقيقة وهي نوعان  
سنة الهدى واخذها التكميل الدين وتاركها  
يستوجب اساءة والاساءة دون الكراهة  
تطلبها في الاوقات والاقامة وزواجرها  
حسن وتاركها لا يستوجب اساءة كسنة  
الرسول عليه السلام في لباسه وقيامه وقعوده  
وتطويل الركوع والسجود وخوضها ونقل وهو  
ما شرع لنا لا علينا وحكمه ان يشاء على فعله  
ولا يعاقب ولا يذم على تركه والزائد على  
الركعتين نقل لهذا اي لاحد اثبات على  
فعله ولا يعاقب على تركه وقال الشافعي رح  
ما شرع النقل على هذا الوصف وهو عدم  
اللزوم وجب ان يبقى كذلك غير لازم بالشرع  
وقلنا انما وجب ان ما اداه وجب صيانته  
لانه صار حقا لله تعالى ولا سبيل الى صيانته  
الا بالزام الباقي واتحاشه لكونه شرطا لبقائه  
عبادة لا لكونه عبادة قال تعالى ولا تبطلوا  
اغمالكم وعدم ابطاله بالزام الباقي وهو اي  
الشروع في النقل كالنذر لانه صار له  
دليل اخر على لزومه بالشرع تسمية لا فعلا

قوله وهو ما يشاء الخ ترك تعريفه  
اقصر على بيان حكمه وبيئته الشارح  
ما شرع لنا لا علينا وهو مخرج العايب  
المسنة لان احياها حق علينا وشار  
اي دفع ما يتوهم ان ما ذكره المصنف  
تعريف بقوله وحكمه لكن غير عدا

المسافر

قوله لكونه شرطا لبقائه عبادة الخ فيه اشارة  
الى الجواب عما يقال صحة الاجز المتأخرة  
وكونها عبادة متوقفة على صحة الاجزاء  
المقدمة وكونها عبادة ولو توقفت هي  
عليها لزم الدور وحاصل الجواب  
ان كل جزء عبادة متعلق بما قبله ومجا  
بعده ضرورة الاتحاد وجعل كل جزء  
تقدم عليه شرطا لان عقادة عبادة  
ودرجة الباقي لبقائه عبادة فلا دور  
وإما اثبات لومات في أثناء العبادة مع  
تحقق شرط العبادة البقاء لان الموت  
سليم لا يبطل

فعله الصواب  
ان يقول  
قوله لا يجوز  
ما اداه هو الذي  
النذر

بمنزلة الوعد فيكون اذ في حال ما صار له  
تعا فاعلا وهو المؤدى ثم ابقاء الشيء وصيانته  
عن البطلان اسهل من ابتداء وجوده **شما**  
**وجب لصيانته نذره** مع انه قول ابتداء  
لرفع فاعل وهو الشروع في **فعل الفعل** للنذور  
فلان **يجب لصيانته ابتداء الفعل** المشروع  
فيه **تقاوة** اي الفعل **اولي** لان البقاء اسهل  
من الابتداء ومعنى العبادة في الافعال  
اقوى بالنسبة الى الاقوال قالوا هي ما تغير  
من عسر الى يسر من الاحكام كذا في التخيير  
**ورخصة** وهي لغة اليسر والسهولة وشرعا  
اسم لما ينبت على احوال العباد وهي **اربعة انواع**  
**نوعان** من الحقيقة **احدها الحق** وانسب  
من الاخر **ونوعان** من المجاز **احدهما التخيير**  
**واكمل** من الاخر **اما الحق** نوعي الحقيقة **فما السبيل**  
اي عموما معاملة الجاهل في سقوطه المؤاخاة  
مع قيام السبب **المحرم وقيام حكمه** وهو  
المحرمة فلقيا بينهما معا كان **احق كالمكروه على**  
**احراء كلمة الكفر** برخص له الاجراء مع الحكم  
اظمنان القلب وعلى **اخطاؤه في رمضان**  
**وانتلافه حال الفجر** رخص له ذلك لا مكان  
التدارك بالقضاء والضمائم **وكثيرا الخائف**  
**على نفسه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر**  
**وجبايته** اي المكروه على احواله **وتساؤل**  
**المفتقر حال المحصنة** حال الفجر **بغير اذنه**

قوله قالوا ما تغير من عسر الى يسر وهذه  
الجملة وقعت قبل قوله رخصة فكانت سر  
من قلم الناسخ لانها تعبر عن رخصة وانما  
انها زائدة لذكره تعريفها بعد

وانما قالتم لعدم محبي اسم تفضل من  
من لفظ الجاهل  
اشارة الى دفع ما يقال ان استباحة  
مع قيام المحرم والحرة نوجب اجتماع  
الضدين وهما المحرم والباحة في شيء  
واحد اي بالقطع او بالقتل

قوله وكثيرا الخ الخ مفتوف على المكروه لا على  
اجراء لانه لا اكراه هنا قوله اي المكروه  
انت خبير بان ترك الخائف على نفسه  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجود  
فان جاء هذا الضمير الى الكفر وجود  
ذلك الاجنبى في البين كبره لا يخفى  
والذي يظهر ان يرجع الى الخائف على نفسه



قوله لبدل نفسه لاقامة حق الله وتوفيق  
حقه صورة ومعنى رعاية الحق لله تعالى صورة  
فكان جهاد ابي سفيان الله فكان شهيدا كما في الجملة

لما روي ان مسيلة اخذ رجلين من اصحاب  
 النبي فقال لاحدهما ما تقول في محمد قال  
 رسول الله قال فما تقول في ابيه  
 ايضا فحلاه وقال لاخر ما تقول في محمد  
 قال رسول الله قال فما تقول في  
 قال انا اضم فاعا وعليه ثلاثا فاعا جوابه  
 فقتله فبلغ ذلك رسول الله فقال اما  
 الاول فقد اخذ برخصة الله واما الثاني  
 فقد صدع بالحق فهنيئلا له

2

قوله فالفطر ادى الى ان لم يخف السهلان  
والا فالفطر واجب

قوله كالأعمال الشاقة وذلك كقرض موضع  
النجاسة واشترط قتل النفس في صحة  
التوبة واحرام الفجاءم وتحريم العروق  
في اللحم وكتابة ذنب المذنب لئلا على باب  
داره حبسا جارا وغير ذلك يعني ان  
قوله فانه اسقاط الواجب حقيقة  
القصر اسقاطا عنى استا من حقيقة  
بمعنى انه فرضه الاصل والواجب عليه  
من اول الامر فان الم شروع في الصلاة  
القصر لقوله عاكشة فرضت الصلاة  
كفتين ركعتين فاقرت في السفر  
في الحضر فعلى هذا القصر في السفر  
ركعة وبعضهم اطلق على القصر  
سقاط وبعضهم ركعة وكلاهما  
المال واحد فمن قال ركعة على عيني  
سقاط وهو الركعة ولقوله عيني  
ان الله فرض على لسان نبيكم صلاة  
المقيم اربعا والمسافر ركعتين

يرخص له ذلك وحكمه اى هذا القسم ان الأخذ  
بالعزيمة اولى لبقاء المحرم والمحرمة حتى لو صبر  
حتى قتل كان شهيدا البذل نفسه لا قامة حق  
الله تعالى والثاني من نوعي الحقيقة ما استنبج  
مع قيام السبب المحرم لكن الحكم تراخي عن  
السبب الى وقت زوال العذر فلما كان دون  
الاول كالسافر رخص له الفطر مع قيام سبب  
الصوم وهو الشهر رمضان لتراخي حكمه الى  
ادراك عدة من ايام اخر وحكمه اى هذا النوع  
ان الأخذ بالعزيمة اولى حتى كان الصوم في السفر  
افضل لكما لا سبب وهو شهود الشهر وتروى  
في الرخص بين الفسر بالانفراد في القضاء و  
ليس بموافقة المسلمين فالعزيمة وهي الصوم  
وأي معنى الرخص من وجه فكانت اولى الا ان  
يصدق الصوم فالفطر اولى ولو صبر حتى مات  
ثم واما ان نوعي المجاز فها وضع عنا من الاصر  
الأعمال الشاقة والأغلل كالزوم الفلح حبس  
فسم للعبادة مني الرخصة مجازا لان الاصل  
هو العزيمة لم يبق مشروعا في حقنا تخفيفا  
تكرما للنبي عليه السلام والنوع الرابع من  
الرخص ما سقط عنا عن العبادة اصلا مع كونه  
يما سقط مشروعا في الجملة اى في بعض الاوقات  
كفطر الصلاة في السفر فانه اسقاط للواجب  
حقيقة ومن قال رخصة عن رخصة الاسقاط  
هو العزيمة وتسميتها رخصة مجاز حتى لم يجز  
الانعام

الاتمام

الا تخام خلا فاللشافى ورسقوط حرفة  
 فتحب الرخصة ولومات للعزيمة اثم فان  
 حرنتمها ساقطة هنا والفرف بين هذه اوبين  
 الثاني ان المحرم قائم في الثاني وهنا غير  
 قائم للاستثناء **الحجر والبيتة في حق المفسر**  
**المكره** لان المستثنى لا يحل الا في الاما اضطر  
 رتم اليه حتى لو صبر حتى مات او قتل اثم و  
 سقوط غسل الرجلين في مدة المسح لان  
 الحنف يمنع سراية الحدث ولذا شرط لبسه على  
 طهارة فالفسد رخصة والمسح عزيمة و  
 نهي رخصة اسقاط ايضا **فصل الامر والنهي**  
**بافسامهما السابقة لطالب** اداء الاحكام  
 المشروعة ولها اى للاحكام اسباب وعلة  
 تنضاف اليها اى الاحكام الى الاسباب من حدود  
 العالم والوقت وملك المال وايام شهر رمضان  
 والراسى الذي يمونه ويلى عليه والبيت والارض  
 النامية بالحقائق تحقيقا او تقديرًا والصلوة  
 وتعلق انقاء المقدور بالتعاطى هذا بيان  
 ثم شئ في بيان المسببات على طريقة الفرق  
 والنشر فان المسبب لوجوب الامكان حدود  
 العالم لانه يدل على الصيغة وهي على الصانع  
 ووجوب الصلوة الوقت وجوب الزكاة  
 ملك نصاب نام ولصوم شهر رمضان و  
 صدقة الفطر راسى يمونه ويلى عليه والحق  
 للبيت وللشعر الارضى النامية تحقيقا

بسم الله على الدنيا والآخرة  
والله اعلم بالصواب

الاسم في هذا الموضع مختلفة وكان الاولى  
لان كمشني الاكل الاقرب اضطررتم اليه

قصده في الامور

أي المحكوم بها وهي العيادات  
وغيرها لأن الطلب لا يتعلق  
بنفس الحكم بل بالمحكوم به

قوله فان السبب لوجود الايمان الم  
يعني ان سبب الايمان بالله تعالى هو  
حدوث العالم ولا خفاء ان وجوب  
الايمان بايجاب الله تعالى لانه سبب  
الى سبب ظاهر وقطعا لا يجوز المعاني  
وذلك ان الحادث يدل على ان له محدثا  
قدما غنيا عما موه واجبا لذاته  
قوله الوقت بقوله تعالى اقم الصلاة  
بدورك الشمس

قوله بموته وبلى عليه اى يقوم الانسان  
بكفايته ويحمل ثقله بسبب ولايته  
عليه الولاية المطلقة والولاية نفاذ  
القول على الغير شاه اوابى فلا يكون  
المراس سببا حتى يجمع فيه الوصفان  
الولاية والموت



باب

باب

*Handwritten:* 1870

قوله لا يحصى عددهم اي مالا يدخل تحت الضبط  
وفيه الهندوي بما لا يحصى عددهم عادة  
لانه لا يمكن احصاؤه فانه ليس بشرط  
بمعنى اتفاقا

مجلس  
العلماء

والحاصل ان شروط التوائ الثلاثة  
تعد النقلة بحيث يتمتع التوائ  
على الكذب بمائة والاشتمال الى  
الحسن نسبه او غيره واستواء  
الطرفين وانوسط في ذلك



ثم قوله واغتوا ثم مستغنى عنه لان ما كان دور  
المستغوى

الاحتمال في الصلاة وعليه فلا يقدر مكة

الحمد لله

فانه قدم القياس على خبر الواحد  
على

الكلية

قوله وبذل عليه على انه هو لعل ما ذكره الاربعة  
كان منه سؤالا قد ذكر السمع والبصر والقواد كل واحد  
على ان اراد ذلك  
قوله ابن مسعود الى تفسير العبادة وهو جمع  
عبد ل لغة في عبد وهم عند الفقهاء هو راد  
الثلاثة وعند الحديث اربعة الاخيار وعبد الله  
ابن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص  
وجمعهم بعضهم نظما بقوله ابناء عباس  
وعمر و عمر وابن الزبير هم العبادة بالقرآن  
وهذه الاسماء على بن ابي طالب رضي الله عنهم  
الفتوى من الصحابة رضي الله عنهم  
يعني



قوله بان ابا هريرة فقيه لانه لم يعد من شيئا من اسباب الاجتهاد وقد ائتم في زمن الصحابة ولم يكن يفتي  
في زمنهم الا بحديثه وروى عنه اكثر من ثمان مائة رجل ما بين صحابي وتابعي رضي الله عنهم اجمعين

قوله انسد ارباب الرأي يعني ان خالف  
جميع الاقضية حتى اذا كان موافقا لقياس  
لم يترك تخلاف الجمهور فانه اذا كان  
موافقا لقياس مخالفا لاجزاء تركه  
والعمل بالقياس المخالف

**وان عرف بالعدالة والضبط دون الفقه بان**  
يكون قليل الفقه كاشي واي هزيمة وبلالة و  
غيرهم ممن اشتهر بالصحة ولم يكونوا مختصرا  
وخرجه في الخبر بان ابا هريرة فقيه يعني  
فلا يصح ادخاله في هذا القسم كذا قاله ابن  
نجيم **ان وافق حديثه القياس عمل به وان**  
**خالفه لم يترك الحديث الا بالنسبة الى**  
بسبب ضرورة انسداد باب الرأي فيترك  
لان النقل بالمعنى كان مستفيضا فيهم و  
الناقل بنقل بحسب فهمه فيحتاج الى  
مثله **كحديث** ابي هريرة في **المصراطة** التي تجمع  
الدين في صرعها مدة ليلتها المشتري كثيرة  
الدين فان فيه ان المشتري بعد ان يحلبها  
يختر بين امساكها او رد ها مع صاع من  
تمر وهو مخالف للقياس الثابت بالكتاب  
والسنة والاجماع من ان ضمان الغد وان با  
لمثل او القيمة والتخلف منيها فكان  
مخالف للقياس ومخالفة لمخالفة للكتاب  
والسنة واجماع المتقدمين فلم يعمل به لما مر  
في رد قيمة الدين عند ابي يوسف وقال ابو  
حنيفة بمسكها ورجع على البايع بارشها  
وحديث القهقهة وان كان راويه معبد  
الجهني وانه غير معروف بالفقه فقد به  
يخيل به كثير من الصحابة والتابعين  
فقدم على القياس على الحق فقد به

قوله كحديث المصراة وهو ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا تصروا الابل والغنم  
فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين  
بعد ان يحلبها فان رضى بها اسقط امسكها  
وان سخطها رد ها وصاعا من تمر قوله  
لا تصروا غنم بضم التاء وفتح الصاد من  
النصرية وهي تروا حلبها الومين والثلاثة  
حتى يجتمع اللبن

قوله حديث القهقهة جواب عن مقدار  
قوله فقد عمل الخ فيه تسليم ان راويه  
غير معروف بالفقه واجاب في التحقيق  
بمنه ايضا بانه رواه كثير من الصحابة

عندنا

بعض ما في المتن  
من كلامه

عندنا على القياس مطلقا وبه يبطل قول  
المتخصصين ان الحنفية اصحاب الرأي  
كذا قال ابن نجيم **وان كان الراوي مجهولا**  
**بان لم يعرف الا بحديث واحد يشين**  
**كوابهة ابن معبد ومفضل بن سنان**  
**وسلمة بن الجحيف وغيرهم فان روي عنه**  
**السلف وشهدوا به بحديثه وعملوا به**  
**كحديث وابهة ان رجلا صلى خلف الصفوف**  
**وحده فامره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة**  
**كما في التقرير وحكمه عندنا الكراهة بلا**  
**عذر واختلفو فيه** اي في قبول حديثه  
مع نقل الثقات عنه كحديث مفضل  
ابن سنان كما بسطه ابن بلك **او كتبوا**  
**عن الطعن** بعد ما نقله بلغهم روايته  
**صار كالمعروف** بالرواية لان سكوتهم  
كقبوله وان لم يظهر من السلف الا الرد  
**كان مستنكرا فلا يقبل** كحديث فاطمة بنت  
قيس ان زوجها طلقها ثلاثا ولم يقض  
لها النبي صلى الله عليه وسلم بالنفقة و  
السكنى فرد ه عمر كحضر من الصحابة  
كذا قالوا وفيه بحث **وان لم يظهر حديثه**  
**في السلف ولم يقابل برده ولا قبول يجوز**  
**العمل به** في زمن ابي حنيفة رجا اذا وافق  
القياس فيضاف اليه واما بعد القرن  
الثالث فلا لعلية الكذب فلذا صرح عنه

قوله وفيه بحث هو ما قاله في التلخيص فقال لان  
ان يقول هو مما قبله ابن عباس وادرج  
الحسن وعطار والشعبي وادرج  
مكيف يكون مما رده الكل اللهم الا ان  
يجعل لاكثر حكم الكل مع كونه مخالفا  
للكتاب والسنة ومخالفة لما مر من  
قول عمر بن ربه لانه كتاب ربا  
وسنة نبينا يقول امره لانه ربي  
صدقت ام كذبت حفظت ام  
نسبت



قوله وهي اربعة هذا بيان للصفات القائمة به وما قبله لما تعلق به لان كونه معروفا او مجهولا ليس صفة له حقيقة لانا نعرفه والجمل قائلان بغيره قوله نهاية المحسوسات وهي الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس والحواس الباطنة المحسوسات المشتركة والخيال والوهم والحافظة والفكرة

بشرط  
الادراك الاربعة

بشرط  
تفريق العقل

العقل اخلال بحيث يحتلط كلامه  
فتشبه تارة كلام العقل وتارة كلام  
الجانين

**القضاء** بظاهر العدالة وعند هذا لا يفتد  
لاختلاف العهد ولا يجب العمل به مطلقا  
لتمكن الوهم بغير الشهوة وانما جعل الخبر  
حجة بشرط الظن في الراوى وهي اربعة العقل  
وهو نور اى قوة شبيهة بالنور في ان بها  
يحصل الادراك محله البدن وقيل الرئيس  
وقيل القلب **يضمين** به طريق **يشهد** ايم  
من حيث اى من محل **يشهد** ايم **درك** الحوا  
س ولذا قيل بداية المقولات نهاية  
المحسوسات **فتبين** اى يظهر المطلوب  
للقلب المسمى بالنفس الناطقة فيدركه اى  
المطلوب القلب يتأمله اى القلب يتوفى  
الله تعالى فاذا نظر الى بناء رفيع يدركه بنور  
عقله ان له بانيا ذا قدرة الى سائر اوصافه  
التي لا يد للبناء منها **والشرط** الكامل منه  
اى من العقل **وهو عقل** البالغ دون القاصر  
منه **وهو عقل** الصبي والمعتوه ولو سمع  
قبل البلوغ وروى بعده قبل والضبط  
وهو سماع الكلام كما يحق سماعه ثم حفظه  
بمحناه الذى اراد به نفوسا كان او  
شرعا ثم حفظه ببدل المجهول بان  
يكره الى ان يحفظه وهذا الشرط  
ثم يعتبر في نقل القرآن لعدم الدخلة  
في نقله بالمعنى بخلاف الحديث **سنتحققه**  
ثم الثبات عليه اى على الحفظ بحافظة

حدوده

**حدوده** اى احكامه بان يعمل بموجبه  
جميع يدينه **ومراقبته** بذكره بلسانه  
فان ترك العمل والذاكرة يورثان  
النسيان حال كونه ثابتا على اساة الظن  
بنفسه بان يعتقد انى اذا تركت شئتم  
الى حين **الاول** **ادائه** متعلق بالثبات  
روى ان ابن عباس مسعود بنى الله  
عنه كان اذا روى حديثا جعلت فراشه  
اى اود الى عنقه تركته باعتبار سوء  
الظن بنفسه **والعدالة** وهي الاستقامة  
في السيرة والدين وعند هذا النسق و  
المعتبر هنا كماله اى كمال العدل بما  
لا يؤدى الى المخرج وهو رجحان جهة  
الدين والعقل على طريق الهوى و  
الشهوة حتى اذا ارتكب كبيرة او اصر على صغيرة  
اى اقام عليها **فقطت** عدالة دون من  
ابتلى بها من اصرار ثم الكبار غير منحصرة  
في سبع فقد قال ابن عباس هي الى السبعين  
اقرب وسعيد ابن جبير هي الى السبعائة  
اقرب **دوت** القاصر وهو ما ثبت  
بظاهر الشرع الاسلام واعتدال العقل  
بالبلوغ لان من اصابهما عدل ظاهرا و  
الاسلام لما كان الاسلام والايمان عبادتين  
عن معنى واحد عند علماءنا فشره بحقيقة  
الايمان فقال **وهو المتصدق** والاقرار

ج

بشرط  
العدالة

حد الاصرار ان تكرر منه  
تكررا يشعر بقله اليقظة  
بدينه اشعارا بارتكاب  
الكبيرة بذلك

غير

بشرط  
الاسلام



قوله والثاني اعم لان الحكم هو الاثر الثابت بالشيء كالحمل والحركة والجواز والفساد والشرايع تناول العلل  
والاسباب والشروط والاحكام

**بالله تعالى** فلا يكفي الاسلام ظاهرا بنشره  
بين المسلمين وتبعية لا بوجوبه بل اقرار  
**تعالى** واقع **باسمائه** كالرحمن الرحيم و  
صفاته كالعلم والقدرة وقبول احكامه  
وشرايعه الشاخي اعم والشروط فيه البيان  
احكاما كما ذكرنا لا تفصيلا للحرج ولهذا  
قالوا الواحد ان يستوفى فيقال  
اهو كذا او كذا فاذا قال نعم سكر ايمانه  
وهذا هو المراد بقوله تعالى افاستحيونهن  
**فلهذا** اي ما ذكرنا من الشرائع لا يقبل  
**خير الكافر والفاسق** شرطه ان يكون  
ما فعله محرما في اعتقاده ولذا قال في  
التحريم واما شرب النبيذ واللعب با  
لشطرنج واكل متروك التسمية من جهله  
ومقلد فليس بفسق **والنهي** والمفتوه  
**والذي** اشترت عقلته وان وافق القياس  
الا اذا تعددت طرقه وقبل خبر الاي والعبد  
والمرأة والمحدود في فذوق ثانيا وان لم  
يقبل شهادتهم لتوقفها على معان اخر  
**والثاني** من الاربعة في الانقطاع للحديث  
عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو نوعان  
**ظاهري** و**باطني** اما الظاهري فلهذا قال في  
من الاخبار بترك الاسناد بان يقول  
الراوي قال رسول الله صلى الله وسلم  
كذا واما عند الحديثين فان ذكر الراوي  
الذي

القياسي

المرسل

الذي ليس بصحابي جميع الوسائط  
فالخبر تسند وان ترك واسطة واحدة  
بين الراويين فمنقطع وان ترك واسطة  
فريق الواحد فمعضد بفتح الضاد وان لم  
يذكر الواسطة اصلا فمفترسل كذا في  
التلويح وحزم في التوضيح بان المرسل  
اقوى من المسند وهو اربعة اقسام  
بالاستقراء ان كان من الصحابي يقبل  
بالاجماع وان كان القرون الثاني والثالث  
فكذلك يقبل **عنده** نا وما لك واحمد لثبوت  
جد التهم بشهادته عليه السلام وقال الشا  
في لا يقبل الا بمؤيد **وارسال** من دون  
**هو** لا و اي غير القرن الثاني والثالث  
كذلك يقبل **عنده** الكرخي خلا قال ابن ابان  
لتغير الزمان والذي ارسل من وجه واسند من  
وجه مقبول **عند العامة** اي الاكثر كحديث  
لانكاح الابوي ارسله سعيد واسنده  
اسرايل بن يونس واما الباطني فان كان  
الانقطاع **لتقصان** في الناقلة بثبوت شرط  
فهو ما ذكرنا من انه لا يقبل وان كان بالمرس  
على الاصول بان خالف الكتاب كحديث  
لا صلاة الا بقراءة الكتاب بخالف عموم  
فاقروا ما تبسروا **والسنة** المعروفة كحديث  
الشاهد واليمين بخالف الحديث المشهور  
البينة على المدعي واليمين على من انكر او



**او خالف الحادثة** كحديث الجهر بالشمية  
 فانه لما شذ مع اشتها الحادثة دل انه منقطع  
**او عرض عنه الامة من الصدر الاول** و  
 هم الصحابة كحديث ابتغوا في احوال اليتامى  
 خيرا كملاتاكلها الصدقة فان الصحابة  
 اختلفوا في زكاة مال الصبي فلم يرجعوا اليه  
**كان مردودا منقطعها ايضا** اي كالمقطع  
 لنقصان في الناقل **والثالث** من الاربعة  
**بيان محل الخبر الذي جعل الخبر فيه حجة** و  
 هو اربعة اقسام **فان كان المجلد من حقوق**  
**الله** من العبادات كالصلاة قبل والمقويات  
 كالحج يكون خبر الواحد **ففيه حجة** فيها حجة  
 بالشروط المارة كحديث عائشة رضي الله عنها  
 في التقاء الختانين **خلاف الكرخي** في العقوبات  
 لان في اتصاله بالرسول صلى الله عليه وسلم  
 شبهة والحد يندري بها وانما ثبت بالبينة  
 بالنهي على خلاف القياس وظاهر التوفيق  
 ان المذهب هذا انه قول الامام ومحمد  
**وان كان المجلد من حقوق العباد** ما فيه  
**الزام محض** كاليسوع بشرط فيه سائر  
 شروط الاخبار في الراوى مع القدر فيها  
 يطعم عليه الرجال **ولفظ الشهادة** فلفظ  
 قال اعلم او اتيقن لا تقبل شهادته وبقي  
 شرط اخر وهو التفسير فلو قال الثاني  
 اشهد مثل شهادته لا تقبل ونحوه  
 في الخلاصة

التفسير  
 الثالث

اي ما قاله الكرخي  
 قوله سائر شروط الخ من العقل و  
 البلوغ والاضبط والعدالة والاسلام  
 في شهادة من المسلم  
 قوله فيما نقله عليه الرجال اما في غيره  
 فلا يشترط فيه العدة وكذا لفظ الشهادة  
 وذلك كالولادة والبراءة وعيوب النساء  
 فيقبل فيه خبر امرأة

كتاب الخبر  
 في الحديث  
 في الخبر

في الخلاصة **والولاية** اي الحوية **وان كان المجلد**  
**لا الزام فيه اصلا** كوكالة ومضاربة وشركة **تثبت**  
**بأخبار الاحاد بشرط التميز دون العدالة** و  
 الاسلام والبلوغ حتى اذا اخبر صبي او كافران  
 فلا نأوكله فوقع في قلبه صدقة جازلة التصرف  
 لعموم الضرورة **وان فيه الزام بوجه دون**  
**وجه** كعزل الوكيل ان كان المخبر وكبلا او سولا  
 يقبل خبر الواحد غير العدل وان فضوليا  
**يشترط فيه شطري الشهادة** اما العدالة  
 او العدد **عند اي حنفية** راج وقال هو كما مر  
 في اشتراط التميز فقط **والرابع** في بيان  
 نفس الخبر **والاربعة اقسام** قسم يحيط العلم  
 بصدقه اي الخبر **خبر الرسول صلى الله عليه وسلم**  
**خبر الرسول عليه السلام** والصلوة والسلام لعصمتهم  
 وحكمه اعتقاد الحقية والايثار قال تقاوما  
 اتاكم الرسول فخذوه وفسوا بني تخم الرسول يا  
 لانبيا ثم قال وهذا يدل على ان كل بني رسول  
**وقسم يحيط العلم بكذبه** كخبر فرعون  
 الرعبية وحكمه اعتقاد البطلان والاشغال  
 برده **وقسم يحتملها** اي الصدق والكذب  
 على السواء **الخبر الفاسق** وحكمه التوقف  
 فيه قال تقا فنبينوا **وقسم ترجع احدا حقا**  
 وهو الصدق **على الاخر** وهو الكذب **خبر**  
**العدل المستجمع** شرائط الرواية وحكمه  
 العمل به لا عن اعتقاد بحقية والمقصود هذا

قوله في قلبه صدقة اي بان كان اكبر رايه  
 انه صادق عمل به اتفاقا وبعبارة لا  
 اتفاقا لان اكبر الراي يقوم مقام  
 اليقين وان لم يصدقه ولم يكذبه  
 ففيه اختلاف  
 قوله الضرورة وهي ان العدل لا يفسد  
 دائما للمعاملات الخسيسة لا سيما  
 لاجل الغير  
 قوله كعزل الوكيل وجه كونه الزام انه  
 يبطل عمله في المستقبل وليس بالزام  
 من ان الموكل يتصرف في حقه خفية  
 قوله وكبلا او سولا اي  
 من الموكل بان قال وكلتك بان  
 تخبر فلانا بالقرول او ارسلتك اليه



قول يقرأ الخ فيشمل قراءة الراوي وقراءة غيره وهو يسمع وهذا يسمى العرض  
قوله ثم أويسكت

النوع ولهذا النوع أطراف ثلاثة طرف السماع  
وذلك إما أن يكون عزيمية وهو ما يكون من  
جنس الاستماع وهو أربعة أقسام قسمان  
حقيقة أحدهما الحق وقسمان عزيمية لهما  
شبهه بالرخصة فالأولان **بأن يقرأ على المحدث**  
من كتاب أو حفظ وهو يسمع ثم يقول أهو  
كما قرأت عليك فيقول نعم **أو يقرأ المحدث**  
**عليك** وانت تسمع فعن المحدثين الثاني أولى  
وعن الإمام الأول **أدأى** والآخران بأن  
**يكتب المحدث اليك كتابا على رسم الكتاب**  
من العتوان وغيره **وذكر فيه حديثي فلان عن**  
**فلان الخ** بأن قال عن النبي عليه السلام ويذكر  
متن الحديث ثم يقول إذا بلغك كتابي هذا  
وفهمته فحدث به عني بهذا الاسناد فهذا  
الكتاب من القائب كالحطاب وكذلك الم  
مالة على هذا النوع **بأن يرسل اليه رسولا**  
أن فلانا أخبره الخ فيكونان حجتيين إذا  
ثبت بالحجة أي بالبينة أنه رسول فلان  
أو كتابه على ما عرف في كتاب القاضي **أو يكون**  
**رخصة فهو الاستماع فيه أصلا لا جازة**  
بأن يقول اجزئت لك أن تروى عني هذا الكتاب  
الذي حدثني به فلان أو مجموع سمعته عني  
**والعناوون** بأن يعطيه كتاب سمعه بيده  
ويقول اجزئت لك أن تروى عني هذا وهي تأكيد  
للإجازة إذ لا تكفي المناولة بدونها ويجوز

الإجازة

مجلس  
الاجازة

قوله في الأولين أي الراوي والعاقل  
وان لم يذكر ومحمد في الشك قال  
العلوي ينبغي أن يعني بقول محمد وقال  
أبو الليث وبه نأخذ

الإجازة للمعدوم كاجزئت لفلان ولمن يولد  
له ما تنا سلبوا **والإجازة** أن كانت عالما به أي  
بحالة الكتاب **تصح الإجازة** ولا يكن عالما به  
**فلا تصح** وتصح إجازة المجاز له بأن يقول اجزئت  
لك مجازي والاحوط أن يقول أخبرني وأجاز  
زني لأحدثني لعدم السماع **والثاني طرف الحفظ**  
**والعزيمة فيه أن يحفظ المتن** من وقت  
السماع إلى وقت الأداء **والرخصة** أن يحفظ  
**الكتاب** ولو بخط غيره وفي التوضيح وأما  
الكتابة فقد كانت رخصة انقلبت عزيمية  
في هذه الزمان صيانة للعلم **فان نظر فيه**  
**تذكر ما كان مسموعا له يكون حجة** وتخل له الرواية  
لأن التذكر كالحفظ **والإيتذكر فلا عند أي حقيقة**  
**رج** وكذا القاضي والشاهد وجوزة أبو يوسف  
رج في الأولين ومحمد رج في الثلاث تيسيرا  
الثالث **طرق الأداء** والعزيمة فيه أن يروي  
المسموع على الوجه الذي سمع بلفظه ومعناه  
لقوله عليه السلام نضر الله امرأ سمع مقالتي  
فوعاها فادأها كما سمعها **والرخصة** أن  
ينقله **معناه** الحديث إذا أصبغ المعنى فلا  
بأس **فإن كان الحديث محكما** أي متصفا للمعنى  
بحديث لا يحتمل غيره أي الأصح واحد يجوز  
نقله **بأي معنى** لم يصر أي معرفة **أو جوه**  
اللفظ كنقل قعد المجلس والاستطاعة إلى  
القدرة **وان كان ظاهرا** مضمونا **عمله غيره**

قوله في الأولين أي الراوي والعاقل  
وان لم يذكر ومحمد في الشك قال  
العلوي ينبغي أن يعني بقول محمد وقال  
أبو الليث وبه نأخذ



قوله فلعلم ان الغلط لا قد جاوز بعض شائنا نقله بالمعنى على بشرط الذي بين في الظاهر  
والاصح انه لا يجوز نقله بالمعنى لعدم لاحاطة الجوامع بمعان تقصر عنها عقولنا  
ان الخلاف في جواز نقله بالمعنى انما هو فيما لم يدون ولا كتب واما ما دون وحصل بالكتب  
فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف بينهم

كعام يحتمل الخصوص او حقيقة تحتمل  
المجاز فلا يجوز نقله بالمعنى الا للفقهاء المحققين  
ليؤمن من الخلل وما كان من جوامع الكلم قليل  
اللفظ كثير المعنى او المشكل او المشترك او  
المجمل او المتشابه لا يجوز نقله بالمعنى للملك  
اي للمجتهد وغيره اما الجوامع فلعلم ان من  
الغلط واما المشكل والمشارك فلان فهم معنا  
هما بالتأويل وتأويله ليس بحجة على غيره واما  
المجمل والمتشابه فلا يوقف على معناه و  
المروى عنه اي الطعن في الحديث اما من الراوي  
او من غيره فالاول اذا انكر الرواية بان قال كذبت  
على او عمل بخلافه بغير الرواية مما هو خلاف  
يقين بان لا تحتمل الرواية كحديث عائشة رضي  
الله عنها انما امرأة تكنت بغير محرم اذن  
وليها فنكاحها باطل فانها بعد ما روت  
زوجت بنت اخيها وهو عاتك وفيه  
نظر يبطل العمل به للتناقض لكن لا يسقط  
بذلك عدالتها اذ لا يبطل الثابت بالشك  
وان كان عمل بخلافه قبل الرواية او لم يعرف  
تاريخه لم يكن جرحا ويحمل كونه قبلها  
احسانا لظني به وتعيين الراوي بعينه  
بجملته كونه عاما فعمل بخصوصه او مشتركا  
فعمل باحد عقبيه لا يمنع العمل به لانه تأويل  
لا جرح كحديث ابن عمر المتبايعان بالخيار  
ما لم يتفرقا يحتمل التفريق بالاقوال والابدان

قوله وفيه نظر وجهه ان غيبة الالة  
لا توجب ان يكون النكاح بلا قول لان  
الولاية تنقل الى الابد عند غيبة  
الاقرب

حملة

كحديث

حملة على الابدان ولم نأخذ به والامتناع عن  
العمل به كالحمل بخلافه ابن عمر في رفع اليد بين  
عند الركوع والرفع منه قال مجاهد صحبت  
ابن عمر عشر سنين فلم اره فعل فدل على نسخ  
والثاني عمل الصحابي بخلافه بوجب الطعن  
اذا كان الحديث ظاهرا لا يحتمل الخفاء عليهم  
كحديث البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام  
فانه لم يعمل به عمر وعليه فلو صح لما خفي عليها  
خلاف حديث القصفه فانه مما يندرفا يحتمل  
الخفاء على موسى والطعن المبهم من ائمة  
الحديث كمنكروا بجرور لا يجزى الراوي لاحتمال  
اعتقاد ما ليس بجرح كجرحا اذا وقع بغير  
بما هو جرح متفق عليه والطعن ممن يشتهر  
بالشماعة دون التعصب والعداوة كطعن  
المحدثين في اهل السنة والجماعة وكطعن بعض  
من ينتحل مذهب على بعض اصحابنا المتقدمين  
مين كذا ذكره في الاسلام حتى لا يقبل الطعن  
بالندب وهو قوله حدثني فلان عن فلان  
ويقول قال حدثني واخبرني فلان وسماه  
عنينة لانه يوم شبهة الارسل بترك راو  
بينهما والتبليس وهو ان يروي عن رجل  
ويذكره بما لا يعرف به صيانة عن الطعن فيه  
وسمي هذا تدليس الاسناد والاول تدليس الشيوخ  
والارسل لانه دليل ناكيد الخبر وسماه  
من غير واحد وكفى الدابة لانه من السحاب

الثاني مع

قالوا ما قال الحسن بن قنط  
قال رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم في سبعين



قوله واستكثر مسائل الفقه اي لا يكون طعنا كما طعن بعض الحديث في اي يوسف رحمه الله تعالى فقال  
كان اما ما حاذقنا الا انه اشتغل بالفقه وصرف همه اليه لان ذلك دليل على قوة الذهن والاجتهاد  
في معرفة معنى الحديث فيستدل به على حسن الضبط والاتقان

بحث  
في معارضة  
المبايعة

الجهاد والمزاج فانه مباح وكان عليه السلام  
يمازج ولا يقول الاحقا وحداثة السن عند  
التحمل وعدم الاعتداد بالرواية واستكثر  
مسائل الفقه ونحو ذلك فحصل قد يقع التعارض  
بين الحجج فيما بيننا لا في نفسها بل  
بالناسخ والمنسوخ فلا بد من بيان اي التعارض  
فركن المعارضة تقابل المحبتين على السواء  
لا مزية لاحدهما اصلا في حكمه ما متضاد  
اذ لو تفقا لثابتا او شرطهما اتحاد المحل والوقت  
مع تضاد وان كان ذكره في الركن باعتبار  
ظرفيته للتقابل يعني ان التقابل يكون في  
حكمين فصار ذلك نوعا من المحل لان الحكم محل  
التقابل والمحال شروط الحكم تقيا واثباتا  
وحكمها بين الدينين المصير الى السنة ان  
وجدت وبين السنين المصير الى قول  
المصابة او القياس لانها تتساقطا  
فيصير الى ما بعدهما من الجهة وهي على هذا  
الترتيب فالمتنوع للتوزيع لا للتخيير  
وعند العجز كتعارض القياسين يجب  
تقريب الاصول اي يقابل على ما كان في الاصل  
كما في سورة الحمار لما تعارض الدلائل اي  
السنة في حله وحرمة المستلزمين طهارته  
ونجاسته وجب تقريرو الاصول وهو بقاء  
حدث المتوضي به وطهارة يده فلا يظهر  
ما كان نجسا ولا ينجس ما كان طاهرا

فقيل

قوله وان كان ذكره في الركن الحجج جواب  
عما ادرك على المصنف ان تضاد الحكم  
حمله او لا داخل في الركن فكيف  
حمله من الشرط مع التناقض بينهما  
وبين الجواب ان تضاد بين الحكمين  
من شروط التعارض لا محالة وذكره  
في الركن باعتبار ظرفيته للتقابل على  
معنى ان التقابل يكون في حكمين فصار  
التضاد نوعا من المحل لانه وصف ولو قال  
وانما ذكره بدل قوله وان كان لسلم من  
الركاكة التي خفي معناها المراد شمر الجوز  
في الشئ ذكر الحكم المضاد الى التضاد  
في آخر العبارة والواجب صراحة  
تقديمه

قوله في سورة الحمار تنظير لا تمثيل اذ المراد  
العجز عن المصير الى ما سبق وفي القياسين  
لا مصير الى شئ لجددهما

فقيل ان الماء عرف طاهرا في الاصل فلا تجس  
بالتعارض بل يكون سورة طاهرا كعرقه  
ثم يرد به الحديث للمعارض بل يبقى كما كان  
ووجب ضم التيمم لتحصل الطهارة قطعا  
وسمي سورة الحمار مستكلا لهذا التعارض  
لان تعني به الجهل بحكمة لانه معلوم وهو  
استعماله مع التيمم وعدم نجاسته واما اذا  
وقع التعارض بين القياسين لم يفتنا  
بالتعارض اذ ليس بعد القياس دليل يرجع اليه  
يجب العمل بالمحال اي باستصحابه لانه ليس  
بدليل بل يعمل بالمتهم بايهما شاء بشهادة  
قلية لان احدهما حجة بغيرنا عند الله فيتميز  
لا ثقلية خورا يدرك به الباطن لحديث اتقوا  
فراصة المؤمن فانه ينظر بنور الله ويتخلص  
عن المعارضة على اربعة اوجه بالاستقراء  
اما ان يكون من قبيل الحجة بان لا يعتمد لا  
اي لا يستويا كالكتاب او الخبر المشهور  
بعارض خبر الواحد وكالحكم بعارضه المحل  
وهذا راجع الى انتفاء الركن او من قبيل الحكم  
بان يكون الحديث حكم الدنيا والاخر حكم  
المعنى فلم يخذ الحكم وهذا راجع الى انتفاء  
الشرط في الحقيقة لان الاختلاف في الحكم  
يوجب الاختلاف في المحل كما بقي العاين في  
سورة البقرة لا يؤخذكم الله باللفظ  
في ايحانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم

بحث  
في معارضة  
المبايعة

قوله اما ان يكون من قبيل الحجج باليات  
في المواضع الاربعة والذي كتبت عليها  
الشاح بدون ياو اي من جهة وهو  
الظاهر لان القليل النظير  
قوله كالكتاب الخ كحديث القضاء بالشا  
واليمين فانه يخالف الكتاب وهو قوله  
واستشهدوا شهود من رجالكم الآية  
تخالف الحديث المشهور والسنة على  
المدعي واليمين على من انكر  
قوله وكما الحكم كما لو استد استد  
بجواز بيع ثوب اثنيتين بقوله تعالى  
احل لكم الله البيع لا يبيع المعارض  
ان يعارضه بقوله تعالى وحرم الربا  
لانه محمل



قوله في الآية الأولى توجب المؤاخذه في الغموس لأنه من كسب القلب والثانية تنفيها لأنها لم تضاد  
بحل عقد القلب البين وهو الخبر الذي رجاه فيه الصدق وهذا لأن العقد عبارة عن عقد اللسان دون القلب  
فكان الغموس داخلا في هذا اللغو إذ ليس فيها زيادة البين المشروعة وهي تحقق البر واللغو اسم لكلام  
لا فائدة فيه وهو المراد في آية المائة بخلاف آية البقرة فإن المراد باللغو فيها ضد الكسب كسب القلب  
وهو السهو بدليل المقابلة في كل منهما

**وفي المائة** بما عقدتم الإيمان قالوا ولو توجب  
المؤاخذه في الغموس والثانية تنفيها فتعارضها  
ظاهرا والخلاص باختلاف الحكم فإن الموا  
خذة في البقرة مطلقة فتصرف إلى الكامل  
وهي في الآخرة وفي المائة مقيدة بالكفارة  
وهي في الدنيا **ومن قبل الحال** بأن يحمل أحدهما  
**على حالة والأخر على حالة** وهذا راجع إلى اختلاف  
الشرط والمراد من الحال المحل كما عبر به في التوضيح  
قال بأن يحمل على تغاير المحل **كما في قوله تعالى**  
**حتى تظهرن بالتحقيق والتشديد** فالتحقيق  
يقضي حل قربان بالانقطاع والتشديد  
يقضي عدم حله قبل الاعتسار فتعارضها  
فحمل المخفف على الانقطاع للوكثير والمشدد على  
مادونه لاحتمال عودته فيؤكد بالاعتسار و  
هذا من قبل تعارض فقراتين لا آية واحدة  
ومنه قرأتا الجور والنصب في أرجلهم المقتضيتين  
مسموحهما وغسلهما فيتحللهما بأنه يجوز بآية  
لمسح عن الفضل والقطف فيحسم على رؤسهم  
لتواتر الفضل عنه عليه السلام من كل من  
حكى وصنوه ويقربون من ثلاثين و  
تواتر الصلابة وما قيل في الفضل مسيح إذ  
لا مسألة بلا أصابة غلط بآية تأمل ولو جعل  
فيهما على الوجوه والجور عورض بأنه  
فيهما على الرؤوس والنصب على المحل و  
يترجح أنه قياس لا الجوار كذا في التحرير

قوله ولو جعل فيهما أي العطف في  
القرأتين وحاصله ارد على من جعل  
العطف فيهما على الوجوه والجور على  
الجوار بأنه يعارضه جوار العطف  
على الرؤوس والنصب على المحل ويترجح  
هذا بأنه قياس مطرد يظهر في المقام  
بخلاف الجور على الجوار فإنه شاذ على  
أن فيه اعتبار العطف على الأقرب  
وعدم وقوع الفضل بالأجنبي

ومن

**ومن قبل اختلاف الزمان** صرحا فيكون  
الثاني ناسخا للأول وهذا راجع إلى انتفاء  
الشرط أي هنا كقوله تعالى **وأولاد الأحمال**  
**أجلهن أن يضمن حملهن** فإنها نزلت  
بعد النبي في سورة البقرة **والذين يتوفون**  
**منكم ويذرون الآية** لقول ابن مسعود  
رضي الله عنه من شاء بأهله إن سورة  
النساء القصرى وأولاد الأحمال نزلت  
بعد الذي في سورة البقرة فسقط التعارض  
في الحامل المتوفى عنها زوجها فتعد  
بالوضع إذ التأخير دليل النسخ **أو دلالة**  
ليس هذا قسما آخر خامسا كما توهم لأنه  
نوع من اختلاف الزمان قاله ابن نجيم **كالجاء**  
**ظروا المبيع** إذا اجتمعا بحمل الحاضر آخر  
ناسخ المبيع احتياطا لقوله صلى الله عليه  
وسلم ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام  
الحلال وحمله على تقليل للنسخ لأن قبل  
البعثة كان الأصل في الأشياء الإباحة كما  
يسطره ابن الملك قال المصنف في شرحه هذا  
قول بعض مشايخنا وأقوى الطريقين  
أن الأصل فيهما التوقف كما ذكر في الميزان  
**والدليل المثبت** لا معارض **أول من الثاني**  
لأن المثبت مؤسس والثاني مؤكّد و  
التأسيس خفي من التأكيد **عند اللغو** ولا  
سنة ستين ومائتين ومات سنة أربعين

قوله أدلة مقطوع عن قوله صرحا في قوله  
وليس هذا قسما آخر خامسا كما توهم لأنه  
في شرحه سماه قسما خامسا فإنه قال  
في الأول والخاص من المعارض بأربعة

قال في التحرير والمختار أن الأصل  
الإباحة عند تحريم من الحنفية و  
والشافعية

على أن أقوى  
الصلح في  
التوقف

أصل في التوقف  
المثبت والثاني



وشلا ثمانية **وعند عيسى ابن ابيان** كان محدثا  
 وتفق على الامام محمد ومات سنة احدى  
 وعشرين وما شئت **يتعارضان** ولما  
 اختلف عمل ائمتنا احتج الى الاصل **والا**  
**صل فيه** اي في ترجيح المثبت او النافي  
**ان النفي** اي المنفي **ان كان من جنس ما**  
**يعرف بدليله** بان كان مبنيا على دليل او  
**كان مما يشبهه** حاله هل بني على دليل او لا  
 بان كان امرا مشتبها يجوز ان يعرف بدليله  
 ويجوز ان يعتمد المخبر ظاهر الحال **لكن**  
**عرف ان الراوي** النافي **اعتمد المعرفة** اي  
 لم بين خبره على ظاهر الحال **كان النفي** في  
 هاتين الصورتين **مثل الاثبات** في القوة  
 فيستعارضان تشباها وقوة وبطلب  
 الترجيح من وجه آخر كما قال ابن ابيان  
 وان لم يعارضه بشئ عمل به كالاتبات **والا**  
 يكن مما يعرف بدليله بل باستصحاب الحال  
 ولا مما يعرف ان الراوي اعتمد دليل المعرفة  
**فلا يكون النفي** في هاتين الصورتين كالاتبات  
 فلا يعارضه **فالنفي في حديث بريدة وهو ما**  
**روى انها اعتقت وزوجها عبد فخيرها**  
 الرسول مما اي من النفي الذي لا يعرف الا بظاهر  
**الحال** وهو ان العبودية كانت ثابتة قبل  
 العتق فهو ظاهر الحال لان معناه ان  
 رقبته لم تنفرد بعد وهذا نفي لا يدرك عيانا

قوله كالاتبات فانه ان لم يعارضه شئ  
 عمل به

بل

بل بقي على ما كان فلم يعارضه نفي الحرية الاثبات  
**وهو ما روى انها اعتقت وزوجها آخر**  
 فخيرها الرسول صلى الله عليه وسلم فاخذنا  
 بالمثبت فتخير اذا اعتقت وزوجها **آخر**  
 النفي **في حديث** **ببريدة** **وهو ما روى ابن**  
**عباس** انه عليه السلام تزوجها **وهو محرم**  
 وهذا نافي اذ الاجرام كان ثابتا قبل التزوج  
 مما اي من النفي الذي يعرف بدليله **وهو ههنا**  
**المحرم** فعارض النفي الاثبات **وهو المحل**  
**هو ما روى يزيد** انه عليه السلام تزوجها  
**وهو حلال** فلما تعارض صير الى الترجيح  
**وجعل رواية ابن عباس اولى من رواية**  
**يزيد** **ابن الاطعم** **لان** اي يزيد لا بعد له اي  
 ابن عباس **في الصلح والاتقان** فاخذ  
 ائمتنا بالسائي وجوزوا انكاح المحرم **وطهارة**  
**الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله**  
**كالنجاسة والحرة** فان المخبر بجهما يعتمد  
 الدليل **فوقع التعارض بين الخبرين** فيما  
 اذا اخبر بخبر بنجاسة الماء او حرمه الطعام  
 واخر بطهارته او حله فالمخبر بالطهارة والحل  
 نافي للمعارض والنفي هنا يحتمل ان يبني على دليل  
 او على ظاهر الحال فانعرف انه اخبر على ظاهر الحال  
 لم يعارضه المثبت وان علم انه اخبر بدليل  
 عارض المثبت **فوجب العمل بالافضل**  
 وهو الطهارة والحل لان الاستصحاب وان

قوله تعارض الاثبات اي سواء فيطلب  
 الترجيح من وجه آخر وهو هنا فقه  
 الراوي

بالثاني



لم يصلح حجة يصلح مرجحاً فتزج الثاني به **والترجيح**  
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى  
**يقع بفضل عدد الرواة** أي بكثرتهم ما لم يصل  
 إلى حد التواتر وبالزكورة والحريية وإذا كان على أحد  
 الخبرين زيادة على الآخر فإن كان الراوي  
 واحداً يؤخذ بالمشيئة للزيادة وبما لا خلاف فيها  
 إلى غفلة الراوي كما في الخبر المروي في التمثال  
 وهو ما روى ابن مسعود عنه عليه السلام إذا  
 اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بخالفوا  
 ترادوا وفي رواية عنه لم يذكر والسلعة قائمة فاختار  
 بالمشيئة وقلنا لا يتخالفان إلا عند قيامها  
**وأما إذا اختلف الراوي فيجعل كالخبرين**  
**ويجعل بينهما ما أمكن كما هو مذهبي** فإن  
 المطلق لا يعمل على التقيد في حكمين كروايتي  
 النهي عن بيع الطعام قبل القبض وعن بيع  
 ما لم يقبض فعملنا بينهما حتى لا يجوز بيع  
 سائر الأغراض قبل القبض كالطعام **فصل**  
**وهذه الجوازات التي مرت تحتها البيان** أي الكشف  
 عن المقصود وهو على خمسة أوجه بالاستقراء  
 أما أن يكون بيان تقرير الإضافة فيه  
 وأمثاله من إضافة الجنس إلى نوعه أي بيان  
 هو تقرير الإضافة بيان تقرير الضرورة فإنه  
 من إضافة الشيء إلى سببه أي بيان بالضرورة  
 كذا في الكشف وهو **توكيد الكلام بما يشي**  
**يقطع احتمال الجواز نحو ولا طائر يطير**

فصلان  
السنة

يحصل

بجناحيه

بجناحيه فان الطيران بالجناح حقيقة فانه  
 يتجمل غيره يقال المرء يطير بهيمة فقطعه  
 بقوله يطير بجناحيه ولهذا قالوا في نحو أنت  
 طالق أنه يتجمل غير قيد النكاح وهو القيد  
 المحسوس بجناح حتى لو نواه دين أو الخوصوص  
 نحو فسجد الملائكة احتمل البعض فقطعه  
 كلهم اجفون وفي التقديرين هذه الآية  
 يصلح مثلاً لا لهما لأن كلهم قطع احتمال  
 الخصوصي واجفون قطع احتمال المحاز  
 بكونه متفرقاً وقد بيناه قبيل بحث الحنفى  
**أوبى ان تفسير** رفع المحال المتفان كبيان  
**المحتمل** كاقبوا الصلاة بيمينه البينة  
**والمشترك** كانت بائني التبيينه مشتركة  
 فإذا عني الصلا الطلاق فتح تفسيراً  
**واللهما يصحان موصولا ومفصولا**  
**وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان**  
**المحال والمشارك الا موصولا لأن في**  
 تأخير البيان توكيد المحال قلنا لا لزوم  
 قبله الاعتقاد دون العمل أو بيان  
**تفسير والتعليق بالشرط والاستثناء**  
**فان كلا منهما يغير الكلام الأول وأما**  
**يصح ذلك أي بيان التفسير موصولا**  
 فقطع بإجماع الفقهاء والمراد بالوصل  
 أن لا يفد في القرآن منفصلاً وعن  
 ابن عباس مفسولا واختلف في

بينه

قوله انه لا يفد في القرآن منفصلاً  
 كذا في النسخ وفي نسخة في العرف



**خصوص العموم** أي في تخصيصه عام لم يخص هل  
 يجوز بدليل متراخي فعندنا لا يقع التخصيص  
 متراخيا وعند الشافعي يجوز ذلك وهذا  
 الاختلاف بناء على ما مر أن العموم مثل الخصوص  
 عندنا في إيجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص  
 لا يبقى القاطع فكان تخصيصه العام غيرا  
 من انقطع إلى الاحتمال فيقيد التغيير بشرط  
 الوصل كال تعليق **وعنده** لما لم يكن العام موجبا  
 قطعا فالتخصيص ليس بتغيير بل هو تقرير  
 فيصح موصولا ومفصولا ولا يرد علينا بيان  
 بقية بني إسرائيل كما نطق به التنزيل لأنه  
 من قبيل تقييد المطلق لا من تخصيصه  
 العام لأن النكرة في الاثبات تخصي فكيف  
 التخصيص فكان تقييد المطلق نسخا فصح  
 متراخيا **والأهل** في قوله تعالى وأهلك  
 الذين آمنوا بالله لا نبي بعده لا نسبه فيكون  
 الأهل مشتركا فصح تأخير بيانه لأنه بقوله  
 أنه ليس من أهلك وقوله تعالى أنكم وما تعبدون  
 من دون الله لم يتناولوا عيسى عليه السلام  
 لأن ما يختص به لا يعقل لأنه حق بقوله أن  
 الذين سبقت لهم منا الحسنى والاستثناء  
 يمنع شيئين التكميل أي مع حكمه بقدر  
 المستثنى عن الدخول كان التكميل لم يتكلم  
 بقدر المستثنى في حق الحكم **فيجعل** تكلم  
 بالباقي بعده فكانه لم يتكلم في حق الحكم

بقدر

حضر

مستثنى  
الاستثناء

قوله فيمنع الموجب لا الموجب  
والمراد بالأول الحكم والثاني التكلم

بقدر المستثنى **وعند الشافعي** الاستثناء  
 يمنع الحكم بطريق المعارضة فيمنع الموجب  
 لا الموجب وعندنا يمنعهما لا إجماع أهل  
 اللغة أن الاستثناء من النفي اثبات ومن  
 الاثبات نفي وهذا صريح في أن حكمه يعارض  
 حكم المستثنى منه ولأن قوله لا إله إلا الله بإجماع  
 المجتهدين للتوحيد ومعناه النفي والاثبات  
 أي نفي الألوهية عن غير الله واثباتها له تعالى  
 فلو كان الاستثناء تكليا بالباقي بعد الثبوت لكان  
 هذا نفيًا لغيره لا إثباتًا له تعالى ولنا قوله تعالى  
 فليست فيهم الف سنة إلا خمسين عاما وسقط  
 الحكم بطريق المعارضة في الإيجاب يكون أي  
 في الأنشأ **والأخبار** لأنه لو ثبت حكم الف  
 بحملته ثم عارضه الاستثناء في الخمسين لزم كونه  
 نافيا لما أثبتته أولا فيلزم الكذب في أحد الأمرين  
 تعالى الله عن ذلك ولأن أهل اللغة قالوا  
 الاستثناء استخراجه وتكلم بالباقي بعد الثبوت  
 أي المستثنى كما قالوا أنه من النفي اثبات و  
 عكسه فإذا ثبت الوجهان وجب الجمع فنقول  
 أنه تكلم بالباقي بوجه (أي بحقيقته في أصل الوضع  
 واثبات المستثنى ونفي له بإشارته فالأول  
 نحو لا إله إلا الله والثاني نحو الأخمين عاما لأنها  
 لم يذكر قصد بل فيها من الصيغة وهو أي  
 الاستثناء نوعان متصل وهو ما كان من جنس  
 الأول وهو الأصل أي الحقيقة ومنفصل وهو



**مالا يشاع الخراج من الصدور** لانه لم يتناول  
لعدم المجانسة فهو مجاز **فيجعل ميتا** اي بمنزلة  
نصر لا تعلق له بأول الكلام **قال تعالى** حكاية عن  
الخليل **فانهم عدوا لي** **الرب العالمين** اي فاني  
اعبده فهو منقطع كانه قال **لكن رب العالمين**  
فانه ليس منهم **والاستثناء** متى تعقب كلمات او  
جملات **مطلوفة** بعضها على بعض كقوله لزيوع على الف  
درهم ولبرك على الف درهم **الاختصاصية** ينصرف **الى الجميع**  
عند الشافعي راجع بناء على اصله انه معارض مانع  
للحكم **كالشرط** نحو عبده حر وامرأة طالق ان دخل  
هذه الدار **عند الشافعي راجع** لان العطف يصير  
المتعدد كالحفود ولانه لو قال والله لا اكلت  
ولا شربت انشاء الله تعلق بهما **وعند** ينصرف  
**الى ما يليه فقط** لانه يخرج اصل الكلام عن العمل  
**بخلاف الشرط** لانه **مبدل** للحكم لا يخرج ومغير  
او بيان **ضروره** وهو نوع بيان يقع بسبب  
الضرورة **بما لم يوضع له** اي للبيان وهو السكوت  
لان الموضوع للبيان هو النطق **وهو على أربعة**  
انواع اما ان يكون **في حكم المنطوق** اي النطق يدل  
على حكم سكوت فكان بمنزلة المنطوق **كقوله**  
**تعا وورثه ابواه** فلامه **الثلث** صدور الكلام او جب  
الشركة لا صافاة الارث اليهما ثم خص الام  
بالمثل فكان بيانا ان للاب الباقي ضرورة  
او **يثبت بدلالة حال المتكلم** اي الذي من شأنه  
التكلم في الحادثة كالشاعر والمجتهد وصاحب

قوله ينصرف الى الجميع قال في الطوع  
لا خلاف في جواز رده الى الجميع والاخير  
خاصة وانما الخلاف في الظهور عند  
الاصل  
قوله لانه يخرج اصل الكلام عن العمل  
يعني انصرف عندنا الى ما يليه لان  
الاصل عدم اعتبار الاستثناء لانه  
يخرج الكلام من يكون عاما في جميعه  
لكن انما وجب رجوعه الى ما قبله ليقع  
ضرورة عدم استقلاله بنفسه  
وفداه ففت الضرورة بصرفه الى الضرورة  
فلا حاجة الى ضرورة في صرفه الى غيرها  
والضرورة تفترق بقدرها فمأذره  
الشاع علة العلم

الحادثة

رود ان عمرو رضي الله عنه حكم فبينما اشترى جارية فاستولدها ثم استحققت برده الجارية  
على المستحق ورد الولد والعقر وكان شاور عليا رضي الله عنه واشترى جارية ولم يرده  
احد ولم يقض برده قيمة المنافع ولو كانت واجبة لما الاعراض عنه بعد ما رقت القضية اليه  
وطلب منه القضاء بما للمولى عليه

**الحادثة كذا في التلويح كسكوت صاحب الشرع**  
عند اصريهاينه من قول او فعل **عن النقيب**  
فانه يدل على حقيقة ذلك الامر لحديث الساكت  
عن الحق شيطان اخرس وكذا سكوت الصحابة  
عن تقويم منقصة البدن في ولد المفروق حتى حل  
بحل الاجماع او **يثبت ضرورة رفع الفرع**  
عن النابى **السكوت المولود حين راي عبده**  
**يبيع ويشترى** فانه يجعل اذا نادى فعلا للمفروق  
خلافا للشافعي راجع وفي التلويح الاظهر انه راجع هذا  
القسم في القسم الثاني اعني ثبوت البيان بدلالة  
حالة المتكلم او **يثبت ضرورة طول الكلام كقوله**  
**له على مائة ودرهم** جعل العطف بيانا بان لمالية  
من جنس المعطوف وخلافا للشافعي راجع **بخلاف**  
**قوله له على مائة وثوب** فان الثوب لا يثبت  
في الذمة الاسلاميا فلا يكثر وجوبها فلا ضرورة  
او بيان **تبديل** وهو النسخ لغة وهو شرعا  
بيان لمدة الحكم المطلق الذي كان مطروحا عند  
الله تعالى انه ينتهي في وقت كذا الا انه اطلقه اي  
لم يبين تاقيت الحكم المنسوخ **فصار المنسوخ**  
**ظاهره البقاء في حق البشر** لان اطلاق الامر  
بشيء يوهنا بقاءه على التابيد فكان النسخ  
**تبدلا في حقنا بيانا** **حق صاحب الشرع**  
**وهو جازم عندنا** **بالتنص** وهو ما ننسخ من  
آية الآية خلافا لليهود **عنهم الله** لا حاجة  
الى ذكر خلاف الكفار في الكتب الاسلامية

قوله عبده يبيع الخ اي غير ملك  
المولى وانما يبيع ملك المولى فلا  
يثبت بالسكوت على قول قاضى

قوله بيانا محضا الخ هذا اشبه  
بجنان حجة البيان لا بناء على الحكم الاول  
بالنسخ الى الشارع وليس فيه معنى التبدل لانه  
كان مطروحا عند الله تعالى انه ينتهي في وقت  
كذا بالنسخ فهو بالنسخة اليه بين المدة  
لا رافع وجبة التبدل بالنسخة اليه بين المدة  
لانه زال ما كان ظاهرا للثبوت وعقد شيء  
اخر



قوله الاحكام العقلية مثل وحدانية الله تعالى لانها واجبة وقوله العقائد منها ما هو عقلي كما بررناها  
ما هو سمعي كعقائد القبر

والرد عليهم لان جواز النسخ معلوم من الدين  
بالضرورة ولذا قال في التقييد وقد انكره بعض  
المسلمين وهذا لا يتصور من مسلم وبعض الروايات  
**وعلمه** اي النسخ **حكم شرعي** لم يلحقه تأييد وتوقيت  
كدا في التلويح **بجمل الوجود والعدم** كالامر والنهي  
والخير في احكام الشرع **في نفسه** خرج به الاحكام  
العقلية والمحسنة والعقائد والاختيار بين الامور  
الحاضرة والحاضرة والمستقبل مما يؤذي الى كذب  
او جهل **لم يتحقق به** اي بالحكم ما ينافي **النسخ من**  
**توقيت** لان النسخ قبل الوقت **بداء او تأييد**  
ما دام دار التكليف **نصا** كقوله عليه الصلاة والسلام  
الجهاد ما من الى يوم القيمة **او دلالة** كالشرائع التي  
قبض عليها الرسول عليه السلام فانها مؤبدة  
اذ لا يبي بعده **وشروط** اي شرط جواز النسخ **التمكن**  
**من عقد القلب** اي من الاعتقاد **دون زيات**  
**يسع الثقلين من الفعل خلافا للمعتزلة** وبعض  
الحنا بلة والكوفي والصيرفي واما الفعل فقير  
لا زما اتفاقا لما ان حكمه اي النسخ **بيان المدة**  
**عمل القلب عندنا** اهلنا **ولعمل البدن تبعها**  
فانه تعالى ابتلانا بما هو متشابه ويلزمنا اعتقاد  
الحق فيه **وعندهم هو بيان مدة العمل بالبدن**  
لانه المقصود فقبله يصير بمعنى البدن والغلط  
ولنا انه عليه الصلاة والسلام امر ليله المعراج  
بمحسن صلاة ثم نسخ ما زاد على المحسن وكان  
ذلك العقد لانه عليه السلام اصل هذه

الامة

الامة فكان عقده كعقد الكل على انه لا يشترط  
علم الكل ولم يكن شمة الثمن من الفعل **والقياس**  
**لا يصلح ناسخا** ولا منسوخا **وكذا الاجماع عند**  
**المجتهدين** اذ لا اجماع في حياة الرسول عليه السلام  
ولا نسخ بعده لكن افاد بين الكمال انه قد  
ثبت به النسخ كنسخ كتاب المتعة فانه ثبت باجماع  
الصحابه **واغنا بجواز النسخ للكتاب بالكتاب**  
بحرفا نسخ الصلح الجليل بخوفا قتل المشركين  
**والسنة** بالسنة نحو كنت نهيتمكم عن زيارة القبور  
الا فزوروها **استنفا** ونسخ الكتاب بالسنة  
وبالعكس والمراد الخير المتواتر بمثله والاحاد  
بمثله ونسخ الاحاد بالمتواتر اولى بالجواز من  
نجيم **مختلفا خلافا للشافعي في المختلف** كقوله  
عليه السلام تكثروا الاحاديث من بعدى  
فاذا روي عنى لكم حديث فاخرضوه على كتاب الله  
فان وافقوه وافقوا وافقوا فاقبلوه وان خالفه  
فردوه ولنا انه عليه السلام كان يصلي الى الكعبة  
ثم صلى بالحدية الى بيته المقدس بالسنة ثم  
نسخ بالكتاب وامر العرض فيها اشكل تاريخه  
او شك في صحة اسناده بدليل تكثروا الاحاديث  
من بعدى في ميزان الفقه آية الوصية للوالدين  
والاقربين نسخت بحديث لا وصية لوارث  
**والمسوخ من الكتاب انواع التلاوة والحكم وهو**  
نسخ من القرآن في حياة الرسول عليه السلام  
بالانسا **والحكم دون التلاوة** نحو لكم دينكم ولي

واما نسخ المتواتر بالاحاد فنسخه  
المجتهدين لانه لا يقاوم ولا يجلله



قوله لعصمة الانبياء عن الكبار والصغار العصمة عدم قدرة المعصية واختلاف عصمتهم من الذنوب والحق انه لا يمتنع قبل البعثه واما الواقع فالمشهور انه لم يبعث نبي قط اشرك بالله تعالى طرفة عين ولا من تشاء فمما شأ سفيها وبعد البعثه الاتفاق على عصمة النبي عن عدم ما يحمل بما يرجع الى التبليغ كالكذب في الاحكام وكذا غلطا ونسبا ناعدا عند الجمهور واما غير ما يحمل بذلك من الكبار والصغار الخسبة فالاجماع على عصمتهم على تعدها واما ما ورد في القرآن مما يفهم من ظاهره الزعم فيقول

**ولي دين والتلاوة دون الحكم كقراءة فاقطعوا**  
**ايما نحر او شئ وصق** بيان النوع الرابع فان  
الثلاثة نسخ الاصل وهذا نسخ الوصف في العلم  
مع بقاء اصل الحكم **وذلك مثل الزيادة على النهي**  
**فانها نسخ معنى عندنا وعند الشافعي تخصيص**  
**لا نسخ حتى ابينا زيادة النهي** جدا اما بسياسة  
فيجوز على نهى الجلد بخبر الواحد وهو حديث  
البكر بالكر فتد في الزيادة لان نقض جزء او شرط  
نسخ اتفاقا كما في التعريض **وزيادة قيد الامكان**  
**في الكفارة العامين والظهار بالقياس على كفارة**  
**القتل لان النهي لا ينسخ بخبر الواحد والقياس**  
**فصل افعال النبي صلى الله عليه وسلم الصادة**  
**عن قصد** ولذا قال **سوى الزلة** لانها اسم لفعل  
غير مقصود في نفسه وليست بمقصودة و  
تسميتها بها في وعصي ادم ربه بحاجز لعصمة  
الانبياء عن الكبار والصغار لان الزلات  
عندنا اربعة بالنسبة البناء **مباح** **ومستحب**  
**واجب وفرض** واختلف في افعال محاليس  
يسهو ولا طبع ولا يختصا به على اقوال و  
**الصحيح عندنا** ما قاله الجصاص **ان ما علمنا**  
**من افعال عليه السلام واقعا على جهة اى صفة**  
**من وجوب او نحوه يقتدى به في ايقاعه على**  
**تلك الجهة** ومالم يعلم على اى جهة فعليه عليه  
**السلام قلنا فعله على اى صفة اذ افعال**  
**هو الا باحة لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول**

**فصل افعال النبي صلى الله عليه وسلم**

قوله وتسميتها بها في وعصي ادم ربه بحاجز  
او كونها لم قصد منه عن عمد بل بقوله  
تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنبئ  
تعالى وانما نسب العصيان اليه حيث لم يثبت على  
ما امر به ولم ينص عليه عليه حتى رجه  
الشيطان الفرصة فوسوس اليه قال  
تعالى ولم نجد له عزما اى تشبها وتصمما  
على الامر فعاقبه الله تعالى ترك ذلك  
وان كان بالنسبة لنا ليس بعصية  
توجب مثل هذا الجزاء فهو من باب  
حسنات الارباب سيئات المقرين  
قوله بالنسبة البناء انما قال ذلك لان الوجوب  
الاصطلاحي وهو ما ثبت به ليل في اضطرار  
لا تصور في حقه عليه السلام لان الدلائل  
كلها قطعية في حقه صلى الله عليه وسلم وكذا في حق  
من سمع الدلائل من في النبي صلى الله عليه وسلم

اجزاء ما ابلغه  
بالاجزاء الا ان الله

الله اسوة حسنة تنصير على جواز التماسي به  
في افعاله حتى يقوم دليل الخصوص ونحو تنبيه  
ما يكره في حقه قد يستحب في حقه صلى الله عليه وسلم  
ولم يلجأ عليه فمما تعلينا لجواز **الوحي نوعان**  
**ظاهري** انه من الله تعالى **وباطن** بالاجتهاد  
**فالظاهر ثلاثة ما ثبت بلسان الملك** **فوقع**  
**في سمعه** اى سمع النبي عليه السلام **بعد علم**  
**بالمبلغ باية قاطعة** بان خلق فيه علما ضروريا  
بان المبلغ ملك نازل بالوحي من الله تعالى  
**وهو اى ما ثبت القرآن الذي انزل عليه بلسان**  
**الروح الامين** كما قال تعالى قل نزل روح القدس  
**او ثبت عنده** ووضعه له **باشارة الملك من**  
**غير بيان بالظلام** كما قال عليه السلام ان روح  
القدس نفث في روحي ان نفسي ان تموت حتى  
تستكمل رزقها **او تبدي لقلبي اى ظهوره**  
**شبهة بالهام من الله تعالى بان اراه بنور**  
**من عنده** كما قال لتحكم بين الناس بما اراك  
**الله والباطن من الوحي ما ينال باجتهاد**  
**الراى بالتأمل في الاحكام المنصوصة واختلف**  
**في جوازه في حقه عليه السلام فابى بعضهم ان**  
**يكون هذا من حظه عليه السلام واجازه**  
**بعضهم مطلقا وعندنا هو ما مور بانظار**  
**الوحي فيها لم يوح اليه ثم العمل بالراى بعد انقضاء**  
**مدة الانظار بخوف فوت الخاتمة لعدم**  
**امر الاعتبار الا انه عليه السلام معصوم عن**

**مبحث الوحي**  
**نوعان**

قوله اى ما ثبت بمعنى ان الفهم على الغيب  
ولا يجوز عوده على الخسبة وهذا الظاهر لانه  
اخر وقوله القرآن بالرفع خبر عن هو كان  
المناسب حذفه والاقتصار على قول المصنف  
الذي انزل اذ لا يقتضيه به  
قوله في روحي بالضم القلب  
قوله الا انه عليه الصلاة والسلام هذا اجاب عما قاله  
الاولون من ان الراى المحتمل للخطا يكون لغيبه  
ونفريه ان الحكم انما لا يحتمل الخطا واصل  
او يحتمله فالاول ما ثبت بالوحي  
اما ان يحتمله اية او عقلا او بحسنة من وفاق  
لا يقاء فالاول ما ثبت بواى العتمة من وفاق  
ما ثبت بواى النبي صلى الله عليه وسلم فانه وان  
احتمله ابتداء لكنه لا يحتمله بقاء لانه  
معصوم عن الفهم على الخطا

قوله الوحي النبوي وهو قوله تعالى فاصبروا  
يا اولي الابصار لا اولي الناس بهذا الوحي







**قوله** اختلفوا لم يجز تقليد الصحابي لانهم لما اختلفوا ولم يحاج بعضهم بالحديث المرفوع سقط احتمال السماع وتعين وجه الراي والاجتهاد فصار تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس وذلك يوجب الترجيح فان تعذر يعمل المجتهد باسرها شاء **قوله** وظاهر الرواية لا قال ابن نجيم ويجب الاعتماد على ظاهر الرواية

واختلفوا في الافتاء في الخاتمة يعني بقوله وذكر الزيلعي الفتوى على قوليهما وفي الظهورية اختاروا النصف القوية وبه يعني **وهذا الاختلاف** المذكور في تقليد الصحابي في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم اذ لو اختلفوا لم يجز تقليد الصحابي ومن غير ان يكون ثبت ان ذلك القول بلغ غير قائله فسكت مسلم له اذ لو ثبت لكان اجماعا لم يجز مخالفا له والمحصل ان تقليد الصحابي يجب اجماعا في شاع فسكتوا مسلمين ولا يجب اجماعا فيما ثبت الاختلاف بينهم واختلف في غيرهما لما مر ولو قال المؤلف وتعمل الاختلاف هو عالم يعلم اتفاقهم ولا اختلافهم لكان اخصر **واما التابع فان ظهور فتواه في زمن الصحابة كشرح خالف عليها** ورد شهادته الحسن وكان على سري شهادة الابن لابييه وابن عباس رجع الى فتوى مسروق في النذر بذيبح الولد فاوجب عليه شاة بعد ما كان يوجب مائة من الابل كالدية **كان مثلهم في وجوب التقليد عند البعض** وهو رواية النوادر عن ابي حنيفة راجح **وهو الصحيح** وظاهر الرواية لا وان لم تظهر فتواه كان كسابر ائمة الفتوى **باب الاجماع** هو لغة الانفاق وشرعا اتفاق مجتهدى هذه الامة في عصر على امر ديني

**بمعجم الاجماع** العلم كرامة لهم لقوله تعالى ومن شاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى وهو رواية النوادر عن ابي حنيفة راجح **وهو الصحيح** وظاهر الرواية لا وان لم تظهر فتواه كان كسابر ائمة الفتوى **باب الاجماع** هو لغة الانفاق وشرعا اتفاق مجتهدى هذه الامة في عصر على امر ديني

ديني

ديني اجتهادى بحديث يحصل به عالم يكن قبل **ركن الاجماع** نوعان عزيمة وهو ما كان اصلا في الباب لان العزيمة هي الامر الاصل **وهو التكلم** منهم اي من اهل الاجماع بما يوجب الاتفاق من الكل على حكم او شروعهم في الفعل ان كان من بابيه اي من باب الفعل كما اذا شرعوا جميعا في المزارعة والمصارعة وفي التفرس عن الميزان الاجماع الفعلي يدل على حسن ما فعلوا وكونه مستحبا ولا يدل على الوجوب عالم توجد قرينة كاجماع الصحابة على الاربع قبل الظهور وان سنة لا واجب اه **ورخصة** وهو ان يتكلم البعض او يفعل به البعض دون البعض بان سكت الباقى بعد بلوغ ذلك اليهم ومضى مدة التامل لئلا شمة خوف فتنه ويسمى الاجماع السكوتي وفيه خلاف الشافعي فانه ليس باجماع وصح عنه ان الصبرة للاكثر **واهل الاجماع من كان مجتهدا** فلا اعتبار باتفاق العوام وفقه ليس باصولي واصولي ليس بفقير كما في التفرس **الا فمما يستغنى عن الاحتياط** كما صول الدين واتحاد الركعات والاستحسان فاجماع العوام فيه كاجماع المجتهدين وليس فيه اي المجتهد هو اي بدعة ولا فسق لسقوط العدالة وصريح في التلويح بان المبتدع من امة الدعوى دون المتابعة كالكفار ومطلق الاسم لامة المتابعة المشهود لها بالعصمة انتهى **وكونه** اي الاجماع من الصحابة او العترة

**قوله** ومن مددة التامل وهي ثلاثة ايام او مجلس العلم قوله ويسمى الاجماع السكوتي لان لا يكون حاجة وان كان من الادلة القطعية بمنزلة العلم من النصوص قوله بدعة يدعو الناس الى ما يبطئ من البنية والظلمة وليس من امة على الخلاف لان الامة تدين اجابا وهم المستوفون واما قوله وهم الكفار واهل البدع ليسوا الا بدعة ولا هو ولا بدعة ولا يخلون حتى قوله فمما يستغنى عن الاحتياط

**مطلب اهل الاجماع** من كان مجتهدا



قوله من الصحابة اختلف في الاجماع هذا هو مقتضى يقوم دون قوم من امة محمد صلى الله عليه وسلم ام لا فقال بعض المشايخ انه مقتضى بالصحابة لانهم هم اصول فامور الدين وقال بعضهم يقتضي بغيره الرسول لظاهرهم عن الرجس وقال بعضهم يقتضي باهل المدينة لقوله عليه السلام ان المدينة طيبة تقتضي خيبتها والخطا حيث وعندنا لا يقتضي بطائفة من هؤلاء لان ما يدل على انه حجة لا يقتضي الاحتصاص بواحد من هؤلاء

**وكذا اهل المدينة ليس بشرط** لا إطلاق الأدلة ولنا إطلاق الأدلة كقولنا نعم خيرا وكونه كذلك جعلناكم امة وسطا وقوله عليه السلام لا تجمع امتي على الفلاة وما رواه المسلمون حسنا فهو حسن **وانقراض العصر** لموت مجتهد به بعد اتفاقهم ليس بشرط خلافا للشافعي ومثله فيما اذا رجع بعضهم بعد الانقضاء يصح عنده لا عندنا لما قدمنا **وقيل بشرط للاجماع اللاحق** عدم الاختلاف السابق اي الخلاف المتقدم يمنع من الاجماع المتأخر عند اي حنيقة روح كما هو مذهب الشافعي روح **وليس هو كذلك** اي لا يمنع في الصحيح بل هذا اجماع عند اصحابنا جميعا لان دليل حجية الاجماع لم يفصل وانما نقض قضاء القاضي بجواز بيع ام الولد لشبهة الاختلاف والشرط في انعقاد الاجماع اجماع الكل وخلاف الواحد الصالح للاجتهاد مانع من الاجماع عندنا كخلاف الاكثر لاحتمال ان يكون الحق مع ذلك الواحد المخالف وصح الرضي في اصوله ان ذلك المخالف ان سوغوا لم ذلك الاجتهاد ولم يثبت حكم الاجماع ولا ثبت **وحكمه في الاصل ان يثبت المراد** به اي بالاجماع شرعا على سبيل اليقين والقطع حتى يكفر باحده كقوله نعم ويتبع غير سبيل المؤمنين **والداعي** اي صيغته الاجماع قد يكون

قوله وانما نقض قضاء القاضي جوازي في سؤال وهو انه اذا كان عدم اشتراط انتفاء الاختلاف لصحة الاجماع قول اصحابنا جميعا في نقض قضاء القاضي بجواز بيع ام الولد المختلف فيه عند الصحابة مع انه قد اجمع التابعون على انه لا يجوز البيع فلو كان الاجماع صحيحا لما قال بالنقض وقيل لا ينفذ بيع ام الولد وح فلا ورد اصلا

قوله عندنا خلاف للبعض فانه يقول خلاف اتفاق الكل ليس بشرط بل الاكثر كاف لقوله عليه السلام عليكم بالسواد الاعظم ولنا ان حجة اجماع الامة قاضية واحدة من اهلها لا يكون اجماعا ولا حجة قطعية ولا طائفة لانه ليس بكتاب ولا سنة ولا قياس ولا دليل من الاذلة المتعبرة والمراد من السواد الاعظم عامة المسلمين من الامة المظففة وهم اهل السنة قوله ومع الرضي وانما هو ان لفظة الرضي تحريف وقد نقل في الضمير عن المرحوم والرازي ومثل الاول بخلاف آبي بكر رضي الله عنه والثاني بخلاف آبي موسى رضي الله عنه في نقض النوم قوله حتى يكفر باحده لان الاجماع حجة فاطعة فمن انكر ما ثبت بالحجة ككفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر وان كان قطعا فقبل يكفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر وان كان قطعا فقبل يكفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر وان كان قطعا فقبل يكفر

من كان اجماعه كسبا لا يكفر باحده ككفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر وان كان قطعا فقبل يكفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر وان كان قطعا فقبل يكفر

**من اخبار الاحاد والقياس** وقد يكون من الكتاب قيل وقد ينعقد لا عن دليل بل بالهام وتوفيق ورده في الاسرار واخاد ان دليله لم ينقل اليها استغناء عنه بالاجماع **واذا انتقل اليها اجماع السلف** اي الصحابة باجماع كل عصر على نقله كان كنقله الحديث المتواتر فيوجب العلم والعمل قطعا كاجماعهم على فريضة الصلاة **واذا انتقل اليها بالافراد** كقول حبيدة ما اجمع الصحابة على شيء كاجتماعهم على مخالفة الاربع قبل الفجر كان كنقل السنة بالاحاد فيوجب العمل فقط ثم هو اي الاجماع على مراتب فالاقوى اجماع الصحابة نصا كاجماعهم على خلافة الصديق رضي الله عنه فانه مثل الامة والخير المتواتر حتى يكفر باحده ثم بعده الذي نص البعض من الصحابة وسكت الباقون ولا يكفر باحده بل يضل ثم اجماع من بعدهم من كل عصر على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم فهو بمنزلة المشهور يضل باحده ثم اجماعهم على قول سبهم فيه مخالف ففهم كثر في الاحاد لا يضل باحده والامة في عصرها اذا اختلفوا في مسئلة على افعال كان اجماعا منهم على ان ما عملوا عداها اي ما عدا تلك الاقوال باطل لان الحق لا بعد واقوالهم وقيل هذا في الصحابة خاصة والحق الاطلاق باب القياس القياس في اللغة التقدير وفي الشرع تقدير

قوله كقول حبيدة وتمام الاستقار بالجماع وخبر كتاب الاخت في عدة الاخت قوله نعم هو على مراتب يريد ان يبين مراتب الاجماع في القوة والضعف وجب تقديم البعض على البعض والحاصل ان الاجماع لا يخلو اما ان ينعقد من الصحابة او من بعدهم اما الاول فاما ان يقع بتبصير الكل او بتبصير البعض وسكون الباقين فالاول مقدم على الثاني واما الثاني فهو ان سبقوا فيه او لم سبقوا فالثاني مقدم على الاول قوله حتى يكفر باحده لانه بمنزلة الامة قوله والامة التي تتوفي عنها زوجها عدة الحامل التي توفي عنها زوجها فمقتضى ما بعده الاجل من بعضهم بوضع الحمل وفي الجدة مع الاخوة بعد موت كل المال له وبعضهم بغيره وانقول بالاكتماء والا شهور قبل قيل وضع الحمل وبحرمان الحد سما لم يقل به احد

من كان اجماعه كسبا لا يكفر باحده ككفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر وان كان قطعا فقبل يكفر واما الحكم الشرعي المجمع عليه ككفر وان كان قطعا فقبل يكفر



سابقہ

سائغ اى جائز كالتامل في الانسان الشجاع لا  
ستغارة اسم الاسد له **والقياس نظيره** اى نظير كل  
واحد من التاملين **وبيانه** اى التامل بالوحيقين  
يتحقق في قوله عليه السلام **المنطقة بالمنطقة**  
**فالنصب** **ابيعوا المنطقة بالمنطقة** اذ الباتقضى  
فعلا وروى بالرفع بتقدير ضفاف اى بيع  
المنطقة والاخبار من الشارع بمنزلة اجار  
بحرى الامر وحيث كانت **المنطقة مكيل** اى  
له صلاحية الكيل **قويل** بحسبه وقوله مثلا  
**بمثل حال لما سبق** من تقدير بيعوا اى حال  
كونها متماثلين **والاحوال شروط** لانها صفات  
والصفة مفيدة كالشروط فان قوله انت طالق  
راكبة بمنزلة قوله ان ركبت فانت طالق اى  
**بيعوا بهذا الوصف** وهو التماثل وكان الامر  
وهو بيعوا **للايجاب** باعتبار الوصف وذلك  
لان البيع مباح بالاجماع فلم يمكن تسليط الامر  
عليه **فصرف الامر الى الحال** وهو مثلا **مثل القى**  
**هو شرط** للجواز فكانه قاله اذا بيعت المنطقة  
فلا يحل للمائلة **واراد بالمثل القدر** وهو الكيل  
في المكيل والوزن في الموزون دون غيره **بدليل**  
**ما ذكره بحدِيث** اخر **كميلا بكيل** ووزنا بوزن مكان  
مثلا **بمثل** **واراد بالفضل** في قوله والفضل ربا الفضل  
**على القدر** اذ لا ربا في حصة حقتين مالم يبلغ  
نصف صاع فصا **ربما** ذكرنا حكم **المضى**  
**وجوب التسمية بينهما** اى بين المنطقة

احكاما في غير انصب  
 قوله يتقدّر بمضاف وعليه فالخبر مخدوف  
 لان الحال لا تصلح للخبرية ورجوز تقدير  
 واجب وعليه فلا حاجة الى قوله والاختيار  
 من الشارع وقد يجعل الرفع على ان يكون  
 قائما مقام الفاعل للفعل المبني للمجهول  
 اي نساء  
 قوله كمثل نفضي ان يفر بالنصب  
 ولا ساعدة ابرسم على النفس والكلام  
 ما يتفق به الظرف وهو حيث  
 قوله اي حاد كونهما متماثلين بشرط ان  
 الحال مجموع مثلا بمثل الا انه اجري  
 الاعراب على الخبر الاول كما في كلمة  
 فاه الى فاه

قوله نصبر في الامر الى الحاد كما في قوله  
نفاقرهان تقبضه حيث يصير الایجاب  
الى القبض لا الخس الرهن فانه يباح  
فصبر القبض شرط الجهد اذ الرهن  
قوله فانه فقال ولا فرق ان يكون الشيء  
مباحا ويجوز رعاية شريطة عند الاقدام  
عليه فالتمسك بباح والاشهاد عليه  
شرط عند الاقدام عليه  
والجاء في عن العوض لا يطلق الفضل من  
الجوده وغيرها

المطبخ



والخطة في القدر ثم المحرمة للفضل تثبت بناء  
على نوات حكم الامر وهو التسوية وهذا المذكور  
من وجوب التسوية وحرمة الفضل حكم النص  
والسبب الداعي اليه الى وجوب التسوية القدر  
والجنس لان ايجاب التسوية في القدر بين  
هذه الاموال المتبينة بجنسها يقتضي ان تكون  
هذه الاموال امثالا متساوية وان تكون كذلك  
الا بالقدر والجنس لان المماثلة بين الشيئين  
تقوم بالصورة اي الذات والمعنى لكل محدث  
وذلك بالقدر لانه يسوي الصورة واليه اشار  
بقوله مثلا مثل والجنس لانه يسوي المعنى واليه  
اشار بقوله الخطة بالخطة وقد يضاف الى الحكم  
علة العلة ولم يعتبروا العلة هنا لانه لا  
ينبغي التفاوت واعتبروه في ضمان العدوان  
للضرورة وفي السلم لانه شئ للرخصة فتسوي  
فيه حتى جوزوه في غير المثلي كالشباب كما في  
المكلاات والموزونات وسقطت فية  
المجودة في الرويات بالنهي وهو قوله عليم  
السلام جيدها وورد فيها سواء هذا الى  
كون الداعي الى وجوب التسوية القدر  
الجنس حكم ثابت باشارة النص لان الراي  
ووجدنا الارز وغيره محال يوجد فيه  
كالرخن والخصي امثالا متساوية اي قابلة  
للتساوي بالتسوي المذكور فكان الفضل على  
المماثلة فيها فضلا عما ليا عن العوض

في عقد البيع مثل حكم النص في الاشياء  
السيئة المنصوصة بلا تفاوت فلزمنا اثبات  
اي اثبات حكم النص كما هو على طريق الاعتبار  
الحامو زيه والمحاصل ان الداعي الى هذا الحكم القدر  
والجنس لان بهما تثبت المساوات صورة ومعنى  
فاذا وجدنا هذه العلة في سائر المكيلات والموزونات  
اعتبرناها بالخطئة والذهب وهو اي القياس  
المذكور **نظير الخلالات** ليس بينهما فرق  
باعتبار النظر في السبب والحكم **فان الله تعالى**  
**قال هو الذي اخراج الذين كفروا من اهل**  
**الكتاب من ديارهم** لا اول الحشر بقوله تعالى  
فاعتبى واياولى الا بصار **فالاخراج من**  
**الديار عقوبة كالقتل** قال تعالى ولو انا كتيبتنا  
عليهم ان يقتلوا انفسكم واخرجوا من ديار  
كم قال التحدير دليل انه بمنزلة **والكفر يصالح**  
**واعماله** اي الاخراج كما يصالح سببا للقتل  
**واول الحشر يدل على نكواة العقوبة** لان الاول  
يدل على ثاب بعده والحشر اخراج قوم من  
مكان الى اخر واللام بمعنى في واخره او ان جلام  
عمود على الله عنه في خلافته الى خبيث ثم دعانا  
سبحانه وتعالى الى الاعتناء بالتأمل في معاني  
النص بقوله فاعتبروا للتعلم به اي بما وضع  
لنا من المعنى **فيما لا نص فيه** فنعتبر احوالنا  
باحوالهم توقيا عما نزل به فكذلك ههنا  
احكام الشرعيات **والاصول** اي الكتاب و

قوله لان الاول يدل على ثانياً  
 او لغة وقيل لا يدل به دليل  
 انه لو قال اول عبد اشتريه فهو حر  
 فاشترى عبداً يفتق من غير توقف على شراء  
 عبد آخر ورد بان الاول لا يدل على الثاني  
 لغة لا محالة وان لم يتوقف على وجوده  
 كما في كلمة كذا فانها تقتضي التكرار وان  
 لم يتوقف على وجود الفعل الثاني في  
 حق الحث  
 قوله فكذا لا ههنا اي بطريق الدلالة  
 لا القياس حتى يكون اثبات القياس  
 بالقياس بيانه انه تعالى لما اهل فاء التعليل  
 وهو ان كل كلمة  
 وقصة كلامية  
 لا يفتقر  
 وانما تكون عبارة  
 في قوله  
 فاعلم ان  
 على قوله



والسنة والاجماع **في الاصل معلولة** اي ذات  
 علة مثل النصوص في المقدمات من العبادات  
**الا انه لا بد في ذلك التعليل من دلالة التحيز** اي  
 يحيز ما هو العلة عن غيرهما اذ لا يجوز التعليل  
 بكل وصف ولا بد قبل ذلك التعليل والتحيز  
**من قيام الدليل على انه للمحال** اي ان النص في  
 حال القياس **شاهد** اي معلول ولا يكون  
 الاصل في النصوص التعليل **ثم للقياس تفسير**  
**لغة وشريعة كما ذكرنا وشرط وركن وحكم**  
**ورفع فشرطه اربعة ان لا يكون الاصل في**  
**المقيس عليه مخصوصا بحكمة** اي حكم الاصل  
**بسبب نص اخر** دال على الاختصاص **كقبول**  
**شهادة حزيمة** وجده نص بقوله عليه السلام  
 من شهد له حزيمة فهو حسيم وسماه ذا  
 الشهادة بين كرامة له فلا يقاس عليه غيره وان  
 كان افضل كما في بكر لثلاث بطل الخصوم فيه وان  
**لا يكون الاصل معد ولا به** اي ما لا بد من  
**القياس كبقاء الصوم مع الاكل** ناسيا جدي  
 ثم على صومك انما اطعمك ربك فلا يقاس  
 عليه المخطى **وان يتعدى** وهذا الشرط الثالث  
 مفيد بقبول خمسة ذكرها بقوله **الحكم الشرعي**  
 اذ القياس لا يجري في اللغة **الثابت بالنص**  
 اي الكتاب والسنة والاجماع لا بالقياس وكون  
 المتعدى **بمعنى** بلا تغيير في الفرع لحكم الاصل من  
 الاطلاق والتقييد **موقوف** وكون المتعدى **الموقع**

هو

**هو نظيره** اي نظير الاصل في العلة والحكم وكون  
 الفرع **لا نص فيه** قطعي الدلالة لا نوح لا مباح  
 للاجتهاد **فلا يستقيم التعليل لاثبات**  
**اسم الزنا للواطئة** تفريع على القيد الاول **لانه**  
**ليس بحكم شرعي** وانما هو من الاسماء وانما  
 يجد عند هذا على وجه مطلق بدلالة النص لا  
 بالقياس اذ لا قياس مع اللغة **ولا صحة اظهار**  
**الذمي** قياسا على صحة طلاقه كالمسلم وانه  
 تفريع على الثالث **لانه** اي التعليل **تغير المحرم**  
**الابتنائية بالكفارة في الاصل** وهو ظاهر  
 المسلم **الاطلاق فيها** اي المحرم في الفرع وهو  
 ظهار الذي **من الغاية** وهو التكفير حاصله  
 ان المحرم في المسلم مغيها بالكفارة وفي الذمي  
 مؤبد لا ينتهي بها لعدم اهليته لها فلا يقاس  
 على المسلم خلافا للشافعي **رج** **ولا يستقيم التعليل**  
**لنقدية الحكم من الناس في الفطر والاشكره**  
**المخاطي** تفريع على الرابع **لان عذرهما دون**  
**عذره** اذ النسيان مضاف الى صاحب  
 الحق بدليل انما اطعمك الله بخلافها **ولا**  
 يستقيم التعليل **بشرط الايمان في رقة**  
**كفارة اليمين والظهار** تفريع على الخامس **لانه**  
**تعدية الى شيء فيه نص تغييره بالتقيد كما**  
 هو والتحقيق ان جميع الشروط المذكورة للقياس  
 راجعة الى شرط مركب من امرين وهو التقيد  
 من غير تغيير كما بسطه ابن نجيم **والشرط الرابع**



ان يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان قبله  
لان تغيير الراي باطل وانما خصصنا القليل  
الذي لم يتدخل تحت الكيل من قوله عليه السلام  
**لا تسعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء**  
مع انه يتم القليل والكثير لا بالتعليل بل بدلالة  
النص **لان استثناء حال التثنية** بقوله  
الا سواء **دل على عموم صدره** اي صدر  
الكلام وهو الطعام **في الاحوال** اي احوال البيع  
الطعام وهي ثلاثة تساوي تفاضل مجازفة  
**ولن يثبت ذلك** اي هذه الاحوال **الا في الكثير**  
المعلوم بالكيل فكان اخرا الكلام دلالة على ان  
اوله لم يتناول القليل **فصار التفسير بالنص**  
اي بدلالة حال كونه **مصاصا للتعليل** لا  
انه حصل به اي بالتعليل فان الاستثناء يدل  
ان القليل ليس بمراد وتعليلنا بالكيل بدلالة  
انه ليس بمحل فتوافقا **وانما سقط حق الفقير**  
**في الصورة** اي ذات شاة الزكاة وجازت  
القيمة باذنه **فما الثابت بالنص** لا بالتعليل  
بدفع الحاجة **لان نصا وعدا** **راق الفقير**  
**الفقر** بقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على  
الله رزقها **ثم اوجب ما لا يسمى** كالشاة و  
البقرة **على الاغنيا** **نفسه نصا** بضموض الزكاة  
**ثم امر الاغنيا** **بالتحيز** **المواعيد** **الفقر** **من**  
**ذلك المسمى** **وذلك المسمى** لا يحتمل اي الاغنيا  
للفقر من عينه **مع اختلاف المواعيد** **حاجتها**

لاختلاف

لاختلاف حاجاتهم فكان الامور باجازها اذا  
**بالاستدلال** بدلالة النص المصاحب للتعليل  
لا بالتعليل **وكنه** اي القياس اربعة اشياء  
التي بها بقوله **ما جعل علما** اي وصف جعل علامة  
**على حكم النص** **فما** اي من الاوصاف التي **اشتغل**  
**عليه النسخ** **النص** اي ثبت حكمه كما شتم  
نص الربا على الكيل والجنس **وجعل الفروع**  
**نظما له** **في حكمه** اي للنص في حكم النص يجوز  
وفساد وحل وحرمة وهو احتراز عن العلة  
القاصرة **بوجوده** **فيه** **اي بسبب وجود**  
ذلك الوصف في الفروع **وهو** **اي ما جعل علما** **باجاز**  
**ان يكون وصفا** **لا زما** **للمنصوص** كالتمنية  
فانها لازمة للمضروب عللنا بها زكاة الحلي  
**واسما** كالدوم في حديث المستحاضة فانه دم  
عرق انفجر فالدم اسم جنس والتعليل به يدل  
على اعتبار صفة النجاسة **وصفا عارضا** كالا  
نهار المذكور فانه وصف عارض والتعليل به يدل  
على اعتبار صفة الخروج **وصفا جليا** لا يحتاج  
الى التامل كالطواف في حديث الهرة بخمسة فانها  
من الطوافين **وخفيا** كالقدر والجنس في الربا  
**وحكما** اي يجوز ان يكون ذلك الوصف حكما  
شرعيا كتعليله عليه السلام قضاء دين الله  
تعالى بدين القباد في حديث الخنثية **وفردا**  
**كتعليل** ربا الشبهة بالجنس او الكيل **وعرضا**  
كتعليله تخزم التفاضل بالفرد مع الجنس



وكتليله عليه السلام في المستحاضة بالدم  
والانفجار **ويجوز** ان يكون الوصف الذي جعل  
علة **في النفي** اي المنصوص كالطواف في حديث الهرة  
**وعاينه** اذا كان **الفاير ثابتا به** اي بالنفي  
كتليل جواز السلم بفقر العاقد **ودلالة** اي  
دليل **كون الوصف علة** **بصلالة** **وعدا** **لله**  
**بظهور اثره** اي اثره في ذلك الوصف **في جنس**  
ذلك الحكم **المعلل به** كتاثير الاخوة لابوام  
في التقديم في الحيات على الاخوة لاب فيقياس  
عليه ولاية النكاح **ونعني بصلالة الوصف** **ملازمة**  
**وهو ان يكون على وفق العلة المنقولة عن رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم** وعن السلف  
اي الصحابة والتابعين اذ الكلام في العلة الشرعية  
المثبتة للحكم **كتعليقنا بالصغرة** **ولاية المناكح**  
بالتام جمع منكم بمعنى الانكاح فليجوز اجبار  
الثبوت الصغرة خلافا لما في الشافعي **ما يتصل**  
**به** اي بالصغرة **من العجز** **وانه** اي العجز مؤثر  
في اثبات الولاية **تأثير الطواف** الذي عمل  
به الرسول عليه السلام تطهيرا لسورة الهرة **ما**  
**يتصل به** اي بالطواف **من الضرورة** والضرورة  
تؤثر في اسقاط النجاسة فكذا الصغرة مؤثر  
في اثبات الولاية فكان التعليل به موافقا لتقليل  
الرسول صلى الله عليه وسلم **دون الاطراء** اي دلالة  
كون الوصف علة ما ذكرنا لا الاطراء اي الدوران  
كما زعم بعضهم ان الشرط اطراء الحكم مع الوصف

اي ترتيبه عليه **وجود** او يسمى الطرد او **وجود** او  
**عدم** ما يعني اذا بعضه اخر العدم ويسمى الطرد و  
العكس اي كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما  
وجد عدم عدم كالتحريم مع السكر فان الحظر  
تحريم اذا كان مسكرا وتزول حرمة اذا زال  
اسكاره يصير ورته خلا **لان الوجود قد**  
**يكون اتفاقا** كما في جميع العلل فانها لا تخلو  
عن اوصاف اتفاقية وكذا الدوران لا يدل على  
كون المدار علة للدائر لان الحكم كما يدور مع  
العلة وجمعا ويداوم مع الشرط ولا قائل  
بانه بان الشرط علة **ومن جنسه** اي من جنس  
الاطراء في كونه لا يصلح دليلا **للتعليل بالنفي**  
وبالعدم **لان استقصاء العدم** اي عدم العلة  
**لا يمنع الوجود** لعلة اخرى **من وجه اخر** لان الحكم  
قد ثبت بعلل شتى فشرط العلة عندنا ان  
لا يكون عدا ما وعنده الشافعية يجوز لتقليل العدم  
بالعدم اتفاقا وكذا الوجودي عندنا **كثير نقول**  
**الشافعية في عدم ثبوت النكاح بشهادة**  
**النساء مع الرجال** انه ليس بمأثر فاشبه الحدود  
فلا يصح بشهادتهما **الا ان يكون السبب**  
**معيئا** ليس له سبب اخر فيصح التعليل بالنفي  
عندنا **كقول محمد بن** **في ولد الفص** اي موقوف  
الداية المفصولة **انه لم يضمن** **لان لم يفسد**  
اي الولد لان سبب الضمان هنا هو الفص  
لا غير **ومن جنس الاطراء** ايضا **الاحتياج**



**بما يستصحب الحال** وهو الحكم ببقاء امر كان  
 في الزمان الاول ولم يتضمن عدمه وليس بحجة عندنا  
 لان الدليل **المثبت** للحكم **ليس بحقيق** اي لا يدل  
 على البقاء لان البقاء غير الوجود وفيه تغلّب سببه  
 ابن كمال باشا **وذلك** اي الاحتجاج انما  
 يتحقق **في كل حكم عرف وجوبه** اي ثبوته بدليله  
 اما قبل الاجتهاد فطلب الدليل فلا يعمل به اجماعا  
**ثم وقع الشك في زواله** اي الحكم **كان استصحاب**  
 يجوز ان يكون جزاء شرط مقدري فاذا كان  
 كذلك كان استصحاب ويجوز ان يكون خارجا  
 يخرج التعليل بحذف ما يدل عليه وتقديره وذلك  
 في كل حكم كذا وكذا فانه كان استصحاب **حال البقاء**  
**على ذلك موجبا** اي دليلا ملزما **عند الشافعي**  
 ومالك وكثير من الحنفية ذكره ابن نجيم **وعندنا**  
**يكون حجة هو موجبة** اي ملزمة لا ملزمة  
**ولكنها حجة دافعة** اي مبقية كان على ما كان  
 كالبدن صلح حجة للدفع لا للالزام وفي التخيير والوجه  
 انه ليس بحجة اصلا والدفع استمراره الا على  
**حتى قلنا في الشقص** اذا بيع من الدار وطلب  
**الشريك الشفعة** فانكر المشتري ملك الطالب  
 فبما في يده ان القول هو له اي المشتري ولا تخبر  
**الشفعة الا بيمين** يقسمها الطالب على ملكه  
 ما في يده لان انبيد دليل الملك ظاهر والظاهر  
 الدفع لا للالزام **وقال الشافعي** **عند غير**  
 الشفعة **لانه** يصلح للدفع والالزام عنده **ومثله**

ومثله الاحتجاج بنحوه  
 الاشياء كقول زفر في المرافق  
 ان من الغايات ما يدخل في الغيا  
 نحو الحجة الاقصر ومنها ما لا يدخل  
 فنظرة المفسر والمفسر لانه دخل في المعال  
 الغريم ونحوه ثم اتوا الصيام الى الليل  
 وهذا فاسد لانه محل بغيره لانه انما  
 لا بد له من المرافق بالثبوت

**الاحتجاج**

**بما يستقل بنفسه** في اثبات الحكم **الاوصف** **فمع**  
**الفرق** بين الاصل والفرع **كقولهم** اي بعض الشافعية  
 في مسالكهم من الفرع فكان حديثا كما اذا سئله  
**وهو يقول** وهذا فاسد لانه قياس بلا مقيس  
 عليه ومثله الاحتجاج بالوصف **المختلف فيه** اي في  
 كونه علة للحكم **كقولهم** في بطلان الكتابة **الحالة**  
**انه عقد لا يمنع من جواز التكفير** بالاعتناق  
**فكان العقد فاسدا كالكتابة بالخبر** وهذا فاسد  
 اذا الكتابة الموجبة كذلك عندنا لا تمنع من التكفير  
 فلم يكن عدم المنع عن التكفير دليلا على فساد الكتابة  
**ومثله الاحتجاج** **بما لا شك في فساد** **كقولهم**  
**الثلاث ايات** ناقضات **العدد** عن **سبعة** يعني  
 الفاتحة **فلا تنادي به الصلاة كما** لا تنادي  
**بحادون الاية** وفساده ظاهر اذ لا مناسبة بين  
 المقيس والمقوس عليه **ومثله الاحتجاج** **بلاديل**  
 وهو حجة للنافي عند اصحاب الظواهر وعند  
 الجمهور ليس بحجة اصلا لان الاثبات ولا في النفي  
 فيطلب الدليل من النافي والمثبت جميعا **و**  
**حجة خاسرة** **بما** **اربعة اقسام** **هذا بيان**  
**حكمه اثبات السبب الموجب** بكسر الجيم  
**او وصفه واثبات الشرط او وصفه واثبات**  
**الحكم او وصفه** **فالموجب** كالمجنسية **لحرمة**  
**النساء** يفتح النون اي المحنسي بانقراده علة بحرمة  
 البيع نسبية عند ما يشار الى النفي لما في النسبة من  
 شبهة الفضل وشبهة الربا كحقيقته **و**  
 شبهة



وصفه الموجب كصفة السوم في زكاة الانعام  
والشهود كما **الشهود في النكاح** فانهما شرطان  
بالنهي وفيهما خلاف ماله ووصف الشرط  
**كشرط العدالة والذكورة فيها**  
اي في الشهود فانهما ليسا بشرط لاطلاق  
لانكاح الا بشهود ورواية وشاهد عدل لم  
يصح والحكم **بالتبرأ** الى الركعة الواحدة غير  
مشروعة عندنا للنهي عنها وصفة الحكم كصفة  
**الحرية** وهي واجبة عند الامام **والرابع** مما يعال  
له بعدية بحكم النهي الى ما لا ينفي فيه ثبوت  
**فيه بقايب الراي** والاعتدالية حكم لازم للتعليل  
عندنا حتى يبطل التعليل بدون التعدية **جائز**  
**عند الشافعي** في وجبة التعليل بدون القياس  
لانه يجوز التعليل بالعلة القاصرة على محل  
النهي كما **التعليل** للربا بالتمنية وهي مقصورة  
على الذهب والفضة اذ غير المحرم لم يخلق غنا  
قلنا الحكم في الاصل ثابت بالنهي على الام لا وانما  
يجوز التعليل للاعتبار وتعليلنا للزكاة  
بالتتمية لتقدمه الى الحل **والتعليل للاقسام**  
**الثلاثة الاول** ونفيها بالراي باطل لان  
نفيها ليس بحكم شرعي وفي التلويح الحاصل  
ان التعليل لا يثبت العلة او الشرط او الحكم  
ابتداء باطل بالاتفاق ولا يثبت حكم شرعي  
مثل الوجوب والحرمة بطريق التعدية  
من اصل موجود في الشرع فثبت بالنهي

او الاجماع جائز اتفاقا اذ ليس للعبد ذلك فلم  
**يق** الاستعمال القياسي **الرابع** وهو تعدية  
حكم النهي وهو على وجهين لان التعدية ان كانت  
بناء على العلة الظاهرة فالقياس والباطنة  
فالاستحسان **ق** **والاستحسان** اسم تدليل  
يقابل القياس الجلي ويكون بالاثار والاجماع  
**والضرورة والقياس الخفي** امثلة ذلك كما سلم  
فانه جائز بالاثار وهو من اسلم منكم فليسلم في  
كل معلوم **والاستحسان** جائز بالاجماع لتعامل  
الناس **وتطهير الاواني** والابار والحياض للضرورة  
الموجبة الى التطهير **وطهارة سور سباع الظاهر**  
بالقياس الخفي لانها تشرب بمنقارها وهو  
عظم وهو ليس بنجس من الميت فالحي اولى بفصا  
لهذا باطنا بنعدم ذلك الظاهر في مقابلة فسقط  
حكم الظاهر لعدم كونه مكروه لانها لا تختل  
عن الميت فكانت كالحاجة الى الخلا **ولما صارت**  
**العلة عند فاعلة بآثارها** خلا فالاهل الطودا  
كما **قد منا على القياس الاستحسان الذي**  
**هو القياس الخفي** اذا قوى اثره اي تأثيره  
كما في السور وقد منا القياس للتمية اثره  
الباطن على الاستحسان الذي **طهر اثره**  
**وخفي فساد** لان العبرة لقوة اثر العلة  
دون ظهورها كما اذا تلى اية السجدة  
بأصلا فانه يكفيه ان يركعها **وانا والسجدة**  
ثم يعيد يعود الى القيام **قياسا** لان الركوع



والسجود ركنا متشابهان في الخضوع ولذا  
 أطلق الركوع على السجود في قوله تعالى وتحررا كما  
 أي ساجدا بجاز **وفي الاستحسان لا يجوز**  
 إلا السجود لأنه المأمور به وبالقياس بعمل  
 القوة أثره وتقل أي تجيم عن التقويمات سائل  
 تقديم القياس اثنتان وعشرون ثم **الاستحسان**  
**بالقياس المقتضي تقديمه** لأنه قياسي  
 وقد برز حكمه التقديري بخلاف الإقسام اللا  
 خبر وهي المستحسنة بالاجماع والأثر والضرورة  
 لأنها معدولة بها عن سنن القياس فلا تقبل  
 التقديرية إلا يرى أن الاختلاف بين البائع و  
 المشتري في مقدار الثمن قبل قبض المبيع لا  
 يوجب بحسب البائع قياسا جليلا لأنه  
 ليس بمنكر ظاهرا **ويوجب استحضارا** لأن  
 البائع ينكر وجوب تسليم المبيع بأقل الثمن و  
 المشتري يدعيه وينكر الزيادة فمن خالفان  
**وهذا** أي وجوب التحالف قبل القبض  
**حكم بتعدله الوارثين** حتى لو ماتا واختلف  
 وارثاهما فيه تحالفا إلى **الأجارة** إذا اختلفا  
 في البذل قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا  
 وتزاد النقص لأن كلا منهما يصلح مدعا  
 ومنكرا والأجارة تختمل الفسخ وفي النجا  
 لفهم الفسخ دفع الضرر عن كل منهما **فاما**  
 الاختلاف بعد القبض للمبيع **فلم يوجب**  
 البائع إلا بالأثر وهو إذا اختلف المتبايعان

ن  
 يجب بحسب

والسلعة

والسلعة قائمة تحالفا وتزاد **فلم يقدم تقديمه**  
 إلى الوارثين والأجارة لأنه غير معقول المعنى  
 إذا البائع لا ينكر شيئا فيقتصر على مورد النفي  
 وهو النفي تحالفا حال قيام السلعة **وهو**  
**الاجتهاد** هو لغة بذل الوسع واصطلاحا  
 استنفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم  
 شرعي يتنوع إلى استدل لا ظني وقياسي  
 فبين القياسين والاحتجاج دعوى وظهور  
**أن يحوى** المجتهد علم الكتاب **بمعانيه** لغة  
 وشرعا **وجوهه** التي قلنا كالتواضع والعام  
**وعلم السنة بطرقها** كالنوازل والأحاد وان  
 يعرف وجوه القياس السابقة وحكمه  
 الاصابة بفالب التلقن الراي حتى قلنا أن  
 المجتهد يحصى ويصيب **والحق في موضع**  
**الخلافا** أي في المسائل الفقهية **واحد**  
 والمصيب عند اختلاف المجتهدين واحد  
 بناء على أن الله تعالى في صورة من الحوادث  
 حكما معيننا عند أهل السنة والجماعة **بأن**  
**ابن سبيط** في المفوضة التي لم يسم لها مهر  
 اجتهد برأي فان يكن صوابا فمن الله تعالى  
 وان يكن خطأ فني ومن الشيطان ولم  
 ينكر عليه أحد فكان إجماعا منهم أن الحق  
 واحد **وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب**  
 بناء على أن الحكم عندهم ما أدى إليه رأي المجتهد  
 ولا حكم في المسئلة عند قبل الاجتهاد **والحق**



في موضع الخلاف **ولقد متعدد** وهذا الخلاف  
 في النقليات أي الأحكام الشرعية **لأنه** العقلية  
 التي من أصول الدين فالحق فيها واحد أجماعا  
 والمطلوب هو اليقين الحاصل بالأدلة  
 القطعية إذ لا يعقل حدوث العالم وعدمه  
 وجواز رؤيته الصانع وعدمها فالخطي فيها  
 مخطي ابتداء وانتهاء **الأعلى قول** بعضهم أي  
 المعتزلة وهو العنبري قال كل مجتهد مضيب  
 في العقلية أيضا فالمجتهد إذا اخطأ كان  
 مخطئا ابتداء وانتهاء **عند البعض** كما في منصور  
 واختاره أنه مضيب ابتداء أي في نفس  
 اجتهاده **مخطي** انتهى أي في إصابة المطلوب  
 ولهذا أي لكون المجتهد مخطي ويصيب قلنا  
 لا يجوز تخصيصه **العلة** وهو خلاف الحكم في بعض  
 الصور عن الوصف المدعي عليه **لأنه** يلزم  
 أن تصوب كل مجتهد خلافا للبعض كالعرا  
 قيين جواز تخصيصها وذلك أي التخصيص  
 أن يقول المعلق كانت علي توجب ذلك  
 الحكم لكنه لم يوجب مع قيامها أي لم يثبت مع  
 تلك العلة مانع فصار تخصيصا من العلة بهذا  
 الدليل وهو المانع وعندنا عدم الحكم في صورة  
 التخصيص عند المنصم بناء على عدم العلة فالذي  
 جعلوه دليل الخصوص جعلناه دليل عدم  
 وبيان ذلك الخلاف في الصائم **الناس** ثم إذا  
 صب الماء في خلقه مكرها أنه يفسد  
 الصوم

الصوم لقوات ركنه ويلزم عليه الناس  
 فإن صومه لا يفسد مع قوات الركن فمن أجاز  
 الخصوص أي تخصيصه **العلة** قال امتنع حكم  
 هذا التعليل ثمة مانع وهو ألا يفسد  
 على صومك فإنما أطعمك الله مع بقاء  
 العلة **وقلنا** امتنع الحكم في الناس لعدم  
 العلة وهو قوات الركن حكما لأن فعل  
 الناس منسوب إلى صاحب الشرع حيث  
 قال فلا تأكل أطعمك الله فسقط عنه معنى الجنابة  
 وصار أكله حكم حكما كذا أكل حكما ونحو  
 الصوم لبقاء ركنه لا مانع مع قوات ركنه  
 بخلاف الناس لأن قوت الركن مضاف إلى  
 غير من له الحق فاعتبر **وأي** على هذا  
 التخصيص تقسيم الموانع وهي خمسة بالاستقراء  
 مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ومانع يمنع  
 تمام العلة كبيع عبد الغير بدليل أنه يبطل  
 بموته ولا يتوقف على إجازة الورثة ومانع  
 يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط للبايع يمنع  
 المشتري ومانع يمنع استلزام الحكم تمام  
 الحكم كخيار الردية كتمكنه من الفسخ بلا  
 قضاء ورضا ثم القليل هذا بيان دقة  
 نوبان على زعم القائلين طردية وقد مر  
 فسادها ومؤثرة وعلى كل قسم فنزول  
 من الدفع الطردية فوجوه دغها بالاستقراء  
 أربعة الأول القول بوجوب العلة وهو

ومانع يمنع لزوم الحكم  
 بخار العيب لثبوت الرد  
 له لكن بالقضاء أو الرضا  
 مع



التزام ما يلزمه أي قبول السائل ما يشته  
المعلل بتعليله مع بقاء الخلاف في الحكم كقولهم  
أي الشافعية في صوم رمضان أنه صوم  
فرض فلا يتأذى إلا بتقصي كالمقضا فيجعلوا  
وجوب التقصين حكما دائما مع وصف الفرضية  
فهي طردية فنقول عندنا لا يصح إلا بتقصين ونحوه بالاول  
النية على أنه أي الاطلاق نصين لعدم التزام  
والثاني الممانعة وهي امتناع السائل من  
قبول ما اوجبه المعلل بلا دليل وهو أربعة  
بالاستقراء أما أن تكون في نفس الوضو  
كقول الشافعية في كفارة الافطار أنها  
محقوبة متعلقة بالجماع لا غير وفي صلاحه  
أي الوضو للحكم مع وجوده كقولهم في اثبات  
ولاية الأب بوصف البكارة أنها جاهلة بأمر  
النكاح وفي نفس الحكم كقولهم في مسح الرأس  
أنه ركن في الوضو فيسن تثليثه وفي نسبه  
أي الحكم إلى الوضو المعلل به كقولهم لا يعتق إلا  
على أخيه إذا ملكه إذا لا يعضيه كما بنى العم  
والثالث فساد الوضو وهو أن يعلق على  
الوضو عند ما يقتضيه الوضو كتعلييلهم  
لا يجاب الفرقه بسبب اسلام احد  
الزوجين لاختلاف الدين كالردة قلنا الاسلام  
عاصم للأمل لا لا يبطل فكان الوضو نائبا  
عن الحكم والراجع المناقضة وهي تخلف  
الحكم عن الوضو المدعى عليه كقول الشافعي

في الوضو والتيمم انهما طهارتان فكيف افرقا  
في النية فإنه ينقض غسل بالشوب والبدن  
عن النجاسة بلا نية فيصنطرا لوان غسل الأعضاء  
المفروضة تقيدى قلنا لا اذ القياس غسل كل  
البدن إلا أن الشريعة اقتصر على بعض الأعضاء  
التي هي حدود البدن فان بالرأس والرجل  
ينتهي طرفا الطول وبالبدين طرفا العرض  
تيسر في الحدث لكثرة وقوعه واقوعلى  
القياس فيها لا يخرج فيه كالمخني وأما العلل  
المؤثرة فليس للسائل فيها بعد اعتراض  
عليها بالممانعة التي هي أساس المناظرة  
الاعتراض بالممانعة الخالصة لأنها  
لا تخفى المناقضة وفساد الوضو بعد ما  
ظهر أثرها بالكتاب والسنة والجماع  
اذ التأثير الثابت بهذه الأدلة لا يحتمل  
أن يكون فاسدا لكنه اذا تصورنا فضيلة  
على المؤثرة يجب دفعه بطرق أربعة أما  
الطردية فيبطلها النقص كما نقول في  
الخارج من غير السبيلين بالعللة المؤثرة  
أنه خمس خارج من البدن فكان حد شافعية  
ولا تكبول الفارة كالبول فيورد عليه نقضا  
ما إذا لم يسئل الخارج ببيان للطرق الأربعة  
فقد دفعه أولا بمنع الوضو وهو منع وجود  
العللة في صورة النقص وأنه ليس بخارج  
لان الخارج انتقال من باطن إلى ظاهر



ولم يوجد فلا يرد نقضاً ثم ندفعه ثانياً بالمعنى  
أي يمنع المعنى الثابت بالتوصيف دلالة وهو  
منع وجود المعنى الذي صارت العلة علة لاجله  
وهو وجوب غسل ذلك الموضع أي محل الخروج  
فيه أي في وجوب غسل ذلك الموضع صار الوصف  
أي وصف خروج الخمس حجة في انتقاض الطهارة  
من حيث أن وجوب الظهور في البدن باعتبار  
ما يكون منه أي من البدن لا يخرج في إذا وجب  
غسل بعضه وجب غسل كله لكنه اقتصر على  
الأعضاء الأربعة دفعا للمخرج الكل وهذا أي  
فيما لم يغسل لم يجب غسل ذلك الموضع لأن ما لا  
يكون حدثاً لا يكون نجساً على الصحيح فقدم  
الحكم وهو انتقاض الطهارة لعدم العلة وهي  
الخروج ويورد عليه نقضاً صاحب الخروج  
السائل فندفعه بالحكم ببيان أنه حدث موجب  
للتطهير بعد خروج الوقت للضرورة وندفعه  
بالفرض فإن فرضنا من التعليل النبوية بين  
الدم والبول حكماً وقد حصل وذلك أي  
البول حدث فإذا لم يزد أي دام صار عفو  
لأجل قيام أداء الصلاة في الوقت نجساً  
للخروج فكذلك هذا أي في الدم ليوافق الفرع  
الأصل وأما المعارضه وهي تسليم دليل المعلق  
وانشأ دليل آخر على خلاف حكمه فهي نوعان  
معارضه من حيث إثبات نقيض الحكم فيها  
مناقضه من حيث إبطال دليل المعلق  
الدليل

الدليل الصحيح لا يقوم على النقيضين وهو  
القلب وهو نوعان أحدهما قلب العلة  
حكماً والمحكم علة فلا يصح إلا إذا عطل بالحكم كقول  
أي بعض الشافعية الكفار أهل الذمة خمس غسل  
يجلد بكرهم مائة فخرج شيعتهم كالمسلمين فنقول  
بأن قلب القلب المستلزم أن يغسل بكرهم مائة  
لأنه يرجم شيعتهم فهذا قلب مبطل لعلة  
المخلص منه أي إذا راد أن لا يرد عليه هذا  
القلب طريقه أن يخرج الكلام بخروج الاستدلال  
بأن يجعل أحد الحكمين دليلاً على الآخر لا بطريق  
التعليل فإنه يمكن أن يكون الشيء دليلاً على شيء  
وذلك الشيء دليلاً عليه وهو ما يصح إذا تساوى  
كقولنا الصوم عبادة تلزم بالندب فتلزم  
بالشروع فلا يقلب بما يلزم بالندب لأنه يلزم  
بالشروع والثاني قلب الوصف أي جعل السائل  
وصف المعلق شاهداً لنفسه أي حجة على الخصم  
بعد أن كان شاهداً له كقولهم صوم رمضان  
أنه صوم فرض مقدم أولى فلا يتأدى بالاعتقادي  
النية مقدم كبرى كصوم القضاء دليل الثانية  
والدخيلة فهذا لا يتأدى بالاعتقادي النية  
قلنا لما كان صوم رمضان صوماً فرضاً استغنى  
عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء بعد  
الشروع فإنه يستغنى عن التعيين لكنه أي  
صوم القضاء إنما يتعين بالشروع وهذا تعيين  
قبله فصل التعيين فيها لكن بهذا المقدار



لا تقع المفارقة بينهما فلم يكن تغييرا وصار  
صوم القضاء بقلب العلة حجة لنا بقدم ما كان  
عليها وقد تقلب العلة من وجه آخر وهو  
صحيح فاسد كقولهم في صلاة النفل او صوم  
هذه عبادة لا يحضرن في فاسد ها اي لا يجب  
انحائها اذا فسدت فلا تلزم بالشروع كما  
لوضوء فانه لما لم يحضرن في فاسده لم  
يلزم بالشروع فيقال لهم لما كان كذلك اي  
انقل كما لو وضوء في عدم الامضاء وجب ان  
يستوى فيه اي النقل عمل الله والشروع  
كما استويا في الوضوء وسمى هذا النوع من  
القلب عكسا اي شبيها بالعكس من حيث  
انه رذل الحكم الذي اطرده وان كان على خلاف  
سنته والثاني المعارضة الخالصة من معنى  
المنافضة وهي نوعان احدهما المناقض  
في حكم الفرع وهو صحيح باقسام خمسة  
سواء عارضية اي عارض من السائل المعلق بصد  
ذلك الحكم بلا زيادة كقولهم المسبح ركن في  
الوضوء فيسن تشليته كالغسل فنقول سلمنا  
قياسكم لكن عندنا ما ينفيه وهو انه مسبح  
فلا يسن تشليته كسبح الخوف وكالتيم او زيادة  
هي تفسير للاول كقولنا انه ركن في الوضوء  
فلا يسن تشليته بعد اكماله كالغسل  
او تفسير كقولنا في النجاسة انها صغيرة  
فتنكح كالتى لها اب فقالوا هي صغيرة فلا

يولى

فلا يولى عليه بولاية الاخوة قياسا على المار لكنه  
نفى تغيير المشايخ فيه او عارضه بما فيه نفى  
لما لم يشبهه المعلق الاول او اثبات لما لم ينفعه  
الاول لكن تكون تحت معارضة الحكم الاول  
كقولنا الكافر يملك بيع العبد المسلم فيملك  
شراؤه كالمسلم فقالوا بهذا المعنى وجب ان  
يستوى ابتداء المملك وبقائه فلا يفتح الشراء  
لكنها معارضة لم تتصل بموضع النزاع فتكون  
فاسدة او حكم غير الاول لكن فيه نفى للاول كقول  
ابى جريح في التي اخبرت بحوت زوجها واعذت  
وتزوجت وولدت ثم جاء الزوج الاول فالولد  
للاول لان فراشه صحيح فيعارض بان صاحب  
هذا الفراش الفاسد يستوجب الشب كمالو  
تزوج غير شهود فثبتت كنفها في الظاهر  
فاسدة لا اختلاف الحكم لكن الصحيح ما اوردوه  
المخرجان ان الاولاد من الثاني ان احتمل  
الحال وان الامام رجع الى هذا القول وعليه الفتوى  
كما في حاشية ابن الجنيد عن الواقعات و  
الاسرار ونقله ابن نجيم عن الطهري والثاني  
المعارضة في علة الاصل اي المفسر عليه وذلك  
باقسامه الثلاثة سواء كان التعليل بمعنى  
لا يتعدى اي بعللة قاصرة او يتعدى بعللة  
متعدية الى فرع يجمع عليه او يختلف فيه كما  
كمعارضة الشافعي راجع اياها في المحنطة بقوله  
علة الربا العظم وان يتعدى الى القليل ويحل



وحمل كلام صاحب في الاصل اي في نفسه و  
 اصل وضعه يذكر في مقام السؤال على سبيل  
 المفارقة اي على وجه الفرق ولا يقبل منه فنذكره  
 على سبيل الممانعة فنقبل منا كقولهم في المحقق  
 المتأق الراهن عبد الوهن انه باطل كما لم يبع  
 فقالوا ليس كالبس لان محتمل الفسخ بخلاف  
 العتق وهذا فرق صحيح لكنه لا يقبل لانه  
 صدر عن لا ولاية له على الفرق وهو السائل  
 والوجه في ايراد على وجه الممانعة ليقبل ان  
 يقول ان القياس شرع لتعدية حكم الاصل  
 لا لتغيره وانما لا نسلم وجود التقدير ههنا لان  
 حكم الاصل وهو البيع التوقف على اجازة  
 المالكين وانما في التفرع تبطل شيئا من  
 الاصل شيئا لا يجوز فسحه بعد ثبوته واذا  
 قامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح  
 اي في دفعها الترجيح وهو عبارة عن بيان  
 فضل احد المثلين على الاخر وصفا لترجيح  
 الشهادة بالعدم لا بكثرته العدد حتى لا يتزوج  
 القياس بقبول من اخر وكذا الحديث في  
 الكتاب لا يترجح حديث او نص اخر وانما  
 يترجح بقوة فيه كقوله الراوي واتقانه وكذا  
 صاحب المرحلات لا يترجح على جراحة واحدة  
 حتى لو مات المرحوم تكون الدية على عاقبتها  
 نفسين لان كل جراحة علة ثامة تصالح  
 معارضه لا وصفا وكذا الشفيعات في  
 الشقص

وهو الاغناق

الشقص الشايع المبيع بسبب ملك محرم  
 متعاقبين سواء اي متساويان في استحقاق  
 الشفعة حتى لا يترجح احد ها بكثرة نصيبه  
 بل يكون المبيع بينهما بالشفعة على عدة رؤسها  
 لان كل جزء علة للشفعة لا وصف وما يقع به  
 الترجيح الصالح اربعة بقوة الاثر كالاستحسان  
 في معارضة القياس مثاله ما مر وبقوة ثبوت  
 اي الوصف على الحكم المشهور به بان يكون  
 وصف احد القياسين الزم للحكم كقولنا في صوم  
 رمضان انه متعين بتعيين الشارع فلا يجب  
 تعيينه اولى من قولهم صوم فرضي لان هذا  
 اي الفرضية مخصوص في الصوم بخلاف تعيين  
 اي التعيين فقد تعدى الى اورد ان فلا  
 يشترط للودبعة تعيين الدفع كذا رد المحتصر  
 ورد المبيع في البيع القاسد فكان اقوى  
 وبكثرة اصول الشاهدة له كشواهدنا على عدم  
 تكرار مسح الرأس بالتميم ومسح الخف والجيرة  
 والجورب ولا شاهد في الخصم على التكرار الا  
 الفصل وبعدم الحكم عند عدم العلة وهو  
 العكس كقولنا انه مسح فلا يسن تكراره  
 فانه يترجح على قولهم انه ركن فيسن تثليثه لان  
 ما قلنا ينعكس بما ليس بمسح كقولنا في  
 يسن تكراره وما قالوا لا ينعكس فان  
 المسحفة تتكرر وليست بركن واذا تعاضل

مطلقا ما يقع به  
 الترجيح



ضرياً ترجيح كان الرجحان الحاصل بمعنى  
 في الذات أحق منه بمعنى الحال لأن الحال  
 قائمة بالذات تابعة له في الوجود وعلى هذا  
 فينقطع حق المالك عن العين إلى القيمة  
 بالنسبة والشئ إذا صنعتها الغاصب  
 لأن الصفة قائمة بذاتها من كل وجه والعين  
 هائلة من وجه وتبدل الاسم توليد تبدل المسمى  
 وقال الشافعي صاحب الأقوال المالك  
 أحق لأن الصفة قائمة بالمتنوع تابعة  
 له والجواب أن ما ذكره يرجع إلى الحال والرجحان  
 بحسب الوجود أحق والرجحان بغلبة  
 الاشتباه ونعم الوصف وبغلبة الأوصاف  
 فاسد عندنا وإذا ثبت دفع العلق بما ذكرنا  
 من أنواع الدفع كانت غايته أي شدة الدفع  
 أن يعلق العلق إلى الانتقال وهو على أربعة  
 أقسام أما أن ينتقل من علة إلى علة أخرى  
 لا ثبات العلة الأولى كمن علق بوصف متنوع  
 فقال في الشيء المودع إذا استعملك الودعة  
 لم يضمن لأنه مسلط فلما انكر الخصم  
 التسليم احتج إلى اثباته **او ينتقل من**  
**حكم إلى حكم آخر بالسلطة الأولى** كقولنا إن الكتاب  
 عقد جمل الفسخ فلا يمنع الصرف إلى الكفارة  
 كالأجارة فإن قال عندى أن هذا العقد لا يمنع  
 لكن الخانع نقصان يمكن فيه قلنا لو تمكن النقصان  
 لما احتمل الفسخ **او ينتقل إلى حكم آخر علة أخرى**

كما قلنا في الصورة المذكورة هذه رقبة مملوكة  
 فيجوز صرفها اليها وينتقل من علة إلى علة أخرى  
 لا ثبات الحكم الأول لا لثبات العلة الأولى وهذه  
 الوجوه صحيحة إلا الرابع لأن مجالس المناظرة  
 لم تفقد إلا لاثبات الحق وإنما تحصل الإثبات إذا كان  
 الدليل متناهماً وحاجة الخليل عليه السلام غير  
 اللعين فإنه انتقل إلى دليل آخر لا ثبات الحكم الأول  
 ليست من هذا القبيل لأن العلة الأولى كانت  
 لازمة على اللعين لأنه عارضه بباطل لكونه لا يبي  
 وبميت حقيقة إلا أنه أي الخليل انتقل إلى حجة  
 ظاهرة دفعا للاشتباه عن العامة ومثل ذلك  
 حسن فصل جملة ما ثبت بالمرج التي سبق ذكرها  
 على باب القياس شيان الأحكام وما يتعلق به  
 الأحكام المشروعة كالسبب والعلة أما الأحكام  
 فارجحة حقوق الله تعالى الصلة وحقوق العباد  
 خالصة وما اجتماعه وحق الله تعالى فلا  
 يورث ولا يسقط بالعفو كحد القذف وما  
 اجتماعه وحق العباد مطالبه كالقصاص  
 وحقوق الله سبحانه أنواع بالاستقراء عبادات  
 خالصة كالإيمان وفروعه التي لا تصح بدونه كالصلاة  
 والزكاة وهي أي العبادات أنواع ثلاثة أصول  
 كالصدق في الإيمان وكالصلاة في فروعه والوصف  
 كالأقرار وكالزكاة وزواجر كالتكرار والشهادتين  
 والنوافل وحقوقات كاملة أي محضنة بالحدود  
 كحد الشرب وحقوقات قاصرة كحرمان اللوات

المشقة كالحل والصحة



بالقتل وحقوق دائرة بين العباد والعبودية  
كالكفارة **فهي** معنى العباد لا أنها تؤدي  
بعض الصوم وتعني العقوبة لأنها لم تجب ابتداء  
بل اجزية للفعل وعبادة فيها معنى المؤنة  
أي الشغل كصدقة الفطر وهي زكاة الرأس فتجب  
على الغير بسبب الغير كالنفقة ومؤنة فيها  
معنى العباد كالعشر لأن مصروفه الفقراء  
ومؤنة فيها معنى العقوبة كالحراج لأنه يخرج  
عن المهاد وحقوق قائم بنفسه بلا سبب مقصود  
كخمس الفنا والمعادن وأما حقوق العباد  
الخاصة فكثيرة كبذل المتلفات والمقصوبات  
وغيرها كالتدية والنكاح والطلاق وغيرها  
وهذه الحقوق كلها لله تعالى والعباد تنقسم  
إلى أصل وخلق فالإيمان أصل التصديق والقرار  
كما هو مذهب الفقهاء ثم صار الإقرار أصلا  
مستقلا خلفا عن التصديق في أحكام الدنيا حتى  
تحكم بالإيمان على من أكره على الإسلام وإن عدم  
منه التصديق ثم صار إذا وجد الإيمان  
في حق الصغير خلفا عن أدائه لعجزه فيجعل مسلما  
ثم صار تبعية أصل الدار خلفا عن تبعية أحد  
الأجوين في إثبات الإسلام للصغير إذا دخل  
دارنا ثم تبعية السابح حتى لو وقع في سهم رجل  
شمة فمات يرضى عليه وكذلك الطهارة بالماء  
أصل والتميم خلق عنه بلا خلاف ثم الخلق عند  
الخلق يعني يرتفع الحدث بالتميم إلى غاية وجود

الماء

الماء **وعند الشافعي** ضرورة فيتنقد وينقد  
الضرورة لكن الخلاف بعد اتفاق المتن على  
إطلاقها بين الماء والتراب في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف **وعند محمد** ونحو الخلاف بين الزمخشري  
والتميم ويشتد عليه أي على خلافهم مسألة أمانة  
التميم المتوضي تجوز عند الأولين لا الآخرين و  
الخلاف لا تشبه إلا بالنقص أو لآلته أو اشارته  
أو اقتضائه لا بالوأي وشرطه أي شرط كونه خلفا  
عن الأصل عدم الأصل للمحال على احتمال الوجود  
أي بسبب السبب متعقدا للأصل فيصير الخلق  
بالمعز من الأصل فاما إذا لم يحتمل الأصل الوجود  
فلا يكون موجبا للخلق لأن السبب لم ينفقد  
موجبا للأصل ويظهر هذا في معنى النفوس لما لم  
ينفقد موجبا للأصل للبر لم يجب الكفارة و  
الحلق على معنى السما لما انفق موجبا للبر وجبت  
الكفارة وأما القسم الثاني وهو ما يتعلق به الأحكام  
فأربعة الأول السبب وهو أقربها سبب  
حقيقي وهو ما يكون طريقا للحكم خرج العلامة  
من غير أن يضاق إليه وجوب خروج العلامة والوجود  
خارج الشرط ولا تعقل فيه معاني العلة خرج ما  
فيه معنى العلة أو شبهتها لكن يتخلل بينه وبين  
الحكمة لا تضاف إلى السبب أي لا تستفاد منه  
كذلك لأنه إنسانا ليسوق مال إنسان أو يقتله  
ففعلا المدلود لم يضمن الدال شيئا لأن الدلالة  
سبب محض وقد تخلل ما هو علة غير مضافة إلى

أي السبب



السبب وهو فعل المدلول باختياره ولا يرد  
 ضمنان الساعي لظالم لانه قول بعض المتأخرين  
 افتوا به زجرا فان اصبحت العلة المتخللة  
 اليه اي الى السبب صار للسبب حكم العلة حتى  
 اصبحت الحكم اليه كسوق الدابة وقودها فان  
 كلا منهما سبب لما يتلف بوظيفها لكنه مضاف  
 الى المكرة لان فعل الفحشاء هو واليمين بالله  
 تعا قبل الحنث او بالطلاق او بالعتاق  
 او بالنذر كانت طلاق طالق او حرة اذ دخلت  
 الدار سمي سببا للكفارة والطلاق والعتاق  
 محازا باعتبار ما يؤول اليه ولكن له اي لهذا  
 المجاز شبهة الحقيقة اي حقيقة العلة حتى  
 يبطل التخيير للطلاق الثلاث التطبيق  
 للطلاق حتى لو عادت اليه بعد المحلل ثم وجب  
 الشرط لم يقع شيء خلا فالزفر لان قدر ما  
 وجد من الشبهة لا يبقى الا في محل يعني لا بد  
 لشبهة السبب من محل تبقى فيه كالحقيقة  
 اي حقيقة السبب لا تستغني عن المحل فاذا  
 فأت المحل بتخيير الثلاث بطل اي الشبهة  
 فيبطل التعليق بخلاف تعليق الطلاق بالملك  
 في المطلقة ثلاثا كقوله لها ان تزوجت  
 فانت طالق ثلاثا فانه يصح وان عدم المحل  
 لان ذلك الشرط في حكم العلة لان ملك  
 الطلاق يستفاد من النكاح فكان كالعلة  
 فصار التعليق بشرط هو في حكم العلة

معارضا

معارضا اي مانعا لهذه الشبهة السابقة عليه اي  
 على الشرط وهو وقوع الجزاء وثبوت السببية  
 للعلاق قبل تحقق الشرط والايجاب المضاف  
 كانت طالق عند سبب المحال لكن يتأخر حكمه  
 بواسطة الاضافة فالمضاف يصح تحمليه بخلاف  
 المعلق وهو من اقسام العلة وسبب  
 له شبهة العلة كما ذكرناه في اليمين بالطلاق والعتاق  
 وهو السبب المجازي فعلم ان السبب ثلاثة تحقيق  
 ومجازي وفي معنى العلة والثاني العلة وهي لغة المغير  
 وشرعا ما يضاف اليه وجوب الحكم اي ثبوته ابتداء  
 بلا واسطة يخرج علة العلة والسبب والشرط والعلامة  
 وهو سبعة اقسام علة اسما وحكما ومعنى وهو الحقيقة  
 في الباب كالبيع المطلق عن شرط فانه موضوع للملك  
 والملك يضاف اليه بلا واسطة وهو مؤثر في الملك  
 وعلة اسما لا حكما ومعنى كالايجاب المعلق بالشرط  
 كما مر في تعليق الطلاق والعتاق بالشرط وعلة  
 اسما ومعنى لا حكما كالبيع بشرط الخيار اذ الحكم  
 وهو ثبوت الملك متروك الى اسقاط الخيار  
 البيع الموقوف لتراخي الملك اليات الى زمان اجازة  
 المالك والايجاب المضاف الى وقت كانت طالق  
 عند التأخر الى الغد ونصاب الزكاة قبل مضي الحول  
 لتأخر الاداء الى حولان الحول وعقد الاجارة لتراخي  
 ملك المنفعة عن العقد فلا تكون علة حكما وعلة  
 في غير الاسباب اي مكانها لها شبه بالاسباب  
 كثير القريب لتوسط علة العتق وهو الملك وموضع



**ومرض الموت** علة للمخرج من التبرع لمحق الوارث  
ويشبهه السبب لان الحكم يثبت به اذا اتصل به  
الموت وكذلك **التركيبية** لشهود الزنا **عند ابي حنيفة**  
**رج** علة بوجاهة الشهاداة فلورجع المذكون فممنوا  
الدية خلافا لهما **وكذا كل ما هو علة العلة** فانه علة  
تشبهه الاسباب كالرعي فانه علة القتل بالوسائط  
**ووصف اسم العلة** وهو العلة معنى فقط **كاحد**  
**وصفي العلة** كالقدر او الجنس يحرم النسبة لانه  
شبهة الفصل فيثبت بتشبهه العلة **وعلة معنى**  
**وحكما** الاسما **كاخر وصف العلة** كانت كذا ان دخلت  
ها تين الدارين تطلق ان وجد الثاني في الملك لان  
المتاخر هو المؤثر **وعلة اسما** **ولا معنى** بيان  
للسابع **كالسفر والنوم للترخص** والمحدث فان  
المحدث في الترخيص المشقة واقم السفر مقامه وبق  
قسم ثامن وهو العلة حكما فقط كحفر البئر **و**  
**ليس من صفة العلة الحقيقية** فقد منها على الحكم  
كما قال بعض **بل الواجب** عند الجمهور **افترا** **انها**  
**معها** **كافترا** **ان الاستطاعة مع الفعل** بالزمان وقد  
يقام الشيء مقام غيره بطرفتي احدهما السبب  
**الداعي** والثاني **الدليل** مقام **الميدوعو** **والمدلول**  
الفروق ان السبب لا يخلو عن تأثير بخلاف الدليل  
**وذلك** **ما يدفع الضرورة والعجز** كما في الاستبراء  
فان اقم الاستحداث الملك مقام شغل الرحم **وغيره**  
كالنقاء **الختانين** مقام **الانزال** **والخلوة** **الصحة**  
مقام **الدخول** **والنكاح** مقام **علوق** **الولد** **للتحريم**

**اولا احتياط**

**اولا احتياط** وهو العمل باقوى الدليلين **كما في**  
**تحريم الدواعي** تبعا لتحريم الوطئ على المعتكف ونحوه  
للاحتياط **اولا** **دفع العجز** **كما في السفر** اقيم مقام المشقة  
**والظهور** **القائم** مقام الحاجة الى الطلاق **والثالث**  
**الشرط** وهو لغة العلامة اللازمة **وشرعا** **وشرعا**  
**ما يتعلق به الوجود** **دون الوسوب** اي يتوقف  
عليه وجود الشيء ولا يثبت به وهو اي ما يطلق  
عليه اسم الشرط **خمسة** **بالاستقراء** **شرط محض**  
**حقيقي** **كدخول الدار** **للطلاق** **المعلق به** **كانت دخلت**  
**الدار** **فانت طالق** **وشرط هو في حكم العلة** وهو كل  
شرط لم تعارضه علة كحفر البئر في غير ملكه **وثق** **لذلك**  
الذي فيه ما منع فان الثقل والسيلان جبلتان فلا  
يمكن اضافة الحكم اليهما فاضيق الى الشرط خلفا عن  
العلة **وشرط له حكم الاسباب** وهو كل شرط يعرض  
عليه فعل فاعل مختار غير منسوب الى الشرط  
**كما اذا حل قيد عبد حتى ابق** لم يضمن لمحوث  
الاباق باختيار صحيح فانقطع نسبه عن  
الشرط وصار كالسبب فكان التلغف مضافا الى  
العلة المعترضة لا الشرط **وشرط اسما** **لا حكما**  
وهو ما يفتقر للحكم الى وجوده ولا يوجد عند وجوده  
**كاول الشرطين** **كما مر** **انفا** **في حكم** **تعلق** **بهما** **كقوله**  
**ان دخلت الدار وهذه الدار فانت طالق** فان  
دخولها الاولي شرط اسما لا حكما فلو اباها  
ثم دخلت احدهما ثم نكحها ثم دخلت الثانية  
طلقت لان الملك شرط عند الشرط الثاني



نزول  
 لصحة الجزاء وشروط هو كالعلاقة الخاصة كالا  
 حصان في الزنا وسيجيء في بحث العلامة وانما  
 يعرف الشرط بصيغته اى باللفظ الال عليه  
 صريحاً كحروف الشرط او دلالة كقوله المراه التي  
 اتزوجها طالق ثلاثاً فانه بمعنى الشرط دلالة  
 لوقوع الوصف في النكوة فان التزوج دخل على امرأة  
 غير معينة فكانت نكوة والوصف في وصف النكوة  
 معتبر فصار كانه قال ان تزوجت امرأة فكذا  
 ولو وقع وصف التزوج في المعين بان قال هذه  
 المرأة التي اتزوجها طالق كاصح دلالة على الشرط  
 لان الوصف في المعين لغو ونفى اى صريح الشرط  
 يجمع الوجهين المعين وغيره فربما بين الدلالة  
 والصريح والرابع العلامة وهو لغة الامارة و  
 شرعاً ما يعرف به الوجود للحكم من غير ان يتعلق  
 به وجوب ولا وجود كالا حصان حتى لا يفهم  
 شهود الاحصان اذا رجعوا بحال من الاحوال  
 لان الاحصان علامة فلا يصلح للخلافه ولئن سلمنا  
 انه شرط فشهود الشرط ايضاً لا يفهمون  
 هو المختار **فصل في بيان الاهلية للخطأ**  
**العقل** معتبر لا ثبات الاهلية للتكليف  
 وانما شرطه تنفاً وتاقرب صفيراً عقل من  
 كبير فاشيط التكليف على البلوغ عاقل اقامة  
 للنسب الظاهر مقام حكمه **وقالت الاشعرية**  
**لا عبوة للعقل اصلاً** لا مدخل له وحده في  
 ايجاب شئ ولا تحريمه دون السمع واذا ابداه

ن  
 لما

فصل في بيان  
 الاهلية

السمع

السمع اى الدليل السمعى فله العبوة دون العقل حتى  
 ابطالوا ايمان الصبي وقالت المعتزلة انه اى العقل  
 عبوة موجبة لما استحسنه محرمه لما استقبحة  
 على القطع فوق العلل الشرعية فلم يثبتوا دليل  
 الشرع ما لا يدركه العقل تحسبنا او غير تقبها  
 وقالوا لا عذر لمن عقل ولو صفيرة الوقوف اى  
 التوقف عن الطلب للايمان وفي ترك الايمان و  
 قالوا الصبي العاقل مكلف بالايمان ومن لم تبلغه  
 الدعوة اضلاً اذا لم يعتقدا ايماناً ولا كفراناً  
 من اهل النار لوجوب الايمان عندهم بمجرد  
 العقل ونحن نقول في الذي لم تبلغه الدعوة  
 انه غير مكلف بمجرد العقل فاذا لم يعتقدا ايماناً  
 ولا كفراً كان معذوراً اذا لم يدرك مودة التامل بان  
 بلغ على شاطئ جبل ومات من ساعته واما  
 اذا اعان الله تعالى بالخيرية وامهله لدرك الهواقب  
 مدة التامل على اختلاف الاشخاص لم يكن معذوراً وان  
 لم تبلغه الدعوة لان امهاله بمنزلة دعوة الرسل  
 في حق تنبيه العقل القلب وعند الاشعرية  
 ان من غفل عن الاعتقاد حتى هلك واعتقد  
 الشرك ولم تبلغه الدعوة كان معذوراً لا اعتبار  
 السمع ولا يصح ايمان الصبي العاقل **فصل في بيان**  
**وعندنا يصح وان لم يكن مكلفاً به** هذا هو الصحيح  
 لا سلام على رضى الله تعالى عنه ولا يجب تجديده بعد  
 بلوغه والاهلية نوعان اهلية وجوب لحوق له  
 وعليه وهو مبتدأ وعلى قيام الذمة اى العهد السابق



يوم الميثاق والادى يولد وله ذمة صالحة للزوج  
له وعليه باجماع الفقهاء اما قبل الولادة فله فقط  
فيمرث غير ان الوجوب غير مقصود بنفسه بل  
المقصود حكمه فيما ان يبطل الوجوب لعدم  
حكمه وهو الاداء فما كان من حقوق العباد من  
الغرم كضمان الاثلاف والعوضي كضمن المبيع ونفقة  
الزوجات والا قارب لزمه اي الصبي لان المقصود  
المال وما كان عقوبة كالقصاص او جزاء كحرمان  
الميراث بالقتل لم يجب عليه لانه لا يوصف بالتقصير  
وحقوق الله تعالى يجب عليه في قول بحكمه اي بالوجوب  
كالعشر والخراج فيجب ان يرضه لما روي  
بطل القول بحكمه لا يجب كالعبادة الخالصة  
ولو مالية لا المقصود في حقوق الله تعالى هو الاداء  
لا المال والمقوبات كالحودود عامر واهلية اداء  
وهي نوعان قاصرة تنبت على القدرة القاصرة  
من العقل القاصر والبدن الناقص كالصبي العاقل  
اي المميز والمعتوه البالغ فانه كالصبي وينبت عليها  
اي القاصرة صحة الاداء اي جميع ما ادى بلا عهدة  
وكاملة تنبت على القدرة الكاملة من العقل الكامل و  
البدن الكامل للبالغ العاقل وينبت عليها اي الكا  
ملة وجوب الاداء وتوجه الخطاب والاحكام منقسمة  
في هذا الباب باب الاهلية القاصرة الى ستة  
حق الله تعالى ان كان حسنا لا يحتمل غيره غير  
الحسن كالايحسان وجب القول بصحة من الصبي  
بل لزم ادائه لانه محتمل السقوط بعد كراهه

وان

وان كان قبيحا لا يحتمل غيره كالكفر اي الردة لا يجعل  
عقوبات من الصبي فتصح رده وما هو بين الامور  
اي الحسن والتبجح القبيح كالصلاة ونحوها كالصوم  
والحج يصح الاداء من غير لزوم عهدة كاتمام وقضاء و  
ما كان من غير حقوق الله تعالى كان نفعا محض  
كقبول الهبة تصح مباشرة وان لم يؤذن وليه و  
الفناء المحض كالطلاق اي ولاية ايقاعه اما الوقوع  
فقد يحصل بخوجب وردة كخارج التقدير والوصية  
تطل اطلاق وان اذن وليه وروايت بينهما بين النفع  
والضرر كالبيع ونحوه كالاجارة والنكاح بملكه برأى  
الولي اي بشرط اذنه فتصير عند الامام كالبايع حتى  
يصح بغيب فاعش من الاجانب ومن الوحدة رواية  
قال الشافعي كل منفعة يمكن تحصيلها له بها  
بمباشرة وليه لا تعتبر عبارة فيه كالا سلام والبيع  
لا سلام باسلام احد ابوي يه ونفاذ بيع وليه عليه  
وما لا يمكن تحصيله بمباشرة وليه تعتبر عبارة فيه  
كالوصية باعمال البر واختيار احد ابويه بعد فسخ مدة  
الحضانة لما روي انه عليه السلام خير غلاما والحوار  
انه عليه السلام دعاء ذلك الغلام فيبركة دعائه اختار  
الانفع ولم يوجد مثله في حق غيره **فصل في الامور**  
**المعتبرة على الاهلية نوعان سماوي ليس للصبي**  
**اختيار وهو احد عشر الصغير** عد منها لان الادى  
قد يخلو عنه كادم وحواء وهو اول احواله قبل ان يعقل  
**كالجنون** لكن بينهما فوف اذ الجنون لاحد له  
بخلاف الصغير فلو سلمت امرأة الصبي بوخر

فصل في الامور  
المعتبرة



الى ان يعقل وفي الجنون يعرض الاسلام على وليه  
 لكنه اي الصفي اذ اعقل فقد اصاب صوابا في نوعا  
 من اهلية الاداء وهي الاهلية القاصرة لا الكاملة  
 لبقاء صفه فيسقط به ما يحتمل السقوط عن  
 البالغ عذر فلا تسقط عنه فرضية اصل الايمان  
 حتى اذا اداه وقع فرضا لا نفلا ووضع عنه اي ترك  
 الزام الاداء لكل عبادة لفصول الاهلية وحمله الامر  
 اي حاصل احكامه ان توضع عنه العهدة حتى لا يباين  
 بترك الايمان ويصح منه اي الصبي بان يباين  
 بنفسه وله بان يباين له وليه بالاعهدة فيه  
 اي لا ضرر كقبول الهبة فلا يحرم الصبي عن الميراث  
 بالقتل لمورثه عندنا بخلافه الكفر والرفق لانهما  
 يتنافيان اهلية الارث والجنون وهو زوال  
 العقل واختلاله يسقط به كل العبادات دون  
 حقوق العباد كدية وضمان متلف لكنه اذا لم يمتد  
 الحق بالنوم استحسننا لعدم المحرم وحد الامتداد  
 المسقط مختلف فحده في الصلاة ان يزيد على يوم  
 وليلة ساعة وعند محمد رح بعلة كما يسي في الصوم  
 باستفراق الشهر ليلة ونهاره في ظاهروا رواية  
 وعن شمس الا عند الحلواني لو كان مضيقا في اول ليلة  
 منه فاصبح مجنونا واستوعب الشهر لا يقضي هو  
 الصبي لان الليل لا يصام فيه ولو افاق في اخر يوم  
 من رمضان في وقت النية نزه القضا ولو بعده  
 لا هو الصحيح ذكره اي ملك وغيره  
 وفي الزكاة باستفراق الحول في الاصح وابو يوسف  
 اقام

بعض

اقام اكثر الحول مقام الكل تيسيرا وتحقيفا و  
 العتة وهو اختلال في العقل وحكمة كالصبا مع العقل  
 في كل الاحكام حتى لا يمنع العتة صحة القول والفعل  
 فتصح عبادته وان لم تجب عليه وقبول الهبة لكنه لا عتة  
 يمنع العهدة اي الزام شئ فيه مضره كالصبا واما  
 ضمان ما يستعمله من الاموال فليس بعهدة وانما  
 شرع جبراما تلقى من المحل المعصوم وكونه اي المتلف  
 صبي او معتوه لا ينافي عصمة المحل لانها ثابتة  
 لحاجة العبد والمعتوه يوضع عنه الخطاب فلا  
 عبادة ولا عقوبة عليه كالصبي هو الصحيح ويعرف  
 عليه اي تثبت الولاية على المعتوه ولا يلحقه بغيره  
 لعجزه والنسيان وهو عدم الاستحضار في وقت  
 حاجته فشمل السهو حكمه انه لا ينافي الوجوب  
 في حق الله تعالى حتى يلزمه قضاء الصلاة لكن النسيان  
 اذا كان غالبيا كما في الصوم فان الطبع داع الى الله المظفرات  
 والتسمية في البيعة لنفور الطبع عند الذبح وسلام  
 الناس في العقدة الاولى لغلبة وجوده يكون عفو  
 فلا يفسد صومه وصلاته وتوكل في بيعة لانه من قبل  
 صاحب الحق ولا يجعل عذرا في حقوق العباد لانها  
 محرومة الى جنتهم والنوم وهو يحجز عن استعمال القدرة  
 بفترة طلبة عصية فواجب تاخير الخطاب الى وقت  
 الانتباه ولم يمنع الوجوب لامكان الاداء حقيقة  
 بالانتباه او خلفا بالقضاء وينافي الاختيار اصلا  
 اذ لا تحجز للنائم حتى بطلت عباراته في التلاق  
 والعناق والاسلام والردة والبيع والشراء ولم

ن  
 الصو



ينعلق بقراءة أي التائب وكلامه وثقه في الصلاة  
حكم وقيل الأخير أن يفسد ان ورجع والاغناء هو  
ضرب مرض يضمنه القوي ولا ينزل المجي أي  
العقل بخلاف الجنون فإنه ينزل أي العقل  
وهو أن لا يكون حتى بطلت عبارته بل هو  
أشد منه ولذا يحتج التنبيه بخلاف النوم  
فكان الاغناء حادثة بكل حال ولو حال القيام  
وقد يحتمل الاستداد فيسقط به الاداء أصلا كما في الصلاة  
إذا زاد الاغناء على يوم ويلة باعتبار الصلوة عند  
مهد وباعتبار الساعات عندها كما مر وانذاره  
في الصوم والزكاة نادر فلا يعتبر حتى لو أغنى عليه  
كل الشهر لزم القضاء لسدوره شهرا أو سنة ويقتضي  
ما اتلفه ويصح احرام عبده عنه والرق وهو تجزئ  
حكمي حيث لم يجعله الشارع اهلا للشهادة ونحوها  
شرح جزاء للكفر استكفوا ان يكونوا عبدة الله تعالى  
فجعلهم عبدة عبده والحقهم بالبهائم في الأصل ولذا  
لا يثبت الرق على المسلم ابتداء لكنه في حال البقاء  
صار من الامور الحكمية أي حكميا من احكام الشرع  
من غير مراعات الجزاء بمنزلة الخمر في اي سبب  
الرق يصير المرء عرضة أي محلا للتعليق والابتدال  
وهو أي الرق وصق لا يتجزئ أي لا يقبل التجزئ  
ثبوت وزوالا على المشهور كالعتق الذي هو صفة  
لا يحتمل التجزئ اتفاقا وكذا الاعناق عندها لا  
يتجزئ لئلا يلزم الاثر وهو العتق بدون المؤثر  
وهو الاعناق لان الاعناق اذا كان متجزيا

فالعتق

77  
فالعتق ان ثبت في الكل يلزم الاثر بدون المؤثر  
او المؤثر بدون الاثر ان لم يكن ثابتا في الكل ولا يخفى  
ان اثر الشيء لازم له فيلزم من عدم تجزئ اللازم وهو  
العتق عدم تجزئ فلو زعم وهو الاعناق او تجزئ  
العتق ان ثبت في البعض دون الاخر وكل محتج  
فينتفي التجزئ وقال ابو حنيفة في انما الاعناق  
ان لا يملك متجزئ بالقول لا اسقاط الرق ولا اثبات  
العتق حتى يتجده ما قلتم والمأصل ان الاختلاف  
في الاعناق مبني على تفسيره فمما فسرناه بزوال  
الرق وهو غير متجزئ وهو بالاعناق والامام فسر  
بزوال الملك والملك متجزئ بالاعناق بالاتفاق  
فكذلك الرق يتناهي مالكية المال فلا يملك  
شيئا وان ملكه المولى لقيام المملوكية مالا أي لانه  
مملوك مالا والمملوكية تنافي مالكية حتى لا يملك  
العبد والمكاتب التبريد أي اخذ السرية ولو باذن  
المولى لا يتناهي على ملك الرقبة دون المنفعة ولا  
يصح منهما حجة الاسلام لان المناقبة للمولى والعبادة  
لا تنادي بملك الغير الا ما استثنى ولا يتناهي مالكية  
غير المال كالنكاح لانه من خواص الادمية وتوقفه  
على الاذن لا يستلزم المهور والدم والحياة فلا  
يملك المولى انلا فده وصح اقراؤه بالقصاص لما  
سبب ويضاف الرق كمال الحال في اهلية الكرامات  
لانه ينفي عن العجز والمذلة فينافي الكرامات  
البشرية الدنيوية كالزينة والولاية على القبر  
الحل لارج نسفا فانها كرامات انتقصت



بالرق حتى لا تحمل نفسي ذمته الدين ولا ينكح سوى  
 امرأتين **وانه** اي الرق لا يؤثر في عصمة الزوج لان العصمة  
 المؤتمنة تثبت بالايان بالله تعالى والمقومة **والعبد**  
 بقود او دية بالاحواز **بذره** اي الايمان والعبد  
 اي في كل واحد من المؤتمنة والمقومة **كالحرف** فلا نقصان  
**وانما يؤثر الرق في قيمته** حتى اذا قتل العبد خطاء  
 وقيمته مثل الدية او اكثر ينقص عن الدية عشرة دراهم  
**ولهذا** اي لمساواة للمحرر في العصمتين **فقتل الحر**  
 بالعبد قصاصا خلافا للشافعي **وصح ما بان**  
 العبد المأذون بالجها لا يستحق اقامة من ارضه فاما  
 ابطال حقه فمضد اوجوب غيره **فمننا** وصح **اقواله**  
 بالحدود والقصاص **وبالسرقه** المستهلكه حتى  
 يخرج العتق لما مر ان الدم حقه **وبالسرقه**  
 الفاتحة فترد المال على المسروق منه وتقطع يده  
**والمرض** وضوب يهي التصور **وانه** لا ينافي اهلية  
 وجوب الحكم **واهلية** العبادات ولكن لما كانت  
 سبب للموت **وانه** تجزئ خالص كان المرض من  
 اسباب العجز فشروعت العبادات عليه بقدر  
 الملكة فنصلي قاعدا ان لم يمكنه القيام ولما كان  
 الموت علة الخلافة اي خلافة الورثة والقوماء  
 في ماله كان المرض من اسباب المحرر على المرضي  
 بقدر ما يتعلق به صيانة الحق لغريم ووارث  
 وانما يثبت به المحرر اذا اتصل المرض بالموت  
 حال كون المحرر مستندا الى اوله اي المرضي  
 حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق غريم  
 ووارث

وفي المحرر اختلاف  
 ومنه ذهب الامام به  
 اقراره مطلقا فيقطع  
 ويرد المال

علة

ووارث كمثل محرم مثل فيصح في الحال اي حين  
 الصدور **كل** تصرف بحمل الفسخ كالهبة والمحابات  
 ثم ينقض ان احتياج اليه اي الى النقص لتدارك الحق  
 ما لم يمنع مانع كما لو اعتق الوارث ما وهبه له لم يبطل  
 عتقه وانما يضمن القيمة **وما لا يحتمل النقص** من  
 التصرفات **جعل** كالمعلق بالموت اي كالمعبر  
 كالاعتاق اذا وقع على حق غريم بان كان العبد العتق  
 مستغرقا بالدين او على حق وارث بان كانت قيمته  
 تزيد على الثلث **جعل** كالمعبر بخلاف اعتاق  
 الراهن حيث ينقد لان حق المرتضى في ملك  
 اليد دون ملك الرقبة فافتراقا والمحضي والنفاذ  
 واحكامهما سواء الا في سبعة بينتهما في شرح  
 التنوير **وهما** لا بعد ما ان اهلية الوجوب  
 ولا الاداء لكن **الطهارة** عنهما شرطا لصحة  
 الصوم نصا **وهو** قوله عليه السلام ندع الحائض  
 نهي الصوم والصلاة ايام اقربها بخلاف القياس  
 بدليل صحته من الجنب اجماعا فلم يتعد الى القضاء  
 مع انه لا حرج في قضائه اي الصوم بخلاف الصلاة  
 لكثرة جهات الموت وهو محرم كله **وانه** ينافي احكام  
 الدنيا مما فيه تكليف حتى يظلت الزكاة وسائر  
 القرب عنه نفوت الاداء عن اختيار فلا يجب  
 ادائها من التركة خلافا للشافعي وانما يبقى عليه  
 المأثم لانه من احكام الآخرة وما شرع عليه  
 من الاحكام لم حاجة غيره على نوعين فان كان  
 متعلقا بالعين كالموهون والمستاجر والمبيع



والمقصود والنود بعة **يبقى ببقائه** اي ببقائه تلك  
العين بعد موت من كانت العين في يده لحصول  
المقصود ولذا لو ظفر به له اخذه بخلاف مال الزكاة  
**وان كان دينه لم يبقى بحمد الذمة** لتصفها بالموت  
حتى يقسم اليه الى بحمد الذمة مال او ما تؤكد به الذم  
**وهو ذمة الكفيل** قبل الموت **ولهذا** اي لكون ذمة  
الميت لا تحمل الدين **قال ابو حنيفة ان الكفالة**  
**بالدين عن الميت المفلس** بان لم يترك مالا ولا  
كفيل به **لا تصح** لخواب ذمته الا اذا تقومت الذمة  
بالموت دين بعد الموت فتصح الكفالة به بان حفر  
بيئ في الطريق فتلق فيها شي بعد موته لزمه  
ضمان النفس على عاقلة وضمن الماله في ماله  
ويثبت الدين مستند الى وقت السبب وهو  
الحفر الثابت حال قيام الذمة كما نقله ابن نجيم  
عن النجاشي والخوري بخلاف العبد المحجور بقرين  
فانه اذا تكفل عنه رجل صح لان ذمته في حقه كاملة  
لكونه حيا مكلفا وما شرع عليه صلة كفقة الحارم  
والزكاة بطل بالموت الا ان يوصى فيصير من الثلث  
**وان كان ما شرع حقه** اي للميت **يبقى ملكا له** على  
حكم ملكه ما تنقضي به حاجته ولذلك قدم تجهيزه  
من ثمنه تغسيله وتكفينه ودفنه ثم ديونه الاويناتعلق  
بعين فقد تم على التجهيز ثم وصايا من ثلثه اي  
ثلث الباقي بعد هاتين **وجبت الموارث بطريق**  
**الخلافه عنه نظرا له** فان انتقال ماله الى من يتصل  
به بخلافه النظرة فيصرف الى من يتصل به نسبيا  
اي

اي قرابة او سببا او زوجية او دينيا بالنسب ولا  
سبب بان يوضع في بيت المال لمخرج المسلمين **ولهذا**  
اي لبقائه لماله حاجته **بقية الكفاية بعد موت المولى**  
لحاجته الى الثواب وبعد موت المكاتب عن وفاء  
لحاجته للحرية **وقلنا** عطف على بقية تغسل المرأة  
زوجها في عدتها لبقا لملك الزوج في العدة لحاجته  
للفصل بخلاف ما اذا ماتت فان الزوج لا يغسلها لانها  
مملوكة وقد بطلت اهلية المملوكية بالموت لما قلنا انها  
شرعت لقضاء حق المالك لا يرى انه لا عدة عليه قال  
الشافعي يغسلها كما تغسله ومالا يصلح لحاجته  
اي الميت **كالقصاص فانه شرع عقوبة لدرء النادر**  
بثلثة مفتوحة بعد هاهنا وقدر وقت الجناية  
على اوليائه اي المقتول من وجه لا تنقاعهم بجانيه  
فاوجبنا القصاص للورثة ابتداء بالحصول الشفوي  
لهم والسبب **انفق للميت** لان المتلف نفسه  
فيصير عفو المخرج باعتبار انقضاء السبب له **ويصح**  
**عفو الوارث قبل موت المخرج** باعتبار شؤنه لهم  
ابتداء **ولهذا قال ابو حنيفة في القصاص غير موقوف**  
**لما قلنا ان الغرض ترك الثار** فيثبت لكل كمال ولاية  
النكاح لاخوة واذا انقلب مالا يصلح او عفو بعض صار  
المال موروثا يعني يثبت للمقتول اولاد حتى يقضي  
ديونه وتنقذ وصاياه **وقد استحقاق القصاص**  
**للزوجين كما استحقاق الارث في الدية** لان الزوجية  
كما تصلح سببا للمال تصلح سببا لورث الثار  
وله حكم الاحياء في احكام الاخوة وهي اربعة ما يجب



له على الغير ومكسبه وما يلقاه من ثواب وعكسه  
لان القبر للميت في حكم الاخوة كالمجد للطفل من حيث  
انه وضع للغير **ومكتسب** عطوف على سماعي وهو ما كان  
لاختيار العبد فيه موغل **وهو انواع** سبعة **الاول الجهل**  
وهو نقيض العلم فان قارن اعتقاد النقيض فركب  
والا فبسيط **وهو ههنا انواع** اربعة **جهل باطل**  
**لا يصلح عذرا في الاخرة** **جهل الكافر بالله تعالى** **جهل**  
**صاحب هوى** اي المبتدع كالمعتزلة في صفات الله تعالى  
**وهو احكام الاخرة** لو ضوح الاله لكنه لما كان مؤولا  
لا سكايرا كان دون الاول ولم يكفر للنهي عن تكفير اهل  
القبلة فلزم مناظرته **وجهل الباع** وهو الخارج عن  
طاعة الامام بتاوريل فاسد وهو دون الثاني لقول علي  
رضي الله عنه اخواننا بقوا علينا حتى يضمن مال العادل  
ونفسه اذا **اتلفه** الا ان يكون له منعة فلا يضمن شيئا ويرث  
مورثه اذا قتل عملا بتاوريله كما لا يواخذ اهل الحرب بعد  
الاسلام **وجهل من خالف في اجتهاده** **الكتاب** كحل  
متروك التسمية عمدا **والسنة** المشهورة كالتمثيل بلا  
وطي مع حديث العسيلة **والاجماع** كالفتوى من  
داود الاصفهاني **بييع امهات الاول** **ونحوه** حتى  
لا ينفذ قضاء القاضي فيما ذكره فاذا ابن نجيم ان هذا  
مبنى على ما صرح به في الاقضية انه لا يعتد بخلاف  
مالك والشافعي في كون المسئلة اجتهادية وقد  
رده في فتح القدير بقوله وعندى ان هذا لا يصول  
عليه وذكر وجهه ويؤيده ما في الفتاوى الصغرى  
القاضي لوقضي في الماذون في نوع انه مؤذون في نوع

79  
واحد كما هو مذاهب الشافعي يصير متفقا عليه  
فقد اعتبر خلاف الشافعي **والشافعي الجهل**  
**موضع الاجتهاد القاصح** بان لا يخالف واحدا  
من الثلاثة ويسمى شبهة الدليل بان لا يكون مخا  
لفا للكتاب او السنة او الاجماع **والجهل في موضع**  
**الشبهة** ويسمى شبهة الاختصاص **وانه بنوعه**  
**يصلح عذرا في الاخرة** **وشبهة** دارنة للمجد والكفارة  
**كالجحد** مثال الاول اذا **انظر على ظن انها**  
الحجامة **انظرته** فلا كفارة عليه اي ان اعتمد على  
فتوى او بلفظ الحديث والاعتقالية الكفارة اتفاقا  
وكن زنى مثال للشافعي **بجارية والده على ظن انها**  
**تحلل له لم يحد** وكذا حو بن اسلم ودخل دارنا فشرب  
خمرنا جاهلا بالحرمة بخلاف ما لوزني لحرمة الزنى  
في جميع الاديان فمافي المحيط وغيره شرط الحدان لا  
يظن الزنا حلالا مشكلا **والثالث الجهل في دار**  
**الحرب** من مسلم لم يهاجروا **وانه** اي جهله بالشرائع  
**يكون عذرا** لان شرط وجوب العبادات العلم  
بمريضيتها لكن حقيقة او حكما بكونه في دار الاسلام  
قاله ابن نجيم **ولمحقق** **هذا الجهل** **جهل الشفيع** بالبيع  
**وجهل الامة** المنكوحه بالاعتناق او بالخيار اي خيار  
الفتق لشغلها بخدمة المولى **وجهل البكر بانكاح**  
**المولى** عذرا لاجهلهما بالخيار لانه معلوم وما في التعل  
معدوم **وجهل الوكيل** **والماذون** **بالاطلاق** اي  
بالوكالة والاذن **ومنده** اي بالعزل والمحرم عذر الخفاء  
دليل العلم **والسكر** **وهو حرام** اجماعا ثم ان كان من **بباع**



كشراب الدواء مثل البانج والا فيون للتداوي **وشرب**  
**المكروه والمضطر المحرم فهو كالا غناء فيمنع صحة التقرقات**  
**كلها حتى الطلاق والعتاق** صرح بهما في الحما  
 روى عن الامام كما نقله ابن ابي مالك وابن نجيم عن  
 شرح قاضي خان انهما يصحان منه قاله ابي الكمال  
 واستثنى ابن نجيم مسئلة واحدة وهي سقوط القضاء  
 فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه  
 يصنعه وان كان السكر من محظور فلا ينافي الخطأ  
 بالاجماع ولهذا تلزم احكام الشرع كلها في الطلاق  
 والعتاق والبيع والشراء والاقرار كالصاحي الا  
 الردة فلا يحكم بكفره استحياسا تا والاقرار بالمحدود  
 المخالصة وهو ما يحتمل الرجوع كالزنا وشرب الخمر  
 وصرحوا بعدم صحة الاشهاد على شيها دة نفسه  
 ومنه علم ان شهادته وقضائه لا يصحان بالا ولى  
 قاله ابن نجيم وجزم بانه لو زوج السكران صغيرته  
 من غير كفوف لا يصح ونقل في الاشهاد شبهة اربعة  
 اخرى فالمستثنى عشرة **والهزل وهو ان يراد بالشي**  
**ما لم يوضع له ولا ما يصلح له اللفظ استعارة** يعني  
 هو ان يذكر اللفظ قصدا ولا يرادى به المعناه  
 الحقيقي ولا المجازي **وهو عند المجد بكسر الجيم هو**  
 ان يراد به احدهما اى ما وضع له حقيقة او ما  
 صلح له مجازا فالجد يكون حقيقة ويكون مجازا  
 والهزل لا ولا وانه ينافي اختيار الحكم وثبوته  
 والرضاء ولا ينافي الرضا باللبا شر واختيار  
 المباشره فان الهاذل يتكلم بصيغة العقد

مثلا واختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم ولا  
 برضاه **فصار الهزل** بمعنى خيار الشرط في البيع  
 ابدافان الخيار يعود الرضا بحكم البيع لا بنفس البيع و  
**شرطه اى الهزل ان يكون صريحا مشروطا**  
**باللسان** بان يقول انى ابيع هازلا الا انه لا بشرط  
**ذكره في العقد** لان غرضهما ان يعتقد الناس  
 لزوم البيع فتكفي المواضعة قبل العقد بخلاف  
**خيار الشرط والتأجيل** هي ان يلجيك الى ان تاتي  
 امرابا طنه بخلاف ظاهر كقولك ابيع الملك دارى  
 وبعناه جعلتك ظهرا لا تمكن بجاهك من صيانة  
 ملكي **كالهزل** في حق الاحكام فلا ينافي الاهلية  
 للتكليف ولا لوجوب شيء من الاحكام **فان توافقا**  
**على الهزل با صل البيع** وانفق على ابنا اى بناء  
 العقد على المواضعة **يفسد البيع** لعدم الرضا بالحكم  
 فصار كالبيع بشرط الخيار **المؤبد** فلا يملك  
 بالقضى وان اتفقا على الاعراض عن المواضعة  
**فالببيع صحيح** لازم والهزل باطل وان  
 اتفقا على انه لم يحضرها شيء عند البيع من البناء  
 والاعراض او اختلاف البناء على المواضعة والاعراض  
 عنها فالعقد صحيح عند ابي ربح في الحالين خلافا  
 لهما فجعل اجماع صحة العقد لا يجاب اولى  
 لان الاصل الصحة وها اعتبر المواضعة ما امكن  
 الا ان يوجد ما ينافيها وذكر في التلويح ان الاقسام  
 ثمانية وسبعون وان كان ذلك اى المواضعة في  
 القدر اى الثمن فان اتفقا على الجدة العقد بالف



لكنهما تواضعا على البيع بالعين على ان احدهما هزل  
**فان اتفقا على الاعراض عن المواضعة كان الثمن الفين**  
لبطلان الهزل باعراضهما وان اتفقا على انه لم يحضرهما  
شيء من البناء والاعراض او اختلفا فالهزل باطل  
والشبهة للدينين **صحيحة** عنده وعندهما العمل با  
لمواضعة واجب والالف الذي هو لابه باطل لما  
مر ان الاصل عنده المجد وعندهما المواضعة وان  
اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن **الفان عندهما**  
لانهما جوا في العقد والعمل بالمواضعة يجعله شرط  
فاسد فيفسد البيع فكان العمل بالاصل عند القمارض  
اولى من العمل بالوصف وان كان ذلك الهزل في الجنس  
اي جنس الثمن بان تواضعا على مائة دينار وانما  
الثمن مائة درهم او بالعكس فالبيع جائز بالمسمى في  
العقد على كل حال بالاتفاق وان كان الهزل فيما لا  
مال فيه كالطلاق والعتاق واليمين والنذر والمفو  
عن القصاص فذلك كله صحيح والهزل باطل  
بالحديث وهو ثلاث جد هن جد والحق الباقي  
بذلالة النص وان كان المال فيه اي فيما لا يحتمل  
الفسخ تبعا كالنكاح فان هزل باصلا اي اصل  
النكاح فالعقد لازم والهزل باطل لما مر وان هزل  
بالقدر اي قدر المهر فان اتفقا على الاعراض فالهزل  
الفان وان اتفقا على البناء فالمهر الف اتفاقا لان  
النكاح لا يفسد بالشرط بخلاف البيع وان اتفقا  
على انه لم يحضرهما شيء من البناء والاعراض او  
اختلفا فيهما فالنكاح جائز بالالف رواه محمد بن

91  
وقيل بالعين رواه ابو يوسف ربح وهي الاصح قياسا  
على البيع وان كان ذلك اي الهزل في الجنس بان  
تواضعا على دينارين والمهر في الحقيقة ذراهم فان  
اتفقا على الاعراض فالهزل ما سمي في العقد وان  
اتفقا على البناء او اتفقا على انه لم يحضرهما شيء  
او اختلفا بحجب مهر المثل لان المهر تابع وان  
كان المال فيه اي فيما وقع فيه الهزل مقصودا  
بان لا يثبت بلا ذكر كالمخلع والتفريق على مال والصلح  
عن دم العمد فان هزل باصلا واتفقا على البناء فالطلاق  
واقع والمال لازم عندهما لان الهزل لا يؤثر في  
المخلع اصلا عندهما لانه كخيار الشرط ولا يختلف  
المال عندهما بالبناء او بالاعراض او بالاختلاف  
او بالسكوت **وعنده لا يقع الطلاق** بل يتعلق  
بمشتبهاتها وان اعراضا عن المواضعة وقع الطلاق  
ووجب المال اتفاقا وان اختلفا فالقول مدعى  
الاعراض وان سكتا اي لم يحضرهما شيء فهو جائز  
والمال لازم اجماعا لبطلان الهزل عندهما و  
لوجان المجد عنده وان الهزل القدر بان سميا  
العين وقد تواضعا على الف فان اتفقا على البناء  
فعقد هما الطلاق وقع والمال لازم كله تبعا  
للمخلع **وعنده يجب** على اصله المتقدم ان يتعلق  
الطلاق باختيانهما جميع المسمى على سبيل المجد  
وان اتفقا على انه لم يحضرهما شيء وقع الطلاق  
ووجب المال كله اتفاقا وان كان الهزل في  
الجنس بان ذكر الدنانير تلجئة وغرضهما الدراهم



يجب المسمى عند هذا بكل حال اي في الوجوه الا  
ربعة وعنده ان اتفاقا على الاعراض وجب المسمى  
وان اتفاقا على البناء توقف الطلاق على قبولها  
المسمى في العقد وان اتفاقا على انه لم يحضرها شيء  
وجب المسمى وهو الدنايم ووقع الطلاق وان  
اختلفا فالقول المدعى الاعراض لانه الاصل واما تسليم  
الشفعة هزلا فقبل طلب الحواشي بطلانها و  
بعده بطلان التسليم فتبقى الشفعة وكذا الابراء  
فينبغي التدين على حاله وان كان الهزل في الاقرار بما  
يحتل الفسخ كالبيع والنكاح فانه يحتمل البتة  
قبل التمام لا بعده قاله ابن الكمال والتحقيق انه  
يحتل مطلقا لفساخه بالردة قاله ابن نجيم او  
بما لا يحتل كالطلاق والعقاق **فهو لا يبطله**  
اي الاقرار لان الهزل دليل الكذب كالاكراه و  
الهزل بالردة لقوله الصنم **آله كفر لا بما** اي بالقول  
الذي **هزل به** وهو الالوهية للصنم لعدم اعتقاده  
ذلك بل بعين الهزل **لكنه استخفا** بالدين  
ولو هزل الخو الكافر بكلمة الاسلام يحكم بايمانه كالحكمه  
فلا يقتل بل يحبس **والسفه وهو خفة** **تقوى** **والا**  
**نسان فتبعته على العمل بخلاف موجب الشرع وان**  
**كان اصله مشروعا** **ظاهره** ان كل فاسق سفهه قاله  
ابن نجيم وغيره **وهو** اي ذلك العمل **موجب** **بخلاف**  
**موجب الشرع السرف والتبذير** **فانه** فان اصل  
البيع والاحسان مشروع الا ان الاسراف وهو المجاوزة  
عن الحد حرام كالاسراف بالطعام **وذلك** اي السفه

لا يوجب

لا يوجب خلافا لاهلية لبقاء نور العقل ولا يمنع  
شيئا من احكام الشرع فيطالب بكلها **ويمنع ماله**  
عنه اي السفه **فما يبلغ اجراما** ويبقى في يد من كان  
في يده بالنص وهو لا تؤتوا السفهها واما الكم اي  
اموالهم اضافها الى الاولياء لتصرفهم فيها **وانه** اي  
السفه لا يوجب الحجر اصله عند ابي ح ر ح وكذا عندهما  
فيما لا يبطله الهزل كالعقاق وفيما يبطله كالبيع  
بحجر عليه وقولهما يفتي **والسفر** **والسفر** **وهو**  
**المخرج** المديد وادناه ثلاثة ايام **وانه** لا ينافي الاهلية  
والاحكام لكنه من اسباب التحقق بنفسه مطلقا  
او جب مشقة ام لا لكونه من اسباب المشقة غالبا  
**بخلاف المومن** حيث لم تشلق الرخصة بنفسه لانه  
متنوع الى مشرو وغيره **فيؤثر** **السفر** **قصر** **ذوات** **الايع**  
**وذا** **تأخير** **الصوم** لكنه لما كان من الامور المختارة  
الحاصلة باختيار العبد ولم يكن موجبا ضرورة  
لازمة مستند بحجة للافطار لا مكان ترك السفر والصوم  
مع السفر قيل جواب لما اى افتى وحكم للمسافر فليس قيل  
هنا للتخفيف انه اذا اصبح **صائما** **وهو** **مسافرا** **او** **مقيما**  
**مسافرا** لا يباح له الفطر لتقرره بالشرع بخلاف المقيم  
فانه يحل له الفطر لانه سحاي ولو افطر المسافر في  
المستلمين عمدا كان قيام السفر المباح للافطار  
شبهة فلا تحب الكفارة ولو افطر المقيم ثم سافر  
لا تسقط عنه الكفارة لتقررهما بالافطار بخلاف  
ما اذا مرض بعد الفطر من صابني افا بها تسقط  
لانه سحاي كالحية **واحكام السفر** **اي** **الرخص**



المتعلقة به تثبت بنفسه الخروج من العمران بالسنة  
المشهوره وان لم يتم السفر علة بعد يعني كان القياس  
ان لا يثبت الحكم قبل تمام العلة لكن ترك بالسنة  
**تحقيقا للخصصة** في حق من قصد الثلاث فقط و  
**الخطأ** وهو وقوع الشيء على خلاف ما اريد **وعذر**  
**صالح** لسقوط حق الله تعالى اذا حصل من اجتهاد  
كالخطأ في القبلة **ويصير شبهة في العقوبة حتى لا يأن**  
**الخاصة** في الفتوى بعد الاجتهاد بل يستحق اجرا  
واحدا **ولا يؤخذ** بعد لزومت اليه غير امراته ولا  
بقصاص لورمى الى شخصي يظنه صيدا وان اثم بترك  
التثبت ولم يجعل عذرا في حقوق العباد حتى وجب  
عليه ضمان القتل وان لورمى الى شاة يظنها صيدا  
او اكل مال غيره يظنه ماله **وجب عليه الدية** لانها  
حق العبد **ومح طلاقه قضا** لا ديانة **ونجيب ان**  
**ينعقد بعه** اذا صدق على خطأ **خصمه** ويكون  
**ببعه** فاستدكس **المكره** قال ابن نجيم والظاهر  
ما في التحرير انه كببيع الهازل فلا يملك بالقبض  
**والاكراه** وهو حمل الغير على ما لا يريد ضاه **وهو على**  
**ثلاثة اقسام** اما ان يعدم الرضا **يفسد** الا  
**اختيار** وهو **الخطأ** وهو الاكراه بالقتل او بقطع  
العضو **او بعد الزنا** ولا يفسد الاختيار وهو  
الذي لا يلج كالاكراه بالحبس **اولا يعدم الرضا**  
**ولا يفسد الاختيار** وهو ان يهتـم اي يفتـم بحسب  
ابيه او ابنه او زوجته وكل ذي رحم محرم منه **والاكراه**  
بجملته لا ينافي الخطأ **والأصلية** **وانه** اي المكره عليه

**مترود** **د بين فرض** كمن اكراه على كل الميتة بالقتل فانه  
يفترض عليه الاقدام **واباحة** **وحظر** اي محذور كالا  
كراه على الزنا بالقتل فانه يحرم عليه الاقدام **واباحة**  
كالاكراه على افساد الصوم بالقتل فانه يبيح له الفطر  
**ورخصة** كالاكراه على اجراء كلمة الكفر والمحق ان قسم  
الاباحة لا وجود له لانه اذا اكراه على الافطار في رمضان  
فان كان مسافرا كان الافطار فرضا وان كان مقيما كان  
رخصة فان صبر حتى قتل كان شهيدا **وتامة**  
التقرير قاله ابن نجيم **ولا ينافي** الاكراه **الاختيار** **فان**  
**عارضه** اي الاختيار الفاسد **اختيار** **صالح** وهو  
اختيار المكره بالكسر **وجب** **توزيع** **الصالح** **على** **الفاسد**  
**ان امكن** **والا** **بقي** **منسوبا** **الى** **الاختيار** **الفاسد** **ففي**  
**الاقوال** كالطلاق لا يصلح ان يكون المتكلم الـ  
لغيره لان التكلم باسنان الغير لا يصح فاقصر عليه  
فان كان القول مما لا يفسد ولا يتوقف على الرضا لم  
يبطل بالكره **كالطلاق** **وعنه** كاسلام الحر في خلاف  
اسلام الذي لان اكراهه على الاسلام ليس بحق فيبطل  
كافي التوضيح وغيره **والحق** انهما سببان كما حررت  
في شرح التنوير **هـ** **وان** كان القول **بجمله** **اي** **الفسخ**  
**ويتوقف على الرضا** **كالبيع** **ونحو** **كالاجارة** **يقصر على**  
**المباشر** ايضا **لان** **ينعقد** **فاسدا** **لعدم** **الرضا** **الذي**  
هو شرط النفاذ فلما جاز به بعد زوال الاكراه صرحا  
اولا **له** **صح** **وتصح** **الاقرار** **بكلها** **من** **الماليات** **و**  
غيرها مع الاكراه **لان** **صحتها** **تفترق** **فيما** **المخبر به**  
**لانه** **خبر** **وقد** **قامت** **دلالة** **على** **عدمه** **وهي** **الاكراه**



والافعال كالاكل والزنا قسمان احدهما كالاقول  
 فلا يصلح فيه كون الفاعل الاله لغيره كالاكل والوطء  
 اى الزنا فيقتصر الفعل على الفاعل لان الاكل بغير الفاعل  
 لا يتصور وكذا الوطء باله غيره والثاني ما يصلح كون  
 الفاعل فيه الاله لغيره كاتلاف النفس والمال فانه يمكن  
 ان يؤخذ المكروه المكروه فيضرب به نفسا او مالا  
 فيتلفه **فيجب القصاص** في العمد على المكروه لا المكروه  
 ويصير الفاعل الاله للحامل وكذا الدية في الخطأ على  
 عاقلة المكروه بالكسر والمحرمات انواع اربعة **حرمة**  
**لا تنكشف** لى لا تسقط ولا يدخلها رخصة كالزنا  
 بالمرأة لانه قتل للولد حكما و**قتل المسلم حقيقته** وكذا  
 جرحه لان دليل الرخصة خوف الهلاك وهما في  
 ذلك سواء واما زنا المرأة فمما يحتمل الرخصة لان  
 نسب الولد لا ينقطع عنها فلا يكون بمنزلة قتل  
 النفس بخلاف زناه **وحرمة تحتمل السقوط اصلا**  
**بحرمة المحرم والميتة** ولحم الخنزير فان الاكراه الملبى  
 يبيحها حتى ان امتنع ثم ان علم الاباحة والا  
 فيرجح ان لا يباح ثم لان الموضوع خفي فيعذر بالجهل  
 لا غير الملبى لعدم الضرورة لكن لا يحذر لو شرب  
 الخمر للشبهة بخلاف المكروه على القتل بالمحبس اذا  
 قتل فانه يقتصر **وحرمة لا تحتمل السقوط لكنها**  
**تحتمل الرخصة** كاجراء كلمة الكفر على اللسان بشرط  
 اطمينان القلب بالايان ومن هذا النوع سائر  
 حقوق الله تعالى مثل افساد الصوم والصلاة و  
 المي وقتل الصيد المحرم او ازالة الاحرام **وحرمة**  
**تحتمل**

التيات انفع

**تحتمل السقوط** في الجملة باسقاط من له الحق لكنها  
 لم تسقط بعد الاكراه واحتملت الرخصة ايضا  
 كتناول المضطر مال الغني فيرخص فيه بالاكراه  
 الكامل لان حرمة النفس فوق حرمة المال ولهذا  
 اى لكون فعل المكروه عليه رخصة اذا صبر في هذين  
 القسمين وهما الثالث والرابع حتى قتل كان  
 شهيدا ليدل نفسه لله تعالى وقد ختم كتابه رحمه  
 الله تعالى بلفظ الشهيد رجاء ان يكون بصيره  
 على العلم كالشهيد باعتبار عدم انقطاع عمله زينا  
 الله تعالى الشهادة والحسن وزيادة عنه  
 ومحمده امين وقد وقع بلطف الله تعالى  
 اتفرغ من تأليف هذا الشرح المختصر المسمى بافان  
 الانوار على اصول المنار على يد جلالته  
 جلالته علا الدين بن علي الامام بجاي بني  
 امية بد مشق المحمية بعد اذان الله الثالث  
 بخشارة الجامع المزبور ليلة الجمعة واسبط  
 شهر ذي الحجة المحرم سنة اربع وخمسين  
 والفي وكننت شرعت فيه في اول شهر  
 شهر ذي القعدة تلك السنة فلما  
 مدة نال فيه مدة المواعدة بلا ريب  
 ذلك فضل الله تعالى يؤتيه من  
 يشاء ويغفر ما يشاء  
 جعله الله تعالى خالصا  
 لوجهه الكريم نافع  
 يوم لا ينفع مال ولا  
 بنون الا من اتى الله  
 بقلب سليم ولا  
 حول ولا قوة